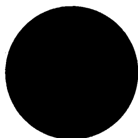
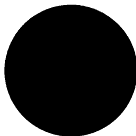


نقد التحليلات الثانية لأرسطو

تأليف
الدكتور أيمن المصري
مراجعة
عمار حسين اليوسف



نقد
التحليلات الثانية لأرسطو



نقد التحليلات الثانية لأرسطو

الدكتور أيمن المصري

عمار حسين اليوسف

الطبعة: الأولى ١٤٠٤ هـ.ش ٢٠٢٥ م

الكمية: ٣٠٠ نسخة

عدد الصفحات: ١٨٠ صفحة

تصميم الغلاف: مؤسسة ميراث زين العابدين الثقافية

سازمان اسناد و کتابخانه ملی جمهوری اسلامی ایران

سرشناسه: مصری، ایمن

عنوان و نام پدیدآور: نقد التحليلات الثانية لأرسطو [illegible]

مشخصات نشر: [illegible]

مشخصات ظاهری: [illegible]

شابک: 978-622-5276-85-7

Avicenna -- Criticism and interpretation

Logic -- Early works to 1800

نشر زين

© 2025 Zein International Pub

ایران. قم. مجتمع ناشران. محل رقم ١٢٥
تلفون ٣٧٧٣٢٧٣١ نقال ٠٩١٢٧٤٨١٥٨٦

ایران. قم. پاساژ قدس. محل رقم ٣٦
تلفون ٣٧٧٣٢٦٣١ نقال ٠٩١٢٤٥١٢٥٦٣

www.zein.ir

مؤسسة ميراث زين العابدين الثقافية

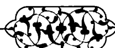
كافة الحقوق محفوظة

لا يجوز نسخ أي جزء من هذا الكتاب أو استخدامه بأي شكل أو بأي وسيلة الكترونية أو ميكانيكية، بما في ذلك النسخ الضوئي أو التسجيل أو في نظام تخزين المعلومات واسترجاعها دون الحصول على إذن كتابي من الناشر

All rights reserved. No part of this book may be reproduced or utilized in any form or by any means, electronic or mechanical, including photocopying, recording or by any information storage and retrieval system, without permission in writing from the publisher.



نقد التحليلات الثانية لأرسطو

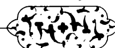


تأليف

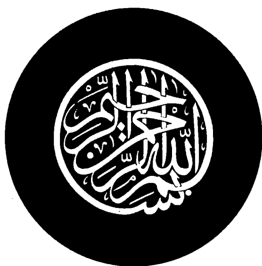
الدكتور أيمن المصري

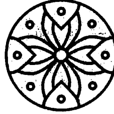
مراجعة

عمار حسين اليوسف



زين العالمية للنشر


بسم الله الرحمن الرحيم



استهلال

إنه ليس تقريظا لمؤلِّفٍ حكيم ولامدحا لأثرٍ ومؤلَّفٍ رصين، وأنَّى لمتعلم أن يكتب لمعلمه تقريظا ويحبِّر لأثر من آثاره مدحا وثناءا! إنه التماس قد شرَّفني الأستاذ بالإجابة عليه، كما شرَّفني بمراجعة غير واحد من كتبه ومصنفاته علميا وبيانيا أدبيا. ثم إنه ليس استهلالا تحليليا أروم فيه تقييم ما حواه الكتاب بين دفتيه، فقد كنت فيما أُسند إلي من مراجعة وتدقيق، وبعيدا عن التصنع والمجاملة، كناقل التمر إلى هجر. وإنما هو صدى لتلك الصرخة التي أطلقتها قبل ما ينيف عن عقد من الزمن، في محاولتي عقلنة العلوم وهندسة المعارف والفنون.

نعم لن يروي غليل طالب الحكمة الباحث عن الحقيقة ما تسوِّقه محافل العلم من فسيفساء للمعرفة الإنسانية، ولن يبلغ الظامئ رجاءه ويدرك مبتغاه فيما ينظم أجزاءها وعناصرها من حبَّات، ثم لن تمتِّع ناظريه ألوان تلك الحصى الصغيرة المنثورة على أديم الواقع. فالفسيفساء مشتتة الأجزاء متناثرة العناصر، والأجزاء في الغالب مبعثرة الحبَّات، وأكثر الحبَّات باهتة الألوان شاحبة

الملامح. ولا مبالغة في هذا التوصيف لواقع المعرفة الإنسانية ولا شطط، فإني وإن استوعبت في الحكم بالتشتت فسيفساء المعارف والعلوم بمجموعها، بيد أني لم أحكم على آحادها، حيث توخيت في السرد الدقة، فاستثنيت من البعثرة بعض أجزاء الفسيفساء، ومن شحوب اللون شطرا من حبّاتها، معترفا إذ ذاك ضمنا بإتقان هذا البعض، وبزهوِ ألوان هذا الشطر.

هي إذن تحديات ثلاثة يواجهها طالب الحكمة والعلم:

الأول: في نظم المعرفة الإنسانية برمتها، بفروعها وتشعباتها المختلفة، بدءا من فرزها على أساس أنحاء التعليم(1)، وصولا إلى الترتيب الذهني من تلك الأنحاء بفرعيه: الحقيقي النظري والاعتباري العملي، ثم المتابعة في وضع ما يتشعب عنهما من علوم في موضعه.

الثاني: في نَظم ما يشتمل عليه كل فرع من تلك الفروع وما يحوزه من مسائل وأبحاث، ووضعها بمقتضى الحكمة أيضا في مواضعها.

الثالث: في الصياغة واللغة، المتمثلة بسلاسة العرض وبراعة التوضيح وحسن البيان، مع رصانة العبارة وحفاظها على رونقها العلمي. وحقنها علاوة على ذلك بالجانب التطبيقي الصريح والدقيق، الذي يُراد به تقريب المتعلم إلى المسائل العلمية، لا إبعاده عنها بأمثلة تربكه وتخلط عليه أوراق ما يصبو إليه.

والمهم أن ننتبه بعد هذه التحديات إلى ما يترتب عليها من آثار على المضمون

(1) أشار الرئيس ابن سينا في بداية فن البرهان من منطق الشفاء إلى أن أنحاء التعليم ستة: ذهني وصناعي وتلقيني وتأديبي وتقليدي وتنبيهي، وحيث كان غير الذهني من أنحاء عبارة عن ممارسة عملية، لم تدخل في البحث المعرفي العلمي.

والمحتـوى العلمـي، ومن ثم النتائـج ومدى دقتها وواقعيتها، فالتحديات ليسـت ـ كما قـد يخالج الوهم ـ شـكلية فنيَّة.

ولا غـرو في الاعتراف بما في التراث المعرفي الإنسـاني مـن خلل كبير على هذه الصُعد، كيف وأرباب الفنون المختلفة ما برحوا يسـتجدون الإصلاح، ويجتهدون عـلى الإبـداع في فنونهـا نَظمـا وبيانـا وتحقيقـا مـا اسـتطاعوا إلى ذلك سـبيلا! فالباحـث الموضوعـي الذي ينظر بعين الإنصاف إلى خارطـة العلوم، ويُقيِّم نَظم مـا يحويـه جُلُّهـا من أبحاث ومسـائل، ويرمـق أدبيـا وعلميا متونهـا ونصوصها، يذعـن بمـا قدمناه من إيجـاز للتحديات، وما ترتـب عليها من نتائـج وآثار، تلك التي خفَّزت همتي وأطلقت في إرادتي، وأنا بعدُ في مقتبل حياتي العلمية، الشـرارة الأولى لتسـطير كتابي الموسـوم بـ «عقلنة العلوم»، فأقدمت فيه على محاولة حل التحـدي الأول، مـع إشـارات إلى نمـاذج من الثاني وانعكاسـاته عـلى المحتوى العلمـي، وتلويـح وإيماء إلى الثالث. وقد وجدت ضالـتي في علم المنطق عموما، فـن البرهـان منه خصوصا، فأخـذتُ بنَظْم العلـوم والمعارف وترتيبهـا، وحكَّمت مـا ظفرت بـه من معايير وركائـز عقلية برهانيـة، تفرض طولا: تقـدم المبدأ على ذي المبـدأ، والآلـة على ذي الآلـة، ولا تهمل عرضا الحدود الفاصلـة بين العلوم، وما يربطها من علاقة إن وجدت.

وكنت إذ ذاك قد عوَّلت من مصنفات المنطق على برهان الشـفاء لابن سـينا، وما أملاه أسـتاذنا من شـرح فائق له، فتح لي آفاق مواجهة تلك التحديات التي رافقتني مذ وثبت قدماي إلى عالم المعرفة والعلم، بيد أني لم أتوغل حينها أكثر في بحر المنطق لأصل إلى شـاطئ الإغريق، وأقف على التعليم الأول لأول معلم، وإن كنت بين الفينة والأخرى أسترق البصر له ولبعض ما أعقبه وسبق شفاء الرئيس.

فلـم يتسـنَّ لي آنذاك أن أقـف وقوف الفاحـص المتأمل على مـا يكتنفه التعليم الأول نفسـه مـن تلـك التحديـات، الـتي يجـدر بـه أن يكـون حلا لهـا، ودواءا لأعراضهـا المستشـرية في هيكل المعرفة الإنسـانية.

هكذا رسوت في علم المنطق على سواحل ابن سينا في إشاراته وتنبيهاته وبرهان شـفائه، مـع إطـلالات على بعـض كتـب الفـارابي، كحروفـه وإحصـاء علومه ومسـطوره في فلسفة أرسـطو، إلى أن أتى كتاب الأسـتاذ هنا ليُسدل الستار عما يكتنفـه التعليـم الأول من فجوات، تفتـح في وجه المتعلم باب تلـك التحديات على مصراعيه. فيجد في البرهان من التعليم الأول أبحاثا ليسـت من فن البرهان، بـل ليسـت من علـم المنطق بتاتـا. وإذا مـا دقق النظـر بالبرهاني مـن أبحاث، فإنه سـيدخل في عالم من الحيرة والإرباك إثر تشـتت هـذه الأبحاث وبعثرتها. ثم إننـا في الصياغـة ولغة العرض قد نجانـب الصواب إن اكتفينـا بوصفها بالمعقدة أو المغلقـة، لأنهـا بحـق، وفي العديـد مـن المواضع، عجمـاء لكناء غيـر مفهومة، لا تمـت بصلـة على المسـتوى اللغـوي إلى المعنى المسـتنبط منها تكلُّفا وتعسُّـفا. وأمـا التطبيـق ففيـه مـن الأمثلة ما يصـرف المتعلم عـن روح البرهـان، ويذهب بـه بعيـدا عـن القصد، بـل يقذفـه إلى الجانب المقابـل من ضفاف هـذا الفن. والكتـاب الـذي بين يدي القارئ الكريم خير شـاهد على مـا أجملناه، فهو كفيل بما يُفصح عن كل هذا ويبين.

ثم إن الأسـتاذ، وكغيـره من متخصصين، قد عزا هذه الفجـوات إلى أن التعليم الأول عبـارة عـن تقريـر ـ ربما حـرفي ـ لما أملاه أرسـطو على تلامذتـه أو أجابه عـلى تسـاؤلاتهم في أوقات متفرقـة، وإلى الترجمة ـ مع دقتهـا ـ والمترجم الذي لم يكن ضليعا في لغة العرب وبلاغتهم، وبكلمة: إلى المرحلة التأسيسـية التدشينية

الـتي لا تخلو من هكـذا ثغرات. غير أن المهم هو ما ترتـب من نتائج وخيمة لهذه الثغرات على المعرفة الإنسـانية برمتها، وأهمها انحسـار صناعة البرهان وابتعادها عـن ميادين العلم، ومـن ثم فتح الباب أمـام ظهور التيـارات المناوئـه للعقل، ومـا أحدثـوه من تمزيـق للمعرفـة وترقيع لهـا في آن. وهنـا بَـرز أولا الدورالإيجابي التجديـدي للمعلـم الثاني الفـارابي ثم الدور الرئيسـي الإبداعـي الكبير للرئيس ابن سـينا فيما أسـدياه من خدمة للمعرفة الإنسـانية بإحيائهما هـذه الصناعة، مع ما شاب مؤلفاتهما هي الأخرى من ثغرات.

هذا ولكننا كما يبدو أمام قدر لا خلاص لنا منه، يتمثل - إن جاز لي التعبير - بالإزدواجيـة في تقيـيم التراث عند شـريحة من أهل العلم. عـلى أنه وإن لم تكن هـذه الإزدواجيـة مقبولة مـن كل من عزا إلى المعرفة نفسـه، غير أنهـا قد تكون مفهومـة عند من مارس لسـنوات الجـدل والخطابة في فنـون تنتهجها ولم يمارس البرهـان. وأمـا أتبـاع الحكمة وشـيعتها، فلا مبـرر لانبهارهـم أمام شمـوخ الأسماء وعظمة العناوين وعراقة الزمان والمكان، ومن ثم تقديسـها والركون والإذعان إلى قداسـتها في التقيـيم، فكلها أمـور طارئة عارضة عـلى الحقيقة. وإنمـا خليق بهم أن لا يحيـدوا في التقيـيم ويبتعـدوا عن جـادة البرهان، منصرفين عمـا بالعرض، متشـبثين بما بالذات ما اسـتطاعوا إلى ذلك سـبيلا، فالبرهان روح الحكمة لكل مـن أراد التلبُّس بها، ومهجـة الموضوعية لكل مـن رام الحياة موضوعيا.

والحق أن أستاذنا فيما حبَّره هنا من صفحات قد مارس أعلى مراتب الحكمة، وأظهـر أقصـى درجـات الموضوعية، فلم يستسـلم لمـا ألِفه لسـنوات من كتب ابن سـينا شرحا وبيانا، ولم يخضع لهذا الأنس - بالكاتب والكتاب والعلم والمنهج بل والمعتقد - الذي يتغلغل خفية وبسكون في ثنايا فكر المتعلم والمعلم على السواء

دون وعي منهما، بل احتكم إلى البرهان وانقاد لمعاييره، ووجه سهام النقد حيث يستأهل الرأي تلك السهام، وأثنى وأطرى حيث يستوجب النظر الثناء والإطراء، فلم يكن الرئيس خليلا وعشيرا للأستاذ تتسرب من أواصر العِشرة إلى نفسه دوافع الميل عن صراط البرهان، بل وضع البرهان - والبرهان فقط - نُصب عقله، وطفق يقرأ وينقد شكلا ومضمونا ما حواه سِفر كل من المعلم الأول وشارحه ابن رشد والمعلم الثاني الفارابي والرئيس ابن سينا على حد سواء.

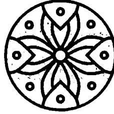
فليس خللا في العظماء أن ننقد ونقيّم تركتهم، ونمحّص ونغربل تراثهم، بل الخلل في أن نركن إليه ونجمد عليه، وندافع عنه بالتبرير والتلفيق والتحميل، ونغط إثر ذلك في مستنقع من التكلُّف والتعسُّف. وفي هذا السياق أرى أن أختم بعبارة لنابغة أدباء العرب في عصره الدكتور طه حسين، حيث قال في مقدمة كتابه «صوت أبي العلاء» صادقا محقا: «فليس على النوابغ بأس ألّا نقبل منهم كل ما تركوا لنا، وإنما علينا نحن كل البأس ألّا نقرأهم ولا نفهمهم ولا ننتقدهم، ولا نَصْدُرَ في حكمنا عليهم عن القراءة والفهم والنقد»[1].

عمار حسين اليوسف

الأول من آب ٢٠٢٤

---

(١) حسين، طه، صوت أبي العلاء، ص٨.



مقدمة المؤلف

«فأما الشيء الذي عنه نفحص فهو البرهان وغرضنا العلم البرهاني»[1]... أرسطو

إذا كان المنطق هو ميزان الحكمة ومحك النظر وخادم العلوم، ومعيار التفكير والمعرفة الإنسانية في جميع شؤونها النظرية والعملية بنحو عام، فإن فن البرهان هو ثمرة المنطق، ومعيار العلم اليقيني الموضوعي الثابت، والمنهج القويم للعلوم الحقيقية والدقيقة. فالبرهان هو العلم بالنظر إلى مبادئه وأدواته، والعلم هو البرهان من حيث نتائجه وثمراته.

ومن هنا كان البرهان المنهج الحاكم على سائر المصادر المعرفية الأخرى، إذ ينبغي أن تخضع له في كسب مشروعيتها وصلاحيتها العلمية وتشخيص حدودها المعرفية، وأن تسلِّم له زمام الحكم والإشراف على عملها، في إطار مجالاتها المعرفية الخاصة والمنوطة بها، حتى تؤدي وظائفها بالنحو الصحيح، دون أن تتعدى حدودها وتطغى على غيرها.

---

(١) بدوي، منطق أرسطو، ج١، ص١٣٧.

ولما كان الحكيم النابغة والمعلم الأول أرسطو هو المكتشف والمؤسس الأول لصناعة المنطق وفن البرهان في القرن الرابع قبل الميلاد، فله الفضل في ذلك على جميع من جاء بعده من الحكماء والمعلمين والمتعلمين والشرَّاح.

ولكن شكر المنعم لا ينحصر فقط في حفظ آثاره وترجمتها وشرحها بالتكرار والاجترار، بل إنما الشكر يتجلى بإعادة صياغتها ببيان أفصح وأجمل للمتعلمين والنظَّار، وتنظيم مطالبها بنحو أقرب للتعقل والاعتبار، والسعي لنقد مضامينها وتصفيتها مما لحقها من الضعف والغث والتكرار، الملازم لمرحلة البناء والتأسيس. والأهم من كل ذلك هو السعي لإنضاج وتكميل وتطوير مبادئها، وتوسعة مطالبها وتطبيقاتها العملية، لتشمل منافعها سائر العلوم ومجالات الحياة الإنسانية. وهذا هو حق المتقدمين على المتأخرين، وهو حاصل بالفعل في أكثر العلوم والفنون والصناعات، فينبغي التفكيك دائما بين مقام العلماء في ذواتهم وبين علومهم وكلماتهم، فليس هناك أحد فوق النقد، ولا سيما في مجال العلوم العقلية التي يكون ملاك التصديق بها هو وضوحها العقلي لا غير، لا مجرد الثقة في قائلها كما في العلوم النقلية. وكما قال أرسطو نفسه في كتاب الأخلاق، وكما يؤثر عنه ما معناه: «**أفلاطون صديق، والحق صديق، ولكن الحق أصدق منه**»[1]، أقول أنا أيضا: «**أرسطو معلمنا الأول، ولكن العلم أولى منه**».

---

(١) أرسطو، الأخلاق إلى نيقوماخوس، ج١، ص١٨١، حيث قال «ومع ذلك فاني لا أُخفي أنَّ بحثا من هذا القبيل يمكن أن يكون بالنسبة لنا من الحرج بموضع ما دام أن مذهب (المثل) قد وضعه أشخاص أعزاء علينا، ولكن لا شك في أنه سيُعلم وسيُرى كواجب حقيق من جانبنا أننا لصالح الحق ننتقد حتى آراءنا الخاصة، خصوصا ما دمت أدعى أني فيلسوف، وعلى هذا فبين الصداقة و بين الحق اللذين هما كلاهما عزيز على أنفسنا نرى فرضا علينا أن نؤثر الحق».

وأما التعصب للمعلم الأول، والجمود على كل مبادئه البدائية ومطالبه التدشينية الأولى شكلا ومضمونا، وتحميله أكثر مما يحتمل، والسعي الحثيث لتبرير نقائصه وعثراته، وغض النظر عن غموض وركاكة عباراته وما لحقها من سوء ترجماته، وكذلك كثرة استطراداته الخارجة عن موضوع البحث، وتقادم وتكرار استشهاداته، ثم تأويل وتوجيه أخطائه واستدراكاته، وتمزيق النص التأسيسي من أجل استخراج معان محدثة لا يتحملها ظاهر النص ولا باطنه، ولا يتصورها كاتبه ومصنِّفه، بحجة أن ما جاء به هو غاية الكمال والتمام، وأنه ليس في الإمكان أفضل مما كان، وأن كل ما جاء به المناطقة والحكماء بعده، من إنجازات علمية بديعة أو مخالفات له من ناحية الشكل أو المضمون، هو إما من سوء فهمهم له أو ضلال عقولهم عنه.

فحال من ينزع إلى مثل هذا مع المعارف العقلية في الحقيقة كحال رجال اللاهوت مع النصوص الدينية من التبرير والتأويل والتحميل والتفسير بالرأي.

أقول: إن كل هذه الظنون والتخيلات والتمحلات غير صحيحة، ولا يقبلها صاحب المنطق نفسه حيث قال في نهاية «الأورجانون»: «فليتشاغل جميع من سمع قولي إلى الصفح عما وقع فيه من تقصير في هذه الصناعة، ويفيد ما قيل فيها من النعم السابقة... فواجب على جميع من حضر من السامعين أن يعذروا عليَّ ما لم يوجد من الصناعة، وأن يشكرونا على الموجود منها»[1].

والجدير بالذكر في هذا المقام هو ما ذكره الشيخ الرئيس ابن سينا من كلام بليغ في مقدمة كتابه «منطق المشرقيين» إذ أراد أن يعيد كتابة المنطق بطريقته

---

(1) بدوي، منطق أرسطو، ج٣، ص١٠٥١.

الخاصة، وأنا أنقله بتمامه لأهميته حيث يؤكد فيه على كل ما ذكرناه، قال: «فقد نزعت الهمة بنا إلى أن نجمع كلاما فيما اختلف أهل البحث فيه، لا نلتفت فيه لفت عصبية أو هوىً أو عادة أو إلف، ولا نبالي من مفارقة تظهر مِنَّا لِما ألِفه متعلمو كتب اليونانيين إلفا عن غفلة وقلة فهم، ولِما سُمع مِنَّا في كتب ألّفناها للعاميين من المتفلسفة المشغوفين بالمشائين، الظانّين أنَ الله لم يَهدِ إلا إياهم ولم يُنِل رحمته سواهم، مع اعتراف مِنَّا بفضل أفضل سلفهم [أرسطو] في تنبُّهه لما نام عنه ذووه وأستاذوه، وفي تمييزه أقسام العلوم بعضها عن بعض، وفي ترتيبه العلوم خيرا مما رتَّبوه، وفي إدراكه الحق في كثير من الأشياء، وفي تفطُّنه الأصول صحيحة سارية في أكثر العلوم، وفي إطلاعه الناس على ما بيَّنها فيه السلف وأهل بلاده، وذلك أقصى ما يقدر عليه إنسان يكون أول من مدَّ يديه إلى تمييز مخلوط، وتهذيب مفسد، ويحق على مَن بعده أن يلمُّوا شعثه، ويرموا ثلما يجدونه فيما بناه، ويفرّعوا أصولا أعطاها. فما قدر من بعده على أن يفرغ نفسه عن عهدة ما ورثه منه، وذهب عمره في تفهم ما أحسن فيه، والتعصب لبعض ما فرط من تقصيره، فهو مشغول عمره بما سلف، ليس له مهلة يراجع فيها عقله، ولو وجدها ما استحل أن يضع ما قاله الأولون موضع المفتقر إلى مزيد عليه أو إصلاح له أو تنقيح إياه»[1].

وفي الواقع إن مقتضى طبيعة الأشياء، من التكامل العقلي والتطور العلمي والتراكم المعرفي في كل زمان ومكان، وكما هو ملاحظ في سائر العلوم والفنون والآداب، أن يكون العلماء المتأخرون في الغالب أعلم، وعلومهم أكثر نضجا من

---

(١) ابن سينا، مقدمة منطق المشرقيين، ص٣.

المتقدمين، لأنهم قد اطلعوا على ما قدموه لهم، وابتدؤوا من حيث انتهوا، وأمهلهم العمر للمزيد من التحقيق والتدقيق، وأرسطو ومنطقه وبرهانه، ليسوا مستثنين من هذا القانون العقلي العقلائي. على أن ذلك كله لا ينتقص من مقام أرسطو الشامخ، ولا من عظمة ما جاء به من قوانين وبنيان راسخ، وهو ما سيثبته هذا البحث إن شاء الله تعالى.

فموضوع هذا البحث هو نقد برهان المعلم الأول أرسطو، المسمى بالتحليلات الثانية أو «أفوديطيقا»، من ناحيتي الشكل والمضمون، مع الأخذ بالاعتبار نظر شارحه الأكبر ابن رشد، وبنحو مقارن مع كل من برهان المعلم الثاني أبو نصر الفارابي وبرهان الشيخ الرئيس ابن سينا، اللذين يمثلان النسخة الأخيرة لصناعة البرهان عند المتأخرين.

وأما الغرض من هذا البحث فهو:

أولا: بيان أوجه القصور العلمي والتعليمي والبياني الذي لحق بالتعليم الأول في مرحلته التدشينية الأولى، والذي كان له تداعياته السلبية بعدئذ، المتمثِّلة في انحسار صناعة البرهان وظهور التيارات المناوئه للعقل، من الشكِّية والرواقية الاسمية الصورية والأبيقورية الحسية المادية، ثم الأفلاطونية الدينية الغنوصية المُحدَثة، والتي شكَّلت بمجموعها ما يسميه مؤرخو العلم بخريف الفكر اليوناني[1].

وثانيا: بيان ما أضافه المعلم الثاني أبو نصر الفارابي، ومن بعده الشيخ ابن سينا، على صناعة المنطق والبرهان في التعليم الأول، خلافا لِما يتوهمه البعض.

---

(١) انظر عبد الرحمن بدوي، خريف الفكر اليوناني.

فلا ينبغي أن يخفى ما أضافه الحكيمان ولا سيما الرئيس ابن سينا، على مستوى الشكل البياني التعليمي أو المضمون العلمي التحقيقي، والذي لولاه لاندرس التعليم الأول، وما فُهمت مقاصده ومطالبه، ولا ازدهرت صناعته بعد ذلك على يد كبار المحققين أمثال الطوسي والداماد، ولما فرض المنطق نفسه ككتاب تعليمي ومنهج تدريسي حتى على المدارس الدينية المناوئة للعقل والفلسفة في الشرق والغرب.

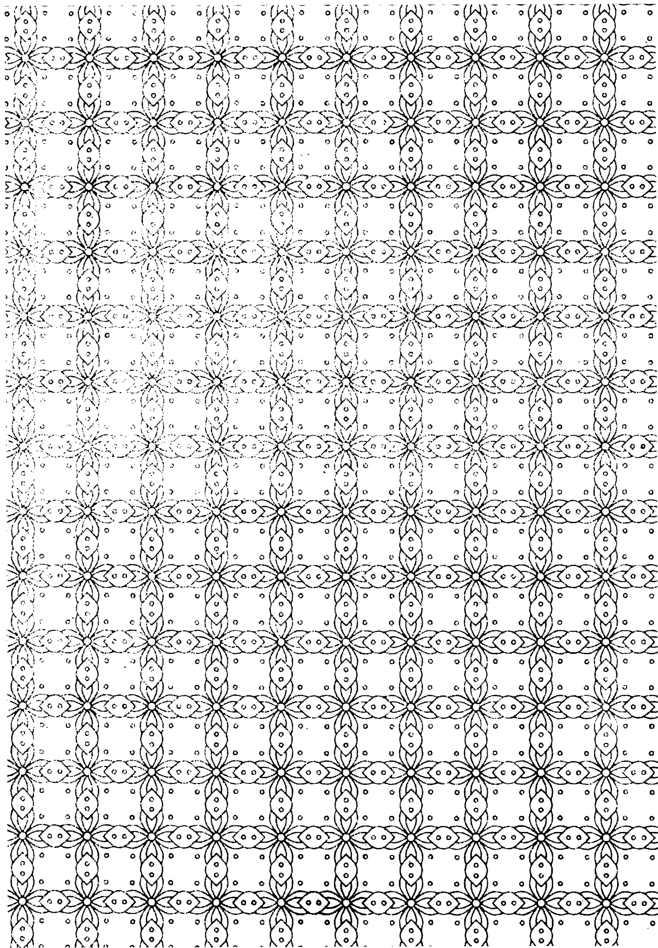
ثم لا يخفى على العاقل أهمية هذا البحث، فإنه وضعٌ للأمور في نصابها ومواضعها الطبيعية، وإعطاء كل ذي حق حقه دون إفراط أو تفريط، والأهم من هذا كله أنه يُعدُّ خدمة علمية كبيرة لأهم صناعة إنسانية وهي صناعة البرهان، والتي بإحيائها يحيي العقل ومن ثم الفكر الإنساني برمته.

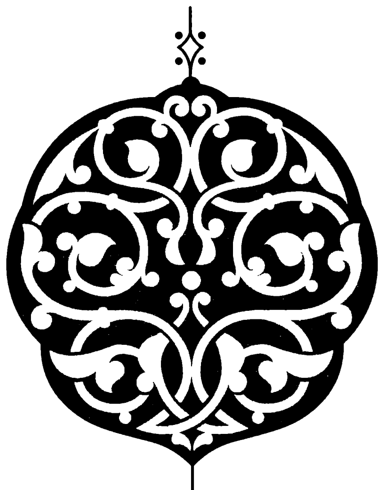
وقد رتبت البحث النقدي على بابين رئيسيين، الأول يشتمل على أربعة فصول تتعلَّق بنقد ترتيب المطالب البرهانية في التحليلات الثانية أولا، ثم مقارنتها بما عند الفارابي وابن سينا الناظِرَين إليها ثانيا، وذلك بعد أن صدَّرت هذا الباب في الفصل الأول بمبحث تأصيلي مهم وبديع بما ينبغي أن يكون عليه الترتيب المنطقي الطبيعي لفن البرهان، والذي بنينا نقدنا على أساسه من خلال مقدمة وخمس مقالات. وأما الباب الثاني فيتعلَّق أولا وبالذات بنقد مضمون بعض المسائل البرهانية التي وردت في التعليم الأول عند أرسطو، ثم التعرض بالنقد أحيانا لما أورده ابن رشد دفاعا عن المعلم الأول واعتراضا على كلام الفارابي وابن سينا، والمحاكمة بينهم.

ولايخفى صعوبة وتعقيد هذا النحو من التحقيق تأصيلا ونقدا، ولكن غاية ما أرجوه أن يفتح هذا البحث بابا جديدا لمزيد من النقد والتحقيق لواحد من

أهـم الصناعات العلمية، وأن يكون مقدمة لتصنيف كتاب جديد في فن البرهان يتميَّـز مـن ناحيـة البيان بلغـة عصرية واضحـة وبليغـة، ومن ناحية الشـكل بترتيـب طبيعـي أفضـل يحقـق الغرض منـه للمتعلمـين، ومن ناحيـة المضمون بمزيد من الدقة والتحقيق، بنحو يسـتعصي على شـبهات المشكِّكين والمرجفين، مـع الاعتنـاء بالمباحـث التطبيقية والابسـتمولوجية، التي تمهـد الأرضية لحاكمية العقل البرهاني في جميع شؤون الحياة الإنسانية.

ومن الله العون والتوفيق

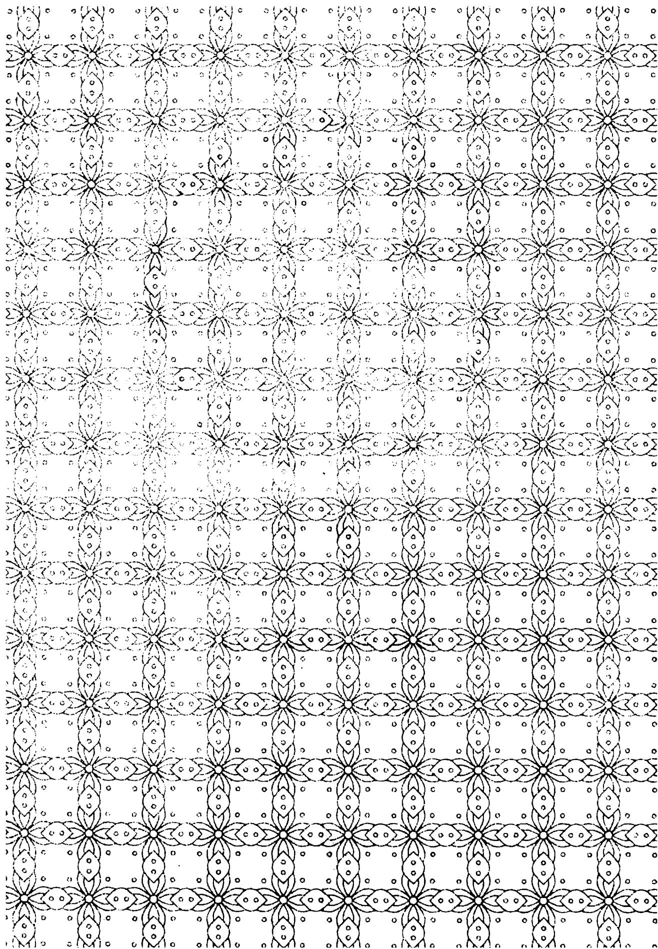


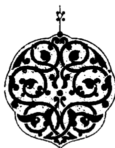


الباب الأول:

ترتيب المطالب البرهانية







الفصل الأول:
الترتيب المنطقي الطبيعي للمطالب البرهانية

إن هذا الفصل هو من أهم فصول هذا الكتاب، ويتضمن الصورة الكلية لفن البرهان من حيث ترتيب مطالبه العلمية بالنحو المنطقي والتسلسل الطبيعي، الذي يمهد فيه البحثُ المتقدمُ الطريقَ لفهم المتأخر، ويتمم فيه المتأخر ما بدأه المتقدم. وهذا النظم الطبيعي يمنع من تداخل وتكرار المطالب، وييسر فهمها على المتعلمين، ويجنِّبهم الحيرة والتشتت والاضطراب، ويحقق الغرض النهائي من العلم بنحو منطقي. وسنشير أيضا وباختصار ـ من خلال هذا الفصل ـ إلى بعض المسائل المهمة، التي سنبني عليها نقدنا للتحليلات الثانية من ناحيتي الشكل والمضمون.

وبناءا على هذا، فسيبدأ البحث في هذا الفصل بمقدمة تمهيدية موجزة في ترتيب أبواب المنطق العام، كمدخل ضروري للولوج إلى صناعة البرهان الخاصة، حتى لا يتكرر البحث عن العام في كل خاص، ونأخذ ما بالعرض مكان ما بالذات، عندما نتعرف على العام من خلال الخاص، أو يلزم تقديم المتأخر وتأخير المتقدم،

وهو ما حصل بالفعل في التعليم الأول كما سيأتي بيانه.

مقدمة تمهيدية في ترتيب أبواب المنطق

إن ترتيب أبواب المنطق ليس ترتيبا عشوائيا أو اعتباريا تواضعيا، بل هو ترتيب اقتضتـه الضـرورة العقليـة لطبيعة العلم مـن أجل تحقيق الغرض منه، وسـيتبين ذلـك من خلال بيـان الترتيـب الطبيعي المتسلسـل للمباحـث المنطقية، الذي يمهد فيه المتقدمُ الدخولَ إلى المتأخر، دون الدخول في تفاصيل المباحث المنطقية الخارجة عن موضوع البحث.

وسنقسم هذه المقدمة إلى مدخل تمهيدي، ثم بيان ترتيب مطالب المنطق العام كما ينبغي أن يكون:

▪ مدخل تمهيدي

إن الغايـة مـن هذا المدخـل هي التعريـف الإجمالي بعلم المنطـق من خلال عرض بعض عناصره وأركانه الرئيسية، المسمَّاة في اصطلاح أهل المنطق بالرؤوس الثمانية، وسنكتفي هنا بما يفي بالغرض:

١ـ تعريـف علـم المنطق: آلة قانونية تعصم مراعاتهـا الذهن من الوقوع في الخطأ في التفكير، وينشعب منها ثلاث مسائل:

- بيان عملية التفكير: حركة الذهن الإرادية من المعلوم إلى المجهول، وتتألـف من حركتين: الأولى حركة تجميعية، لانتخاب المعلومات المناسـبة للمطلـوب، وتسـمى بالحركـة الماديـة، والثانيـة حركة تأليفيـة، لترتيـب المعلومـات عـلى الهيئـة المناسـبة للمطلوب.
- انقسـام العلم ـ المعلومات الذهنية ـ إلى تصوريتعلق بفهم المعنى

التفصيلي من اللفظ، وتصديق يتعلق بالحكم على القضية بالإثبات أو النفي.

- بيان أن كل تعليم وتعلم ذهني فبعلم قد سبق، ودفع شبهة مانون في إبطال التعليم.

٢ـ موضوع العلم: وهو قوانين الفكر العام، التي تمثل القواعد الأساسية الطبيعية التي تنظم عملية التفكير.

٣ـ الغرض من العلم: معرفة أنحاء الانتقالات الذهنية الصحيحة بمراتبها المختلفة من المعلوم إلى المجهول، أو بعبارة أخرى: معرفة قوانين التفكير الصحيحة أو المناسبة للمطلوب التي تنظم عملية التفكير.

٤ـ أهمية العلم: تحقيق مسائل العلوم وتصنيف المعارف البشرية بنحو منطقي موضوعي.

٥ـ مرتبة العلم: يأتي علم المنطق على رأس سائر العلوم، كمقدمة تأسيسية ضرورية لها.

٦ـ مبادئ العلم: ما يُمثل الأسس والمنطلقات التي منها نحقق مسائل هذا العلم، وهي المبادئ البديهية الأولى الواضحة بذاتها، وفيها يتم التنبيه بنحو إجمالي على كيفية معرفتها واكتشافها وصلاحيتها العلمية الذاتية، وعلى رأسها المبادئ الثلاثة الكلية الأولى للمعرفة الإنسانية، وهي مبدأ التناقض والثالث المرفوع ومبدأ الهوية.

ينبغي الإشارة هنا إلى أن هذا المدخل التمهيدي ينبغي أن يتصدر أي مؤلَّف وكتاب في علم المنطق، فهو وإن لم يكن جزءا من مطالب العلم، بيد أنه مقدمة تمهيدية مهمة للعلم.

أحد الرؤوس الثمانية، وهي المسائل المطلوب تحقيقها وإثباتها في العلم. وبناء على ما قدمناه في التمهيد فإن انشعاب أبواب علم المنطق سيكون على طبق الضرورة العقلية التي تحقق الغرض من العلم، وهي استكشاف قوانين التفكير الصحيح والمناسب للمطلوب.

ولما كانت غاية هذه القوانين هي تنظيم عملية التفكير، وكانت هذه العملية مؤلفة من حركتين: حركة مادية وحركة صورية، وكانت المعلومات التي تنطلق منها كل حركة تنقسم إلى معلومات تصورية ومعلومات تصديقية، كانت قوانين الفكر أربعة في القسمة الأولى، قوانين تصورية مادية وصورية، وقوانين تصديقية مادية وصورية، وهي تمثل الأبواب الأربعة الكلية لصناعة المنطق على الترتيب التالي:

لم تتم الإشارة في الترتيب إلى المبرر المنطقي لتقدم القوانين المادية على الصورية في التصور المنسجمة مع تقدم الحركة المادية التجميعية على الصورية الترتيبية، والصورية على المادية في التصديق غير المنسجمة مع تقدم الحركة المادية التجميعية على الصورية الترتيبية. لم يتم التقديم والتأخير على أساس الحركة التفكيرية، بل على أساس تقدم الجزء على الكل والتركيب الأول على الثاني، كما سيوضح خلال المتن.

أولا ـ قوانين التصور: وهو الأول لضرورة تقدم التصور على التصديق، ويشتمل على الأبواب التالية:

- القوانين المادية للتصور: وهو باب الإيساغوجي أو الكليات الخمسة، وله مقدمة تمهيدية في مباحث الألفاظ، ويمثل أجزاء

المعـرِّف وأصناف المحمولات التي تدخل في أي تعريف كاسـب للتصور، تكون سببا في تصوره.

- القوانـين الصوريـة للتصـور: وهـو باب المعـرِّف المشـتمل على المسائل التالية:
  - أنحـاء ومراتب التعاريف العلمية من الحد والرسـم، وكيفية ترتيبها على الصـورة الصحيحة، ويتعلَّق بأحكام التركيب الأول بين المفردات.
  - كيفيـة اكتسـاب الحـد مادة وصـورة، وهو مـا غفلت عنه أغلـب الكتـب المنطقيـة، ووضعـه أرسـطو في آخر باب البرهان كما سـيبتَّن، وسـار من بعده الفارابي وابن سينا على هذه السنة الغريبة وغير المنطقية.

ثانياً ـ قوانين التصديق: وتشتمل على الأبواب التالية:

- القوانين الصورية: وتتضمن بابين:
  - بـاب القضايا أولا، لأنها تمثِّل أجزاء الدليـل، ويتعلَّق أيضا بأحكام التركيـب الأول للمفردات أو ما في حكمها.
  - باب الأدلة، ويشـمل مبحث القياس والاستقراء والتمثيل، ويتعلَّـق بأحـكام التركيـب الثـاني للمركبـات الـتي هي القضايا.
- القوانين المادية: وتشتمل على الأبواب التالية:
  - مـواد القضايـا ومـلاك صدقهـا ومراتب الأحـكام العقلية، لأنها تمثِّل أجزاء الصناعات الخمس.

ه الصناعات القياسية الخمس، وهي بحسب الترتيب المنطقي:

صناعة البرهان، لأنها الأشرف حيث تفيد التصديق الكلي اليقيني في نفسه.

١ـ صناعة الجدل، لكونها تفيد التصديق الكلي العرفي.

٢ـ صناعة الخطابة، لكونها تفيد التصديق الجزئي.

٣ـ صناعة المغالطة، لكونها سلبية للاحتراز من الخطأ.

٤ـ صناعة الشعر، لكونها تخييلية وتجري مجرى التصديق.

ثالثاً ـ المطالب العلمية

إن الموقع الطبيعي لبحث المطالب العلمية بشكل عام إنما هو في نهاية المنطق العام، وليس في صناعة البرهان الخاصة كما فعل أرسطو وشراحه من بعده.

فبعد أن يتعلم الطالب قواعد التفكير المنطقي تصورا وتصديقا، فينبغي عليه أن يتعلم كيفية طرح الأسئلة العلمية بنحو منطقي منظم ومتسلسل، بحيث يحصل على الأجوبة المنطقية بشكل كامل، يستوفي كل حيثيات العلم المتعلِّقة بالشيء المسؤول عنه. وسنبين هذه المطالب بالتفصيل وبشكلها المناسب في محلها الموجود في التحليلات الثانية إن شاء الله تعالى.

وإلى هنا ينتهي البحث عن المقدمة التمهيدية في ترتيب أبواب المنطق العام كما تقتضيه الضرورة العقلية والتسلسل المنطقي، لندخل بعدها في بيان ترتيب أبواب صناعة البرهان كما ينبغي أن يكون عليه الأمر في نفسه.

ترتيب المطالب البرهانية

إن ترتيب مقالات فن البرهان كصناعة مستقلة، وتسلسل المطالب البرهانية من خلالها على النحو الطبيعي، هو أيضا ضرورة علمية تعليمية للأسباب التي ذكرناها، وعدم مراعاة هذا الترتيب في التعليم الأول ـ كما سيتبيّن ـ كانت له تداعياته السلبية التي أشرنا إلى بعضها سابقا.

وقد سعيت على قدر المستطاع إلى بيان صورة هذا الترتيب المنطقي الطبيعي من خلال خمس مقالات، تتضمن كليات أهم المطالب البرهانية التي يحتاجها المتعلم، بُغية فهم هذه الصناعة العلمية الشريفة وتحصيل الغرض منها.

وتشتمل المقالات الثلاث الأولى على المطالب المتعلِّقة بصناعة البرهان من حيث هو هو في نفسه، وتشتمل المقالة الرابعة والخامسة على المطالب البرهانية بلحاظ غيرها، وهي المتعلِّقة بعلاقة البرهان بالحد، كما في المقالة الرابعة، أو المتعلِّقة بالعلوم البرهانية أوالبرهان من حيث استعماله فيها. ولا ينبغي خلط هذه المباحث مع بعضها البعض كما وقع في التحليلات الثانية، لاستلزامه خلط أحكام ما بالعرض مع أحكام ما بالذات.

ويجدر التذكير هنا إلى أننا لن نكرر المطالب التي تم بيانها وتحقيقها في مكانها الطبيعي في صناعة المنطق العام، وذلك على خلاف ما صنع أرسطو ومن سار على طريقته من المتأخرين، وهذا ما دعانا إلى إيراد مقدمة تمهيدية موجزة في بداية البحث نذكر فيها ترتيب المطالب العلمية في صناعة المنطق العام.

▪ المقالة الأولى

هذه المقالة بمثابة المدخل، وتتضمن بعض المقدمات البرهانية اللازمة للدخول في أي علم، من أجل أن يقف المتعلم على المعالم الكلية للصناعة.

▪ تعريف البرهان

قياس مؤلف من مقدمات يقينية واجبة القبول بذاتها أو بغيرها.

وجميع عناصر هذا التعريف قد تم بيانها في صناعة المنطق، حيث تم بيان أحكام القياس بأشكاله المتعددة، والذي يمثل صورة الدليل البرهاني في كتاب القياس في باب الأدلة من القوانين الصورية للتصديق، وكذلك بيان مقدماته واجبة القبول في باب مواد القضايا بنحو عام.

▪ الموضوع

هو القياس البرهاني، ونبحث عن أحكامه الذاتية الخاصة به من حيث أقسامه وشرائط مقدماته وتطبيقاته في العلوم.

▪ الغرض

هو تحصيل العلم الحقيقي بالذات، والذي هو العلم اليقيني بنحو صادق وموضوعي وضروري لا يقبل خلافه، عن طريق معرفة الأسباب الذاتية التي أوجبته في الواقع، ومن أجل هذا الغرض أصبح البرهان هو ثمرة علم المنطق.

ومقدمات بيان هذا الغرض قد تم التعرض لها في مسألة ملاك صدق القضايا في ذاتها من مبحث مواد القضايا من المنطق.

▪ المنفعة

وهي الفائدة المترتبة على الغرض، وهي المغفول عن ذكرها في التعليم الأول

وسائر الكتب الأخرى مع أهميتها الكبيرة مما كان له أكبر الأثر في تهميش وإقصاء هذه الصناعة الشريفة عن الساحة العلمية والاجتماعية في الحياة:

- المنفعة الابستمولوجية: تشكيل المنظومة العقلية لسائر مصادر المعرفة الإنسانية بأدلتها المتعددة، وبيان صلاحيتها العلمية وحدودها المعرفية تحت إشراف العقل البرهاني، وهو ما أسمِّيه بالحكومة العقلية، فإن كان البرهان هو ثمرة المنطق، فالحكومة العقلية هي ثمرة البرهان.

ومقدمات هذه المسألة إنما يتم في بحث مراتب الأحكام العقلية من باب مواد القضايا.

- المنفعة العلمية التعليمية: تنظيم سائر العلوم الحقيقية الدقيقة من حيث تقدمها وتأخرها في السلم التعليمي، من الفلسفة الأولى والرياضيات والطبيعيات بفروعها المختلفة، وتحقيق مسائلها العلمية بنحو علمي موضوعي، وبيان تمايزها ومشتركاتها وتخادمها بنقل البرهان بينها، بالإضافة إلى تمييزها عن سائر العلوم الاعتبارية الأخرى. وهذه المنفعة تتحقق في مباحث المقالة الخامسة والأخيرة من صناعة البرهان.

■ المرتبة

- موضع كتاب البرهان بعد كتاب القياس، وهو تأخر طبعي، لكون القياس جزءَه الصوري، ولكون الأعم أعرف من الأخص، وليكون الحكم عليه أولا وبالذات لا ثانيا وبالعرض من خلال الخاص،

ومن أجل ألّا يلزم التكرار في بيان حكم الأعم في كل خاص.

في هذا بيان لمبرر تقدم القوانين الصورية على المادية في التصديق، ولكن ذلك غير منسجم مع تقدم الحركة المادية التجميعية على الصورية الترتيبية، ويؤكد عدم الانسجام وضع بحث مواد القضايا في ترتيب المنطق العام بعد القوانين الصورية للتصديق في مقدمة القوانين المادية. نعم سبق بيان ذلك، والملاك دائما واحد وهو تقديم الجزء على الكل.

- مرتبة البرهان على رأس الصناعات الخمس، وهو وإن لم يكن تقدم علمي ذاتي بالطبع، كتقدم القياس عليه، ولكنه تقدم تعليمي ضروري للأسباب التالية:

✓ كونه الأشرف والأولى بالتعلُّم، لأنه يفيد العلم اليقيني المطلق، وبالتالي يكون ضروريا لتقويم ذهن المتعلم، وانطلاقه من أسس سليمه تجنّبه الزيغ والانحراف.

✓ أنه يجعل المتعلم يميز بين المطالب العلمية البرهانية وغير العلمية في الصناعات الأخرى، فيدرك المتعلم قيمة البرهان وحاكميته على سائر الصناعات.

✓ مبادرة المتعلم بتعليمه الحق في ذاته قبل أن يتشبَّع ذهنه وتأنس نفسه بالمشهورات والمقبولات العرفية النسبية غير العلمية، والتي قد تشكل مانعا كبيرا يمنعه من التفكير الموضوعي وقبول البرهان، أو قبوله واستغلاله بعد ذلك في خدمة اللامعقول.

هذا وقد ذهب ابن سينا ـ مع تقديمه للبرهان على الجدل ـ إلى أنه لا مانع من تقديم الجدل على البرهان، وأن له وجه وجيه من جهة الأعمية والتدرج والارتياض في التعليم، حيث قال: «لكن من الناس مَنْ رأى [لعله يقصد الفارابي](١) أن الأصوب أن يتقدَّم الفن المعلِّم للجدل على هذا الفن، فاستُنكر ما قاله كل الاستنكار ورُدَّ عليه كل الرد، وليس يستحق الرجل كل ذلك النكير وكل ذلك الرد... [فإنه] أحسن من جهة اختيار حسن التدريج... وكل مقدمة محسوسة أو مجرَّبة أو أولية فإنها مشهورة وفي حكمها، ولا ينعكس. وليس كل ما أُورد في الجدل فهو شيء بعيد عن البرهان، بل كثير من المواد البرهانية هي مذكورة في الجدل... فالمادة الجدلية الأولى أعم من المادة البرهانية الأولى... وإن كان كذلك، فإن الابتداء بالأعم ثم التدرج إلى الأخص متعرَّفا فيه الفصل بينه وبين ما يشاركه في ذلك الأعم، أمر نافع، وإن كان الأعم ليس مقوما. وعلى هذه الصورة حصلت ملكة البرهان: فإنه إنما فطن أولا للجدل ثم انتقل إلى البرهان. وأيضا فإن الأمور المجهولة إذا طُلبت فإنما يُتوصل إليها في أكثر الأمر بأن تورد أولا قياسات جدلية على سبيل الارتياض، ثم يُتخلص منها إلى القياس البرهاني، وهذا شيء ستعلمه في صناعة الجدل»(٢).

---

(١) كل ما يرد في الكتاب بين معقوفتين هو من المؤلف.

(٢) ابن سينا، برهان الشفاء، ص٧.

وقد اعترض عليه ابن رشد بحق وبشدة، بأن الغرض من البرهان هو معرفة شرائط إنتاج اليقين، وهو مفقود في صناعة الجدل التي تبتغي الإلزام والإفحام، قال: «وقد غلط ابن سينا في هذا غلطا بيّنا، فإنه زعم أن لتقديم الجدل على صناعة البرهان وجها. من جهة أن المقدمات المعقولة الأُول يعرض لها أن تكون مشهورة، وليس ينعكس هذا، فواجب أن تُقدَّم لموضع العموم الموجود فيها. وهذا إنما كان يصح لو كان القصد من كتاب البرهان تعديد المقدمات المعقولة وإحصاءها، وليس القصد هذا، وإنما القصد إعطاء العلامات والسبارات المعرفة لها. وكذلك ليس القصد من كتاب «الجدل» إحصاء المقدمات المشهورة، وإنما القصد إعطاء العلامات التي يميز بها، وهي غير علامات المقدمات المعقولة. فأي منفعة ـ ليت شعري ـ في علم سبارات المقدمات المعقولة أن يتقدم المرء فيعلم سبارات المقدمات الجدلية ؟! هذا لو سلَّمنا أن كل معقول مشهور، ونحن نجد مقدمات كثيرة معقولة غير مشهورة، وهي التي تُسمى التجريبية»[1].

وأقول: مع الاعتراف بوجاهة بعض الوجوه التي أوردها ابن سينا في تقديم الجدل، إلا أنها غير كافية لتقديمه على البرهان، نتيجة لخطورة ما أوردناه أولا، بالإضافة إلى ما أورده ابن رشد.

---

(١) ابن رشد، شرح البرهان، ص١٦٢.

▪ **مبادئ البرهان وكيفية اكتسابها**

إن مبادئ أي علم هي الأسس التصورية والتصديقية التي ينطلق منها العلم لتحقيق مسائله. ومبادئ البرهان هي تلك المفاهيم والقضايا البديهية الأولية التي تنتهي إليها كل المبادئ الأخرى، والتي تتربع على قمتها المبادئ الثلاثة الأولى للمعرفة الإنسانية، وهي مبدأ امتناع اجتماع الإيجاب والسلب، ومبدأ امتناع ارتفاعهما، ومبدأ الهوية. وقد تم التعرض لها والتنبيه علي حجيتها الذاتية وبيان دورها المنطقي في بحث القضايا الواجب قبولها من مبحث مواد القضايا من المنطق، فلا داعي بعد ذلك لإيراد بحوث طويلة ومملَّة ترهق أذهان المتعلمين حول ضرورة تناهي مبادئ البرهان من أصغر وأوسط وأكبر، لكونها من القضايا الواضحة بذاتها، أو من المفروض أنه قد تم التنبيه عليها في المنطق العام.

وأما كيفية اكتساب هذه المبادئ الأولى عن طريق القوة الحسية والقوة العقلية وعن أنحاء وجودها، فهو ليس من المباحث المنطقية في شيء، بل هو مبحث فلسفي ابستمولوجي يمكن تحقيقه إما في نظرية المعرفة، أو في علم النفس الفلسفي، أو الفلسفة الأولى.

▪ **المقالة الثانية**

تتضمن هذه المقالة أهم المطالب البرهانية المتعلِّقة بصناعة البرهان من حيث هو برهان، وهي مسألة شرائط مقدمات البرهان، وينبغي استقصاؤها فقط من هذه الحيثية الذاتية، وليس من حيثيتها العرضية في استعمالها في العلوم. وأيضا ينبغي استقصاؤها هنا بشكل تام ووافٍ لا بشكل ناقص ومتفرق كما حصل

في التحليلات الثانية، وعند من سار على طريقته من المتأخرين، والذي ليس مآله إلا إدخال الحيرة والاضطراب في ذهن المتعلم.

ويشمل البحث عن شرائط مقدمات البرهان شرائطها من حيث هي في نفسها، ومن حيث نسبتها إلى نتائجها، كما يشمل البحث شرائط موضوعاتها ومحمولاتها على حد سواء، وذلك على النحو التالي:

■ **شرائط مقدمات البرهان**

الواقع أن الناظر في ملاك صدق القضايا الذي تم تحقيقه في المنطق العام، وهو ثبوت محمول القضية لموضوعها بلا تعمُّل أو فرض عقلي، والمتأمل في الغرض من الدليل البرهاني، وهو تحصيل العلم الحقيقي اليقيني الصادق المطلق والضروري، والذي أسماه المعلم الأول بالعلم بالذات في قبال العلم بالعرض، يدرك أن هذا الغرض أو العلم بالذات يستلزم أن تكون المعرفة البرهانية هي معرفة الأشياء من جهة أسبابها الذاتية، الموجبة بذاتها لثبوت محمولها لموضوعها في نفسه. وهذه الأسباب الذاتية ليست هي بالذات العلل الأربع ـ المادية والصورية والفاعلية والغائية ـ كما ذهب إلى ذلك المعلم الأول ومن تابعه من جمهور المشائين، وخلطوا البحث المنطقي المفهومي بالبحث الفلسفي الوجودي، وخرجت أكثر المسائل العلمية التي ليس لها علل خارجية من المطالب المنطقية والفلسفية والرياضية، كما لزم من ذلك لوازم فاسدة وتمحُّلات، وأوقعوا المتعلم في حيرات واضطرابات، واضطروا للتمثيل بشواهد جزئية متغيرة منافية لطبيعة البرهان الكلية، كما سنشير إليها بإذن الله في موضعها الطبيعي

في الباب الثاني المتعلِّق بالنقد المضموني لبرهان أرسطو.

وأقول بشكل إجمالي هنا: إن الأسباب الذاتية هي الأسباب الموضوعية التي يقتضيها أو يستلزمها موضوع القضية بذاته من حيث هو هو، سواء بتمام ذاته أو جزء ذاته أو بواسطة ما يستلزمه بذاته، وسواء كان الموضوع مفهوما منطقيا أو فلسفيا بسيطا، أو كان ماهية مركبة من جنس وفصل، وليس من مادة وصورة داخِلَتين، فضلا عن الفاعل والغاية الخارِجَتين. وهذا الأمر يستلزم ثبوت المحمول لذات الموضوع من حيث هو هو، بناءا على أصل الهوية المستلزم لثبوت المحمول للموضوع في ذاته، وهو معنى الصدق.

هذا إذن هو المحمول الذاتي في صناعة البرهان، وهو الشرط الأصلي الأصيل لمقدمات البرهان، والذي ستنشعب سائر الشرائط منه ولأجله.

وبالعودة إلى أصل البحث حول الشرائط العامة للبرهان نقول:

○ شرائط المقدمات من حيث هي هي:

إن البحث عن شرائط المقدمات ينبغي أن يتعلَّق بموضوعاتها ومحمولاتها على حد سواء في نفس الوقت، وليس التفريق بينهما في أبواب أو فصول متباعدة كما فعل أرسطو والذين من بعده.

✓ **شرائط الموضوع:** إن الشرط الوحيد لموضوع المقدمة البرهانية هو أن يكون كليا وليس جزئيا متغيرا، لا لمحض كونه متغيرا، ولا لمجرد إمكان انفكاك محموله عنه وحسب كما ذهب أرسطو وجمهور المشائين، بل لما سبق

وأن ذكرنا من ضرورة استلزام الموضوع للمحمول بذاته وثبوت المحمول لذات الموضوع، والذات تتعَلق بالطبيعة الكلية الثابتة للموضوع، تلك الطبيعة السارية في جزئياته كما ثبت في الفلسفة الأولى، لا لعوارضه الشخصية اللاحقة والمتغيرة، ولا لصور مفارقة كما ظن أفلاطون.

✓ شرائط المحمول

كما ذكرنا فإن الشرط الأصلي الوحيد الذي يحصِّل العلم الحقيقي ويحقق الغرض من البرهان، هو ذاتية المحمول للموضوع كما سيأتي تفصيله لاحقا، ويستلزم شرطين آخرين: الأول هو الضرورة، بمعنى استحالة أن يكون على خلاف ما عُلم، لاستحالة سلب الشيء عن نفسه. والثاني هو الكلية، بمعنى ثبوت المحمول لكل أفراد الموضوع في كل الأحوال، لكون المحمول ثابتا لذوات موضوعاتها.

○ شرائط المقدمات بالنسبة إلى النتيجة

إن ذاتية المحمول لموضوع المقدمات في نفسها يستلزم شرائط إضافية بالقياس إلى النتيجة، وهي الأعرفية إثباتا بسبب الوضوح الذاتي، والأقدمية والسنخية ثبوتا بسبب العلية التحليلية الواقعية، وليس فقط العلية الخارجية كما ظن أرسطو.

■ **المقالة الثالثة**

بعد الانتهاء من مسألة (ما هو وهل هو ولِمَ هو وكيف هو البرهان)، فإن البحث ينتقل إلى بيان كم هو؟ وهو البحث في أقسام البرهان، وهي المسألة الأصلية الثانية في هذه الصناعة.

وبناءا على الرؤية الأرسطية التقليدية المشهورة والمقبولة لدى جمهور المشائين، من حمل الأسباب الذاتية على العلل الوجودية، فالمفترض أن يتم البحث في هذه المقالة عن مسألتين:

الأولى: هي انقسام البرهان بحسب طبيعة الحد الأوسط فيه إلى برهان مطلق للسبب والوجود معا، وبرهان السبب فقط وهو المسمى باللمي، وبرهان الوجود فقط المسمى بالإني، حيث يتوسط المعلول في إثبات النتيجة.

والثانية: هي في بيان كيفية توسيط العلل الأربع في البرهان، وسنتعرض بالنقد لكل واحد منها بالتفصيل في محله في الباب الثاني.

أما بناء على ما بيّناه من كون الأسباب الذاتية لوازم ذاتية عقلية، فسنقسم البرهان إلى برهان تحليلي وبرهان تجريبي بالنحو التالي:

■ **البرهان التحليلي**: وهو الذي يكتشف العلاقة السببية الذاتية اللزومية بين طرفي القضية بالتحليل العقلي، باكتشاف تضمُّن أحد طرفيها للآخر، وينقسم إلى:

✓ برهان تحليلي تجريدي: وهو الذي يعتمد على التحليل العقلي التجريدي المحض لموضوع ومحمول القضية، كالبرهان الفلسفي الميتافيزيقي.

✓ برهان تحليلي حسي: ويعتمد على التحليل العقلي لطرفي القضية بمعونة الحس، كالبرهان الرياضي.

■ البرهان التجريبي: ويتعلَّق بالماهيات المادية مجهولة الكنه عند العقل التحليلي، ويعتمد على تكرار المشاهدات الحسية لتلازم طرفي القضية تحت ظروف مختلفة، بغية استبعاد الأسباب الاتفاقية وإحراز العلاقة الذاتية بينهما، وهنا نستكشف العلل الوجودية للموضوعات بمشاهدة آثارها الخارجية، كالعلة الصورية في مثل إحراق النار، أوالمادية كاحتراق الخشب، وبعدها يمكن اعتبار العلل المادية والصورية بمثابة الأجناس والفصول لموضوعاتها التي تحمل عليها.

■ المقالة الرابعة

بانتهاء المقالة الثالثة ينتهي البحث الذاتي عن البرهان من حيث هو هو، ويبدأ البحث في المقالتين الرابعة والخامسة عن أحواله بلحاظ غيره، حيث يبحث في المقالة الرابعة عن علاقة البرهان بالحد، والخامسة عن استعماله في العلوم.

■ علاقة البرهان بالحد: بناءا على مذهبه في العلل الأربع في الحد والبرهان ـ كأسباب داخلية وخارجية ـ ذهب أرسطو إلى أن الحد إما أن يكون جزء برهان أو نتيجة برهان، وسوف نتعرض لهذا البحث بالنقد والتحليل في موضعه إن شاء الله تعالى.

أما بناء على رؤيتنا، فالجنس والفصل ـ أو ما يقوم مقامهما ـ ولوازمهما

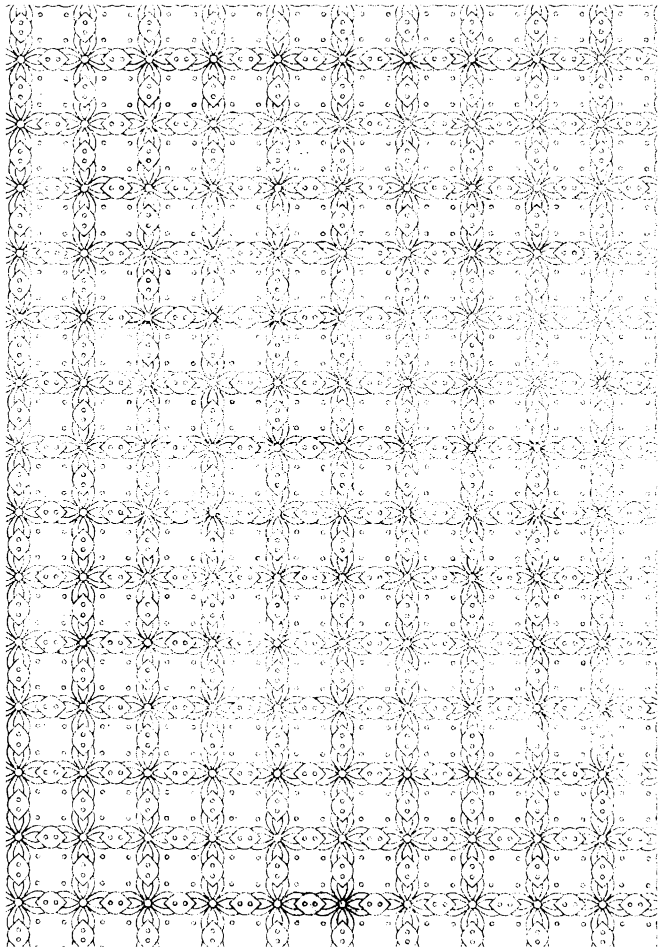
هم من يشـكل أجزاء البرهان، وعليه فما لا حد له لابرهان عليه، وليس العكس كما ظن أرسطو.

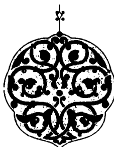
▪ المقالة الخامسة

هـذه هـي المقالـة الأخيـرة مـن البحـث حـول أحـوال العلـوم البرهانيـة وانقسـاماتها، وعلاقة بعضهـا ببعض، وكيفية تحقيق مطالبها بالبرهان، وتشـمل:

- الأجزاء الذاتية للعلوم من موضوعات ومبادئ ومسائل.
- انقسام العلوم بحسب موضوعاتها.
- تشارك العلوم وتباينها.
- نقل البرهان بين العلوم.

إلى هنـا ينتهـي البحـث في هـذا الفصـل، المتعلِّق بمـا ينبغي أن تكـون عليه المطالـب البرهانية من حيـث الترتيب الطبيعي المنطقي، لننتقل بعدها إلى الفصل الثاني المتعلِّق باسـتعراض ونقـد ترتيبها عند المعلم الأول أرسـطو في التحليلات الثانيـة، ثم نعطـف بعدها الـكلام في الفصلين الثالث والرابـع في نقد ترتيب هذه المطالـب عنـد كل مـن الفارابي وابن سـينا، الناظِرَيـن إليه والمتأثِرَيـن به، لكي يتبيَّن لنا موارد الخلل الصوري فيها.





الفصل الثاني:
نقد ترتيب المطالب البرهانية عند أرسطو

سنتناول في هذا الفصل بالنقد والتحليل - وبناءا على ما قدمناه من تأصيل - ترتيب المطالب البرهانية في مرحلتها التأسيسية الأولى على يد المعلم الأول أرسطوطاليس، وذلك بعد تقديم مقدمة تمهيدية لهذا الكتاب العلمي البديع، الذي يُعد بحق أعظم اكتشاف فكري في تاريخ الإنسانية، وهو اكتشاف الميزان العلمي الموضوعي الكامل للمعرفة البشرية، وبيان مبادئه وشرائط انتاجه، والذي على أساس قواعده اندحر الشك والسفسطة، وارتفع بنيان العلم والمعرفة على أسس قويمة راسخة، وفُتحت أبواب المدارس والجامعات العلمية، ووضعت المناهج الدراسية على قواعد سليمة واضحة. ولو أنه قد تم تدوين هذه الصناعة في ذلك الوقت بنحو أفضل من ناحية الشكل والمضمون، مع بيان أهميتها الحياتية كما بيّنا، لربما تغيّر وجه التاريخ الفكري والحضاري للإنسانية.



مقدمة الفصل

تم تدويـن كتاب التحليلات الثانية لأرسـطو في القـرن الرابع قبل الميلاد، وهو الجـزء الثاني مـن التحليلات، التي عرفـت في المصادر العربية باسـم «أنالوطيقا الثـاني»، أو «أنالوطيقـا الآخر»، أو «أبوديقطيقا». وقد وضعه أرسـطو بعد كتاب القياس، المسـمى بالتحليلات الأولى أو «أنالوطيقا الأولى»، وقد تمت ترجمته أولا عـن اليونانية إلى السـريانية على يد إسـحاق بن حنين، ثم نقله عن السـريانية إلى العربية متَّى بن يونس.

وقـد وردت أقـدم إشـارة للبرهـان في كتاب «الفهرسـت» لابـن النديم حيث قـال: «**الكلام على أبوديقطيقـا وهو أنالوطيقا الثاني مقـالان نقل حنين بعضه إلى** السـرياني، ونقل إسـحق الكل إلى السـرياني، ونَقَلَ أبو بشـر متَّى نَقْلَ إسـحق إلى العربي»[1].

وهذا النقل ودقته محل إجماع المحققين في الشرق والغرب، حيث يقول الدكتور عبد الرحمن بدوي الخبير في اللغة اليونانية: «وعن نَقْلِ إسحق إلى السرياني ترجم أبـو بشـر متَّى بن يونس القناني هذا الكتـاب إلى العربي، كما أجمعت على ذلك جميـع المصادر، كابن النـديم والقفطي ومخطوطة باريس، وهـذه الترجمة هي التي نشـرناها في كتابنا، والترجمة دقيقة تسـاير الأصل بحروفه، إلا أن الأسـلوب يعوزه الصقـل، لأن لغة متَّى غير جيدة... وهي الترجمـة الوحيدة التي عرفها العرب لهذا الكتاب، وهي الترجمة التي اعتمد عليها كل من الفارابي وابن سينا فضلا عن ابن رشـد»[2]. ومن هنا فإننا في هذا الباب سـنعوِّل أيضا على هذا النقل، وأما الباب

---

(١) ابن النديم، الفهرست، ص٣٤٨.

(٢) بدوي، عبد الرحمن، مقدمة برهان ابن سينا، ص٣٠.

الثـاني فسـنعوّل فيـه عـلى المتن من شـرح ابن رشـد، لكونـه أوضح بيانـا أولا، ولِنُعلِّـق عـلى بعض آراء ابن رشـد فيه، واختلافه مـع الفارابي وابن سـينا ثانيا.

وإشـارة بـدوي هنا إلى سـقم عبـارة المترجم السـرياني متَّى بـن يونس هي حقيقة مؤسـفة لا شك فيها، زادت من الأصل إغلاقا وتعقيدا، وقد انعكس ذلك سلبا على عبارة تلميذه أبي نصر الفارابي في معظم كتاباته، ولا سيما في المنطق.

هـذا ومـن الطرائـف العجيبة والمؤسـفة مـا نقلـه المؤرخون عن حظـر قراءة «كتـاب البرهـان» وتدريسـه في المراكـز العلميـة في الشـرق، بقرارات سياسـية آيديولجيـة مـن الاتجاهـات المناوئـة للعقل والإنسـانية. يقـول الدكتـور بدوي: «ويظهـر أن «كتاب البرهان» كان من الكتب الممنوعة قراءتها، فقد قال أبو نصر الفارابي عن نفسـه إنه تعلم من يوحنا بن حيـلان إلى آخر كتاب البرهان، وكان يُسـمى مـا بعد الأشـكال الوجودية «القيـاس» الجزء الذي لا يُقـرأ، إلى أن قُرئ ذلك، وصار الرسـم بعد ذلك من بعده حيث صار إلى معلمي المسـلمين، أن يُقرأ من الأشكال الوجودية إلى حيث قدر الإنسان أن يقرأ»[1].

وممـا يؤكـد ما ذكرناه من حظر نقلُ ابن أبي أصيبعة نفسُـه عـن الفارابي قوله: «وبطل التعليم من رومية وبقي بالإسكندرية، ثم نظر ملك النصرانية «قسطنطين» في ذلك، واجتمعت الأساقفة وتشاوروا فيما يترك من هذا التعليم وما يبطل، فرأوا أن يُعلَّم من كتب المنطق إلى آخر الأشكال الوجودية، ولا يُعلَّم ما بعده، لأنهم رأوا أن في ذلك ضررا على النصرانية، وأن فيما أطلقوا تعليمه ما يستعان به على نصرة دينهم، فبقي الظاهر من التعليم هذا المقدار، وما ينظر فيه من الباقي مستورا»[2].

---

(١) بدوي، عبد الرحمن، مقدمة برهان ابن سينا، ص٣٢.

(٢) ابن أبي أصيبعة، عيون الأنباء في طبقات الأطباء، ج٢، ص١٣٥.

ومنشــأ الضــرر واضــح، وهو تعــارض البرهــان العقــلي الموضوعــي القويم مع عقائدهم النســبية الموروثة، الأمر الذي يهدد مصالحهم الاجتماعية والسياســية، ولــذا قاموا باســتغلال المنطــق الصــوري العام، لترويــج عقائدهم بعد حشــوها بمســلماتهم العرفية ومقبولاتهم الدينية. والمؤســف أن هذه السنة السيئة قد سرت من بعدهم إلى العالم الإسلامي[1].

ترتيب مطالب المنطق العام في التعليم الأول

ما يهمنا هنا هو الإشارة الموجزة إلى ترتيب أبواب المنطق العام في التعليم الأول قبــل التحليــلات الثانيــة، نظرا لارتباطه بنقدنــا لكتاب البرهــان، وهو مؤلف من ثلاثة أبواب كلية كالتالي:

١ـ البــاب الأول «قاطغوريــاس»: وهو كتاب المقولات العشــر، وقد صدَّره ببحــث موجــز جدا في الألفاظ. قال أرســطو: «كل من الــتي تقال بغير تأليــف أصلا، فقد يدل إما على «جوهــر»، وإما على «كم»، وإما على «كيــف»، وإمــا على «إضافة»، وإمــا على «أين»، وإمــا على «متى»، وإمــا على «موضــوع»، وإما على «أن يكون لــه»، وإما على «يفعل»، وإما على «ينفعل»»[2].

أقول: إن بحث المقولات في الحقيقة هو بحث فلســفي متعلِّق بمباحث الوجود المطلق، وهــو بحث أجنبي عن صناعة المنطق والتفكير،

---

(١) راجــع للمؤلــف مقدمــة كتــاب «التنبيهــات العقليــة»، حــول كيفيــة دخــول المنطــق إلى العــالم الإســلامي.

(٢) بدوي، منطق أرسطو، ج١، ص٣٥.

اللهم إلا بالعرض، أي في بيان مصاديق المحمولات الذاتية والعرضية، فتصدير علم المنطق به ليس في موضعه أصلا، وإذا كانت لديه حكمة دقيقة لا نعلمها، فكان عليه أن يشير إليها في البداية.

وقد أعرض أكثر المتأخرين عن ذكره أو عن تصدير كتب المنطق به، واستبدلوه بمبحث الإيساغوجي لفرفريوس، والذي يُعتبر بحق المدخل الطبيعي لعلم المنطق الباحث عن تنظيم الأحكام العقلية، لا ترتيب الموجودات الخارجية. وهذه النزعة الوجودية عند أرسطو هي التي ستوقعه ـ كما سيأتي ـ في دوامة العلل الأربع في التحليلات الثانية.

هذا وقد انتقد الرئيس ابن سينا هذا التصدير بشدَّة في منطق الإشارات، حيث قال: «ثم إن الأجناس قد تترتب متصاعدة، والأنواع قد تترتب متنازلة، ويجب أن تنتهي. وأما إلى ماذا تنتهي في التصاعد أو في التنازل من المعاني الواقع عليها الجنسية والنوعية؟ وما المتوسطات بين الطرفين؟ ليس بيانه على المنطقي، وإن تكلَّفه تكلَّف فضولا، بل إنما يجب عليه أن يعلم أن ههنا جنسا عاليا أو أجناسا عالية هي أجناس الأجناس، وأنواعا سافلة هي أنواع الأنواع، وأشياء متوسطة هي أجناس لما دونها وأنواع لما فوقها، وأن لكل واحد منها في مرتبته خواص. وأما أن يتعاطى النظر في كمية أجناس الأجناس وماهيتها دون المتوسطة والسافلة، كأن ذلك مهم وهذا غير مهم، فخروج

عن الواجب، وكثيرا ما ألهم الأذهان زيغا عن الجادة»[1].

وإشكاله في غاية الوضوح، لأن ما يهمنا هنا هو معرفة أن هناك مفاهيم ذاتية مقوِّمة للأشياء، منها أجناس مشتركة بين الأنواع، وفصول مختصة بها، وأخرى عرضية لاحقة بها عامة وخاصة. أما أن الأجناس العليا التي تنتهي إليها الأجناس هي عشرة أو أكثر، وأن نحو وجودها لا في موضوع أو في موضوع، أو أن العرضيات منها كمية ومنها كيفية، فلا علاقة له أصلا بموضوع المنطق، سوى إرهاق ذهن المتعلم وتوريطه في مباحث الوجود قبل تقويم تفكيره.

والملاحظ على هذا الباب أنه لم يتعرض لقوانين التصور المادية من الكليات الخمسة، ولا لبحث المعرف من الحد والرسم، ولكنه قد تعرض لبيانها بشكل متفرق في غير محلها من باب الجدل، تحت عنوان «براهين الألفاظ المحمولة»[2].

٢ـ الباب الثاني «باري ارمينياس»: وهو كتاب العبارة المتعلِّق بالقضايا، ولم يتعرض فيه للقضايا الشرطية بشقيها المتصلة والمنفصلة، التي تمثِّل نصف مبحث القضايا، ويبتني عليها القياس الاستثنائي، وهو نقص كبير. كما لم يذكر انقسامات القضايا إلى حقيقية وذهنية وخارجية مع أهميتها البالغة. وكذا لم يتعرض مطلقا لبحث مواد القضايا، وهو من أهم المباحث المنطقية على الإطلاق، والمدخل الرئيس لباب

---

(١) ابن سينا، الإشارات والتنبيهات، ج١، ص١٨٩.

(٢) بدوي، منطق أرسطو، ج٢، ص٥٠١.

الصناعات الخمس وعلى رأسها البرهان، بل لم يذكر هذا البحث الشريف بنحو متكامل في أي مكان، ولعله قد أشار لبعض عناوينه بنحو مبعثر في غير محله في صناعة الجدل والبرهان، وانشغل بدلا عن ذلك بالشرح التفصيلي لأنحاء المعدولات ونقائض الموجهات، والتي لا نكاد نجد لها ثمرة علمية في العلوم ولا عملية في الحياة.

٣ـ الباب الثالث «أنالوطيقا الأولى»: وهو كتاب القياس أو التحليلات الأولى، وقد خلطه ببعض مباحث القضايا، كأحكام عكس القضايا والموجهات، ولم يذكر بوضوح القسم الثاني من القياس وهو الاستثنائي، وهو نقص كبير أيضا ولازم عن عدم ذكره للقضايا الشرطية في باب العبارة. وعلاوة على ذلك فالباب مملوٌّ بمباحث المختلطات وصور الموجهات التي يندر أن نجد لها أي ثمرة علمية أو عملية. وأما الاستقراء والتمثيل فمذكوران بشكل مختصر جدا.

والحاصل أن ترتيب أبواب المنطق العام في التعليم الأول ليس على ما ينبغي، حيث لم تخلو من النقص والحشو والاختلاط، وهو من لوازم المرحلة التأسيسية كما ذكرنا، وقد وصلت إلى كمال ترتيبها على أفضل صورة على يد الشيخ ابن سينا في منطق الإشارات والتنبيهات كما سيأتي بيانه.

ترتيب المطالب البرهانية في التحليلات الثانية

أقول بادئ ذي بدء: إن المطالع لفهرست كتاب التحليلات الثانية المتضمن للترتيب الإجمالي للمطالب البرهانية، ثم المطالع لترتيبها تفصيليا في متن الكتاب، يدرك بكل وضوح مواضع الخلل التالية:

أولا: عدم مراعاة الترتيب المنطقي في المباحث، حيث يقدم ما من حقه التأخير، ويؤخر ما من حقه التقديم.

ثانيا: تداخل المطالب المتباينة مع بعضها البعض، مما يورث الحيرة عند المتعلم.

ثالثا: كثرة التكرار والاستدراك لمباحث المطلب الواحد في أبواب متفرقة، مما يؤدي إلى تشتت ذهن الطالب وإرهاقه.

ثالثا: كثرة الاستطرادات بمباحث خارجة عن صناعة البرهان ومتعلّقة بعلوم أخرى، مما يؤدي إلى إرباك المتعلم وتشتت انتباهه.

رابعا: عدم تقديمه مقدمة تمهيدية وافية ومستقلة كمدخل لهذه الصناعة الجديدة، مما يحرم الطالب من تحصيل رؤية كلية متكاملة عن العلم الجديد الذي يريد أن يتعلمه. ثم إنه خلط المباحث التمهيدية بعد ذلك بشكل مبعثر في ضمن المباحث الأصلية، ما أفقدها الغرض منها وشوش على المسائل الأصلية الأخرى.

ومما يؤكد على ما أشرت إليه هو ما ذكره الشارح الكبير ابن رشد ـ المعروف بتعظيمه وتعصبه لأرسطو ـ في مقدمة شرحه على البرهان، حيث قال: «وأما المقالة الأولى، فإنها تنقسم إلى أجزاء صغار وكذلك الثانية، ونحن فرأينا عن أن الإرشاد إلى جزء جزء منها عند الشروع في شرحها وانفصاله مما قبله، مغنٍ عن تعديدها ها هنا وأقرب إلى الاختصار وترك التطويل، من قِبل أنها ليست تدخل على ترتيب تحت أجناس عامة، بل يتكلم في الجنس منها في أكثر من موضع واحد لضرورة التعليم، ومن شاء أن ينتزعها من تلك المواضع ويعددها في أول كل مقالة فليفعل»[1]. وهذا يعني أن ابن رشد لا يمكنه أن يلخص في المقدمة

(١) ابن رشد، شرح البرهان، ص١٥٩.

تسلسـل المسـائل البرهانيـة التفصيليـة في الكتاب، إذ لا يجمعهـا عناوين عامة متناسـبة ومتسلسـلة، مما يكشـف بكل وضوح عن بعثرتها وتداخلها وتكرارها في مباحث الكتاب، وحمله ذلك ـ كعادته في التأويل والتبرير والتوجيه ـ على ضرورات تعليمية، مخالف للضرورات التعليمية كما أوضحنا.

وفي نظري فإن أغلب الإشكالات المذكورة نابعة من جهتين:

الأولى: أن كتـاب البرهـان ـ كأكثر كتب أرسـطو الأخرى ـ مجموع مذكرات مسـموعة لدروسـه العلميـة، الـتي لم يـراع فيهـا الترتيـب الطبيعي في الكتـب المدونـة، وقد جمعهـا تلامذته مـن بعده، أمثال ثاوفرسـطوس وأندريكـوس الروديسـي، فكثرت فيها الاسـتدراكات والاسـتطرادات والتكرار واختلال النظم، وهو ما حاول الفارابي وابن سينا ـ كما سيأتي ـ تجنُّبه إلى حد ما، وإن سعيا في كثير من الأحيان إلى محاكاته.

يقول الدكتور بدوي: «والترتيب المنطقي في كتب أرسطو ضعيف أو مفقود، بسـبب طريقـة أرسـطو في التأليـف، أو الحـال الـتي وصلـت عليهـا إلينـا كتبـه، مـن كونهـا مذكـرات للـدرس أحيانـا، لم يقصـد إلى تأليفها قصدا»[1].

الثانيـة: طبيعـة المرحلـة التأسيسـية الأولى، الـتي تمثِّـل النسـخة الخـام البدائية من الصناعة، والتي من العسير أو المتعذِّر أن تكون خالية من النقص والضعف مع مولدها، وهو ماسـبق أن أشـار إليه بن سينا بقوله (وذلـك أقصـى ما يقدر عليه إنسـان يكون أول من مـدَّ يديه إلى تمييز

---

(١) بدوي، عبد الرحمن، مقدمة برهان ابن سينا، ص٣٧.

مخلوط، وتهذيب مفسد، ويحق على مَن بعده أن يلمُّوا شعثه، ويرموا ثلما يجدونه فيما بناه)[1].

وإليك الآن الإشارة إلى كل تلك المواضع من خلال النقد التفصيلي:

قسّم أرسطو كتاب التحليلات الثانية «البرهان» إلى مبحثين كليين في مقالتين: الأولى في أحكام البرهان المشتمل على أربعة وثلاثين فصلا، والثانية في أحكام الحد المتضمن لتسعة عشر فصلا. قال ابن رشد «وأما أجزاؤه الأُوَل فهي جزآن كما قلنا: الأول الناظر في البرهان، وهو الذي تحتوي عليه المقالة الأولى من هذا الكتاب، والجزء الثاني الناظر في الحدود، الذي تحتوي عليه المقالة الثانية»[2]. وقال أيضا: «وأما الغرض من الكتاب فهو النظر في البراهين والحدود»[3].

أقول: ليس هناك أي مبرر منطقي لإدراج مبحث الحد التصوري في كتاب البرهان التصديقي، وذلك للأسباب التالية:

أولا: مبحث الحد لا ينعكس في عنوان الكتاب مع كونه يشكِّل أكثر من ثلثه.

ثانيا: مبحث الحد متقدم بطبعه على البرهان من جهتين: الأولى: من جهة توقف التصديق على التصور. والثانية: من جهة توقف معرفة المحمولات البرهانية الذاتية بشقيها الجوهري والعرضي على معرفة الحد.

فالموضع الطبيعي لمبحث الحد وكيفية اكتسابه هو في قسم التصورات من المنطق العام كما ذكرنا.

---

(١) ابن سينا، مقدمة منطق المشرقيين، ص٢.

(٢) ابن رشد، شرح البرهان، ص١٥٩.

(٣) نفس المصدر، ص١٥٧.

ونعـود الآن لندخـل في كليات المباحث التفصيلية في مـتن الكتاب لملاحظة الترتيـب، عـلى أن نُرجِـأ البحـث التحليلي التفصيـلي لجزئياتها في البـاب الثاني المتعلِّـق بنقد المحتـوى العلمي:

▪ المقالة الأولى: نظرية البرهان

١ـ قـال أرسـطو: «كل تعليـم وكل تعلم ذهني إنمـا يكون من معرفـة متقدمة الوجـود، وهـذا يكـون لنـا ظاهـرا «وهـذه القضيـة يظهـر لنـا صدقهـا بالاسـتقراء»... وقـد تجب ضرورة ما يُقدم فيعرف عـلى جهتين: فبعضها تحتـاج من الضرورة إلى أن تتقـدم فتتصور أنها موجـودة، وبعضها الأولى أن نفهـم فيهـا على ماذا يـدل القول... لكن مـن البين أنه إنمـا يعلم هذا بأنـه علـم بالـكلي، وأمـا على الإطـلاق فـلا يعلـم، و إلا فقد تلـزم الحيرة المذكـورة في كتاب «مانون»، وذلك أنه إما ألا يكون الإنسـان يعلم شـيئا، و إمـا أن يكـون إنما يتعلم الأشـياء الـتي يعلمها»[1].

وأقول: في هذا الفصل تعرض أرسطو لثلاثة مطالب:

- بدأ ببيان أن كل تعليم وتعلم فبعلم قد سبق.
- قسم العلم السابق إلى تصور وتصديق.
- أبطـل شـبهة مانـون في إبطـال التعليـم، بـأن الشـيء يُعلم من وجـه ويُجهـل مـن وجه.

والمسألة الأولى والثالثة تتعلَّقان ببيان إمكان مطلق التعليم الذهني، المناسب كمقدمـة للمنطـق العـام كما فعلنـا. وأما تقسـيمه العلم هنـا لأول مرة

---

(١) بدوي، منطق أرسطو، ج٢، ص٣٢٩.

إلى تصـور وتصديـق فهو متعلّق بمدخل المنطق العـام كما ذكرنا أيضا. وكان أحرى به أن يذكرها هناك في ضمن بيان عملية التفكير، التي يُعنى المنطق بتقويمها وتنظيمها بدلا من المقولات العشر الفلسفية.

٢ـ قـال: «وقـد يظـن بنـا أنَّا نعـرف كل واحـد من الأمـور على الإطـلاق، لا عـلى طريـق السوفسـطائيين الـذي هو بطريـق العـرض، متى ظُـنَّ بنا أنَّـا قـد تعرفنـا العلة التي مـن أجلها الأمر، وأنهـا هي العلـة، وأنه لا يمكن أن يكـون الأمـر عـلى جهة أخـرى... وأعـني بالبرهـان: القيـاس المؤتلف اليقيـني، وأعـني بالمؤتلـف اليقيني: الـذي نعلمه بمـا هو موجـود لنا، فإن كان معـنى أن يعلـم هو على ما وضعنـا، فقد يلزم ضـرورة أن يكون العلم البرهـاني مـن قضايا صادقـة، وأوائل غيـر ذات وسـط، وأن يكون أعرف مـن النتيجة، وأكثـر تقدما منها، وأن يكون عللها. وذلـك أنه بهذا النحو تكون مبادئ مناسبة أيضا»[١].

وأقول: ذكر في هذا الفصل ثلاث مسائل:

- العلم الحقيقي: هو العلم عن طريق العلل، وألّا يقبل نقيضه.
- البرهان: قياس يقيني يفيد هذا العلم.
- مقدمـات البرهـان ينبغـي أن تكـون: صادقة، وأوائـل، وبلا حد أوسط، وأعرف من النتيجة، وعلة لها إثباتا وثبوتا، وبالتالي تكون مسانخة ومناسبة للنتيجة.

والمسـألة الأولى والثانية من المقدمات التمهيدية للبرهان كما ذكرناها. وأما

(١) نفس المصدر، ص٣٣٢.

المسألة الثالثة المتعلّقة بشرائط مقدمات البرهان، فهي من المسائل الرئيسية في الصناعة، وقد خلطها بالمسائل التمهيدية، ثم سيعود ويبحث عنها لاحقا، وهو اختلال واضح.

٣ـ قال: «**فأما قوم، فقد يظنون أنه لما كان قد يجب أن تعلم الأوائل، فإنه ليس تمكن المعرفة، وقوم آخرون قد يظنون أنه قد توجد معرفة، غير أن البرهان قد يكون على كل شيء، وهذان الرأيان ولا واحد منهما صادق، ولا أيضا ضروري...**»[١].

وأقول: يشير هنا إلى إثبات ضرورة وجود مبادئ أولى تنتهي إليها البراهين، وهي المبادئ البديهية الأولية، وإلا امتنع العلم، أو لزم التسلسل أو الدور، وهما محالان.

وهذا أيضا من المقدمات التمهيدية لصناعة البرهان التي ذكرناها في الفصل الأول من هذا الباب، وقد ذكرها هنا بعد ذكره لمسألة شرائط البرهان، وهو خلط واضح بين المبادئ والمسائل.

٤ـ قال: «**فالبرهان إذن، هو قياس يكون عن مقدمات ضرورية، فقد ينبغي إذن أن يؤخذ من ماذا؟ ومن أي الأشياء يكون البرهان؟ ولنفصّل أولا لماذا نقول محمول على كل الموضوع؟ ولماذا هو بذاته؟ ولماذا هو يقال بالكلي؟**»[٢].

وأقول: عاد في هذا الفصل ليُبيّن شرائط مقدمات البرهان، ولزوم كونها كلية ذاتية أولية.

---

(١) نفس المصدر، ص٣٣٧.

(٢) نفس المصدر، ص٣٤١.

وعودته لذكر شرائط البرهان في فصل مستقل أمر صحيح، ولكن فصله لجزء منها في الفصل الثاني، وخلطه بالمقدمات التمهيدية غير مبرر. وسيتكرر منه ذلك لاحقا.

٥ـ قال: **«وقد ينبغي ألا تختدع ويغيب عنا أنّا مرات كثيرة، قد يعرض أن نقول بأن نظن أنه ليس الأمر الذي يبيَّن أولا كلي، أو عندما نظن أنه قد تبرهن الأول الكلي برهانا، وقد تختدع هذه الخدعة، ويغني عنا هذا المعنى...»** [1].

وأقول: هذا الفصل لبيان شرط الأوَّلية ـ مساواة المحمول للموضوع، وأن يوضع بوضعه ويرفع برفعه ـ لمقدمات البرهان، وشرط الأوَّلية هو من شرائط البرهان في العلوم لمنع تداخلها، وكان ينبغي أن يُرجأه لمحلِّه. وأما تسويغه لإقحامه في البرهان من حيث هو هو، فجوابه يأتي في الباب الثاني إن شاء الله.

٦ـ قال: **«فإن كان العلم البرهاني من مبادئ ضرورية «وذلك أن ما يعلمه الإنسان علما لا يمكن أن يكون على خلاف ما هو عليه» وكانت الأشياء الموجودة بذاتها هي الأمور الضرورية...»** [2].

وأقول: هذا الفصل متعلِّق أيضا بشرائط مقدمات البرهان، وهو تسلسل طبيعي للمسألة، ولكن ذكر شرط الضرورة هنا هو تكرار لما ذكره في بداية البحث، من أن العلم الحقيقي هو الذي لا يكون بخلاف ما علم.

٧ـ قال: **«وذلك أنه لا سبيل على هذا القياس أن ينقل البرهان من جنس**

---

(١) نفس المصدر، ص٣٤٥.

(٢) نفس المصدر، ص٣٤٨.

إلى جنس آخر، مثل أن ننقل معاني الهندسة فنستعملها في صناعة العدد...»[1].

وأقول: هذا الفصل متعلِّق باستعمال البرهان في العلوم، وموضعه الطبيعي في نهاية البحث وليس هنا. والذي اضطره لذلك هو تعرضه لشرط الأوَّلية في مقدمات البرهان كما ذكرنا في الفصل الخامس، وسيتكرر منه ذلك خلال الكتاب. وهذا الخلط بين أحكام البرهان بالذات وأحكامه بالعرض، أو بين النظرية والتطبيق، ليس مآله إلا إلى تشتيت ذهن المتعلم بين أحكام البرهان وأنواع العلوم ومشتركاتها ومتبايناتها.

٨ـ **قال: «فليس إذن برهان على الأشياء الفاسدة، ولا علم أيضا على الإطلاق، اللهم إلا أن يكون بطريق العرض، من قبل أن ليس البرهان له بالكلية، لكن في وقت ما، وعلى جهة ما...»** [2].

وأقول: عاد هنا لبيان شرائط البرهان، وأنه لا يجري في الموضوعات الجزئية الفاسدة، وهو تكرار لما سبق بيانه من ضرورة كون مقدمات البرهان كلية، وكان ينبغي أن يؤكد عليه هناك. وهذا النحو من الاستدراكات أو التكرار كثيرة جدا في بياناته، ولا يمكن تبريرها ـ كما حاول البعض ـ بأنه استقصاء لما لم يستقصِه في موضعه، لأن مقتضى البحث العلمي والتعليمي في الكتاب الواحد أن يتم استيفاء المطلب في موضعه من كل الجهات، وأما عرض المطلب بشكل ناقص والانتقال منه إلى مطلب مغاير له تماما، ثم العودة إليه مرة أخرى،

---

(١) نفس المصدر، ص٣٥٣.

(٢) نفس المصدر، ص٣٥٤.

فإنــه يؤدي إلى تشـتيت ذهن الطالـب وعدم تحقيق المطلب بشـكل متكامـل ومترابـط. وهو ما يؤكد على أن أرسـطو لم يكتب هذا الكتاب بنفسه بنحو متصل، بل هو مقتطفات من أقواله المسموعة في البرهان، ثم جمع متفرقاتها لاحقا على يد تلامذته.

٩ـ قـالَ: «وإن كان بيّنـا ظاهـرا أنـه لا سـبيل إلى أن يتبـيَّن كل واحد إلا من المبـادئ التي لـكل واحـد... وإنما يعلـم كل واحد لا بطريـق العرض متى تعرفنـا أنه موجـود بما وجوده مـن مبادئـه الخاصة به من طريـق أن ذاك موجـود. مثـال ذلـك أنَّا نعلـم أن المثلـث زواياه مسـاوية لقائمتـين، بأن يكـون هذا الـذي قيل موجـودا لـه بذاته مـن مبادئه الخاصة بـه»[1].

وأقول: يشـير في هـذا الفصل إلى ضرورة أن تبرهن مسـائل العلوم بمبادئ خاصـة بهـا من نفـس الطبيعة، وهذا عـودة مرة أخرى لشـرط الأوَّلية في اسـتعمال البرهـان في العلـوم، ولا علاقـة لـه ألبتـة بالمطلب الذي قبلـه، في عدم قيـام البرهان على الجزئيات الفاسـدة.

١٠ـ قـال: «وأعـني بالمبـادئ في كل واحـد من الأجنـاس: هذه الـتي نصفها، وهـي الـتي لا يمكـن المبرهن أن يبرهـن أنها موجـودة»[2].

وأقـول: هـو يتكلـم هنـا عـن مبـادئ العلـم التصوريـة والتصديقية، من حـدود وأصـول موضوعـة ومصـادرات، التي بهـا يتم تحقيق مسـائل العلـوم، وهو متعلِّـق ببحث أجزاء العلوم الخارج عـن البحث البرهاني بالذات.

---

(١) نفس المصدر، ص٣٥٥.

(٢) نفس المصدر، ص٣٥٨.

١١ـ قال: «فأما وجود الصور، أو وجود شيء واحد خارج عن الكثرة إن كان البرهان مزمعا أن يكون، فليس هو شيئا تدعو إليه الضرورة، وأما القول بأن الضرورة قد تدعو في ذلك إلى أن يوجد شيء واحد على الكثير فصادق... فأما القول بأنه غير ممكن أن يحكم على شيء واحد بالإيجاب والسلب معا، فإنه ليس يأخذها ولا برهان واحد... وأما صناعة الجدل، فليس حالها حالا أنها للأشياء المحدودة، ولا أيضا الجنس ما محدود، و إلا لم يكن بالتي تُسأل ولا سؤالا، وذلك أن الذي يبرهن ليس له أن يسأل من قبل أنه إذا كانت أشياء متقابلة لا يتبيَّن شيء واحد بعينه، وقد يتبيَّن هذا في المقاييس»(١).

وأقول: يتعرض أرسطو في هذا الفصل لثلاث مسائل متباينة من مواضع متفرقة، لا علاقة لبعضها بالبعض الآخر، ولا بما قبلها ولا بما بعدها، إلا بنحو من التمحُّل والتكلُّف الخيالي.

المسألة الأولى: هي أصل موضوعي لبحث وجود الكلي الطبيعي في الخارج والصور الأفلاطونية، وهو بحث فلسفي، وكان ينبغي الإشارة إليه في بحث شرائط موضوعات مقدمات البرهان ـ كما ذكرنا ـ وكونها كلية بالضرورة.

المسألة الثانية: متعلِّقة ببداهة مبدأ امتناع التناقض، وأنه لا يدخل مباشرة في البراهين، ومحله في مبحث الأوليات من فصل مواد القضايا، الذي أهمله في المنطق العام.

---

(١) نفس المصدر، ص٣٦٢.

المسألة الثالثة: هي الفرق بين صناعة الجدل العامة، التي لا تبحث عن أحد طرفي النقيض بعينه، وصناعة البرهان المختصة بمسائلها، وهو بحث مقارن مع صناعة الجدل التي لم يتعرض لها بعد.

وهذا الأسلوب المبعثر في عرض المطالب البرهانية يشتت ذهن المتعلم ويخرجه عن موضوع البحث.

١٢ـ قال: «ليس ينبغي إذن أن يسأل كل واحد من العلماء عن كل شيء، ولا أيضا ينبغي أن يجيب عن كل ما يسأل في كل واحد به، لكن إنما يجب أن يجب عن أشياء محدودة منحازة في علمه... فأما في التعاليم، فليس المغالطة فيها على هذا المثال، من قبل أن الحد الأوسط هو أبدا مضاعف، وذلك أن آخر يحمل على هذا كله...» [1].

وأقول: تعرض في هذا الفصل إلى مسألتين متباينتين:

الأولى بأن السؤال العلمي هو المختص بمسائل العلم، وليس الأعم منها أو الخارج عنها، وهي متعلِّقة بالعلوم. وأما المسألة الثانية فتشير إلى بعض أنحاء المغالطة، من عدم تكرار الحد الأوسط، أو القياس العقيم من موجبتين في الشكل الثاني، و تعلُّقه ظاهر ببحث المغالطة من الصناعات الخمس، وليس له علاقة بعنوان الفصل، ولا بما قبله أو بعده من الفصول، بل خارج عن صناعة البرهان.

فليت شعري هل يمكن للعاقل المنصف أن يقبل هكذا استطرادات وخلط للمباحث العلمية بما لا يتوقف أحدها على الآخر، وهل يكفي تكلُّف وجود أدنى مناسبة عرضية بين المسائل العلمية ـ كما يحاول

---

(١) نفس المصدر، ص٣٦٥.

أن يدعيه المدافعون والمبررون ـ للقفز إلى مطالب أجنبية عن الموضوع لا يتوقف تحقيق مسائل العلم عليها؟! وهل هناك ضرورات تعليمية لذلك كما يدعي ابن رشد، بل إن هذه الطريقة في الواقع ليس لها جدوى في البحث سوى التطويل والبعث على الملل وإرهاق المتعلم وتشتيت ذهنه.

١٣ـ قال: «والعلم بأن الشيء موجود، والعلم بلِم هو؟ قد يخالف بعضهم بعضا، أما أولا ففي علم واحد بعينه... أما الخلافات بين القياس على «أن الشيء» وبين القياس على «لِمَ الشيء» في علم واحد بعينه، فهي هذه الخلافات، فأما في علمين مختلفين فيكون على نحو آخر، وهذا أن يكون أحد العلمين ينظر في أحدهما، والعلم الآخر في الآخر منهما. وأمثال هذه العلوم هي جميع العلوم التي حال أحدهما عند الآخر هي هذه الحال التي إنَّا واصفها، وهي أن يكون أحد العلمين تحت الآخر بمنزلة علوم المناظر عند الهندسة»[1].

وأقول: هنا يشرع لأول مرة ببيان انقسام البرهان إلى لِم وإن، وهو من المسائل الرئيسية في صناعة البرهان كما هو مشهور، ولكن نجد أنه قد خلطه بمبحث العلوم، وعلاقة بعضها ببعض، وهو في غنى عن ذلك.

١٤ـ قال: «وأصحُّ العلم وأشدُّ يقينا من الأشكال هو الشكل الأول، أما أولا فمن قبل أن العلوم التعليمية بهذا الشكل تأتي براهينها... فمن البيِّن إذن أن الشكل الأول أحق الأشكال جدا في باب العلم»[2].

---

(١) نفس المصدر، ص٣٦٩.

(٢) نفس المصدر، ص٣٧٣.

وأقـول: هـذا خروج آخر عن الموضوع، ولا علاقة لـه بما قبله ولا بعده، فمن الواضـح أن بيان أفضلية الشـكل الأول على غيره من الأشـكال قد تم في بـاب القيـاس من المنطق العـام، وكان يكفي مجرد الإشـارة إليه هنا، دون حاجـة لهـذا البيـان التفصيلي لمسـألة متعلِّقة بالبحـث الصوري للقيـاس. وإن كان أرسـطو لم يوضحـه في محلـه فهذه مشـكلة أخرى، ولا تسـوغ لـه إيراده في غير محله في ضمن مسـائل البرهـان، ولا يمكن تبريـره ـ كمـا يحاول البعض دائما ـ أنه اسـتقصاء لما لم يسـتقصِه، لأنه خلط للمسـائل، وخلاف التسلسـل المنطقي الطبيعي.

١٥ـ قـال: «وكمـا أنه قد يمكن أن تكـون أ موجودة لـ ب بغيـر انقطاع، كذلك قـد يمكـن ألا يوجـد لها أيضـا، وأعني بـأن يكون الشـيء موجـودا أو غير موجـود بغيـر انقطاع وهـو ألا يكون بينهما وسـط...»[1].

وأقـول: أراد في هـذا الفصل أن يبيّن كما أن هناك مبادئ موجبة غير ذات وسـط، فكذلـك هناك مبادئ سـالبة غير ذات وسـط. وهـذا البحث بالإضافـة إلى عـدم ارتباطه بما هـو قبله أو بعده، إنما يـتم البحث عنه في مبـادئ العلم وضـرورة تناهيها في المنطق العـام، أو كان عليه ـ بعد تجـاوز ذلـك ـ أن يورده مع ما بحثـه في الفصل الثالث المطـوَّل، أما أن يقتطعهـا عن موضعها الطبيعي في المنطق العام، ثم يقتطعها عن فصلها الطبيعـي الـذي يبحث فيه ضـرورة تناهي مبـادئ العلم لمبـادئ أولية بلا وسط، فهذا مما لا يمكن تبريره بأي وجه من الوجوه.

---

(١) نفس المصدر، ص٣٧٤.

١٦ـ قال: «وأما الجهل الذي يقال لا على جهة السلب، لكن على جهة الحال والمَلَكة، فهو خُدعة وضلالة تكون بقياس...» [1].

وأقول: تعرض في هذا الفصل لبيان كيفية وقوع المغالطة، والجهل المركب في القضايا البديهية غير ذات الوسط. وهو بحث متعلِّق بباب المغالطة وليس البرهان، وهو استمرار لنفس سياسة البعثرة والاستطراد، وطرح المطالب لأدنى مناسبة بينها، دون مراعاة الترتيب أو الالتزام بالموضوع، مما يتنافى مع طرق البحث العلمي أو التعليم المنطقي.

١٧ـ قال: «فأما في الأشياء التي الوجود فيها ليس هو بغير متوسط، فإنه متى كان القياس على الكذب بمتوسط هو مناسبا، فإنه ليس يمكن أن تكون كلتا المقدمتين كاذبة» [2].

وأقول: كرّر نفس المسألة السابقة، ولكن في القضايا ذات الوسط، ويرد عليه نفس ما أوردناه فيها.

١٧ـ قال: «وظاهر أيضا أنه إن فقدنا حسا ما، فقد يجب ضرورة أن نفقد علما ما لا يمكننا أن نتناوله، إذ كنا إنما تتعلم إما بالاستقراء و إما بالبرهان، فالبرهان هو من المقدمات الكلية، والاستقراء هو من الجزئية. ولا يمكننا أن نعلم الكلي إلا بالاستقراء» [3].

وأقول: يتعرض في هذا الفصل إلى مسألة كون الحس الذي هو من الإدراكات البديهية هو المبدأ الأول للعلم مطلقا، وهو بحث أجنبي

---

(١) نفس المصدر، ص٣٧٦.

(٢) نفس المصدر، ص٣٨٢.

(٣) نفس المصدر، ص٣٨٥.

تماما عن صناعة البرهان، ومتعلِّق ببحث الحسيات في مواد القضايا، فضلا عن انقطاعه تماما عما قبله وبعده. وإهمال المعلم الأول لبحث مواد القضايا هناك لا يبرر إقحامه هنا في صناعة البرهان.

ومع هذا الإخلال الواضح بالترتيب المنطقي بين مسائل العلم، ستجد من يغض النظر عن ذلك ويمر عليه مرور الكرام، بلا أي نقد أو تنبيه، أو أن يتمحَّل ويلتمس له ضرورة علمية أو تعليمية!

١٩ـ قال: «أترى قد يمكن الذي يبتدئ من موضوع ليس يوجد ولا لشيء واحد آخر، لكن شيئا آخر موجود له، أن يمعن إلى ما لا نهاية؟ وهل يمكن عندما يبتدئ محمول يحمل على شيء آخر، ولا يحمل عليه هو شي آخر أصلا أن يمعن إلى أسفل، إلى ما لا نهاية أم لا؟ وأيضا قد يبحث عن التي بينهما...»[(١)].

وأقول: ها هو يعود مرة أخرى في الفصل التاسع عشر ليستأنف البحث عن ضرورة تناهي مبادئ البرهان في حدوده الثلاثة، التي بحثها في الفصل الثالث من الكتاب.

٢٠ـ قال: «أما أن الأشياء المتوسطة فغير ممكن أن تكون غير متناهية متى وقعت من فوق وأسفل...»[(٢)].

وأقول: هي ذات المسألة ولكن في ضرورة تناهي الحدود الوسطى.

٢١ـ قال: «ومن البيِّن الظاهر أن هذا قد يقف أيضا في البراهين السالبة إلى

---

(١) نفس المصدر، ص٣٨٨.

(٢) نفس المصدر، ص٣٩٠.

كلتـا الحيثيتـين، إذ كان قد يقـف في البراهين الموجبـة. فليكن غير ممكن أن يمعن إلى مـا لا نهاية...»[1].

وأقول: نفس البحث السابق ولكن في البراهين السالبة.

٢٢ـ قال: «وذلك أنه إن كان يوجد التحديد وكان قد يعلم ما هو وجود الشيء في نفـس جوهـره وكان غير ممكن أن يقطع ما لا نهايـة له، فقد يلزم ضرورة أن تكون الأشياء التي تحمل من طريق ذاتيات الشيء لها نهاية...»[2].

وأقول: نفس المسألة ولكن في المحمولات العرضية.

٢٣ـ قـال: «وإذ قد تبيَّنت هذه الأشـياء، فمن البـيّن الظاهر أنه إن وجد شيء واحـد بعينـه لشـيئين، بمنزلـة وجود أ لـ ج ولـ د، ولم يحمـل أحدهما على الآخر...»[3].

وأقول: نفس المسـألة في ضرورة تناهي مبادئ البرهان ولكن في خصوصية حمـل معنى عـام على موضوعـين متباينـين. وهكذا نراه يسـتطنب في خمسـة فصول، ويصول ويجول في مباحث بديهيـة فطرية يكفيها أدنى تنبيه، ويغفل عن الكثير من المباحث الهامة والضرورية، وهذا لا يصب في مصلحة المتعلم بأي وجه من الوجوه.

٢٤ـ قـال: «ولما كان البرهان منه كلي ومنه جزئي، ومنه موجب ومنه سـالب، ففي ذلك مواضع للشـك، وهو: أي البرهانين ليت شعري أفضل...»[4].

---

(١) نفس المصدر، ص٣٩١.

(٢) نفس المصدر، ص٣٩١.

(٣) نفس المصدر، ص٤٠١.

(٤) نفس المصدر، ص٤٠٤.

وأقـول: لا معنى لتفضيل البرهان الـكلي على الجزئي بعد بيان عدم جريان البرهان من الأساس في الجزئيات الفاسدة في الفصل الثامن، ولعله قد غفـل عن ذلك هنا. هذا بالإضافة إلى أن هذا البحث متعلِّق بشـرائط موضوعـات مقدمـات البرهـان التي فصَّلهـا في الفصل الرابـع، فمحلها هناك وليس بعد كل هذا الفاصل.

٣٥ـ قـال: «فأمـا أن البرهـان الموجـب أفضل من السـالب، فمن هـا هنا نعلم ذلك...»[١].

وأقـول: إن هـذا البحـث ليـس متعلِّـق بخصـوص البرهان، بـل هو بحث متعلِّـق بالقيـاس العـام، ومكانـه الطبيعي هنـاك وليس هنا.

٣٦ـ قـال: «ولمـا كان البرهـان الموجـب أفضـل مـن السـالب من البـيّن أنه أفضـل مـن البرهان السـائق للـكلام إلى المحـال...»[٢].

وأقول: يرد عليه نفس الإشـكال السـابق، حيث يبيِّن هنا أفضلية البرهان المسـتقيم عـلى برهـان الخلـف، وهـو بحـث متعلِّـق بالقيـاس العام، ولا علاقة له بصناعة البرهان بنحو خاص.

٣٧ـ قـال: «وقـد يكون العلم أكثر اسـتقصاءا ويقينا من علـم، وأقدم العلم العلم بأن الشـيء موجود، والعلم بِلِم الشـيء الذي هو هو بعينه، لا العلم بأن الشيء الذي هو خلو من العلم بِلِم الشيء...»[٣].

وأقـول: هذه المسـألة حول تقدم وتأخـر العلوم من ناحية الشـرف والقدم

---

(١) نفس المصدر، ص٤٠٤.

(٢) نفس المصدر، ص٤١٣.

(٣) نفس المصدر، ص٤١٥.

والأعرفيــة، هو عــودة من جديد لبحث اســتعمال البرهــان في العلوم، وقــد خلطه كالعادة بســائر مباحث البرهان الســابقة.

٢٨ـ قــال: «وأمــا العلــم الواحــد فهــو الــذي يبــيّن في جنــس واحــد جميــع الأشــياء المركبــة من مبــادئ أول، وهي أجــزاء هذه، أو الأشــياء اللازمة لها بذاتها...»[1].

وأقول: وهذه المسألة أيضا متعلِّقة بمبحث وحدة العلوم وتنوُّعها، ولا علاقة لهــا ببحث البرهان من حيــث هو، وكان الأولى إرجاؤهــا وجمعها جميعا في الفصــل الأخيــر من الكتاب، ليوفِّيها حقها مرة واحدة بعد اســتيفاء البرهان حقه في نفسه.

٢٩ـ قال: «وقد يمكن أن تكون على شيء واحد براهين كثيرة...»[2].

وأقــول: الكلام نفســه، حيــث تتعلَّق المســألة أيضا في اســتعمال البرهان في العلوم.

٣٠ـ قــال: «فأمــا الشــيء الذي عــن الاتفاق، فلا علــم به بالبرهــان، إذ كان الأمــر الــذى بالاتفــاق ليــس هــو ضروريــا، ولا على أكثــر الأمــر، لكن ما يكــون خارجــا عن هذيــن، وأما البرهان فهــو على أحد هذيــن، وذلك أن كل قيــاس إنمــا يكــون إما بمقدمــات ضروريــة، و إما بمقدمــات هي على أكثر الأمر. فــإن كانت المقدمات ضرورية فالنتيجــة هي أيضا ضرورية، وإن كانــت عــلى أكثر الأمــر فالنتيجة أيضا هــذه حالها. ولذلــك إن كان

---

(١) نفس المصدر، ص٤١٥.

(٢) نفس المصدر، ص٤١٦.

ما تكون بالاتفاق ليس على أكثر الأمر ولا هو ضروري أيضا، فليس يكون عليه برهان»[1].

وأقول: ها هو قد عاد مرة أخرى لشرائط مقدمات البرهان، وهذا المطلب متعلِّق بها من حيث كونها ضرورية دائمية أو أكثرية، وأن الاتفاقي لا برهان عليه، ومحلها الطبيعي في فصل شرائط مقدمات البرهان. بل هو مطلب تكراري لشرط الضرورة، كما فعل سابقا مع شرط الكلية بتكراره في مسألة عدم قيام البرهان على الجزئيات الفاسدة.

٣١ـ **قال: «وأيضا لا سبيل إلى قبول العلم بالحس، وذلك أنه إن كان الحس لشيء هو مثل هذا وليس هو بهذا، لكن قد يلزم أن يكون الإحساس بهذا الشيء أين والآن... وأما الكلي والذي هو في كل شيء، فليس يمكن أن يقع بالإحساس، إذ كان ليس هو لهذا، ولا هو الآن أيضا، و إلا ما كان يكون كليا»**[2].

وأقول: إن هذا البحث في أنه لا علم عن طريق الحس، وأن الكلي لا يكتسب بالحس، بالإضافة إلى مناقضته الظاهرية لِما جاء في الفصل الثامن عشر من أنه من فقد حسا فقد علما، وأن الكلي مطلقا مكتسب بالاستقراء الحسي، هو أيضا تكرار لمطلب ضرورة كلية مقدمات البرهان، وتكرار لمطلب أنه لا برهان على الجزئيات الفاسدة، لأن الحس لا يدرك سوى هذه الجزئيات، فجمع هنا بين التكرار وبعثرة المطالب الواحدة وعدم وضع الأشياء في مواضعها الطبيعية، وهذا قطعا له تداعياته

(١) نفس المصدر، ص٤١٧.

(٢) نفس المصدر، ص٤١٧.

السلبية على ذهن المتعلم، واستيعابه للمطالب البرهانية الدقيقة.

٣٢ـ قال: «فأما أن تكون مبادئ جميع المقاييس واحدة بأعيانها، فيتبيَّن أن ذلك غير ممكن...»[١].

وأقول: هذا المطلب في أن تعدد البراهين تستلزم تعدد مبادئها الخاصة، وهو متعلِّق بمبادئ البرهان التي سبق وأن تعرض لها في أكثر من فصل سابق منقطع عنها.

٣٣ـ قال: «والعلم والمعلوم هو مخالف للظن والمظنون، بأن العلم يكون على طريق الكلي وبأشياء ضرورية، والضروري لا يمكن أن يكون على خلاف ما هو عليه، وقد توجد أشياء هي صادقة وموجودة، غير أنها قد يمكن أن تكون على خلاف ما هي عليه...»[٢].

وأقول: هذه المسألة في الفرق بين العلم والظن، وفي كون العلم هو الذي لا يقبل الخلاف، هي تكرار لشرط ضرورية مقدمات البرهان والعلم البرهاني، في قبال العلم بالعرض، ومكانها هناك.

٣٤ـ قال: «وأما الذكاء فهو حُسن حدسٍ ما يكون في وقت لا يؤاتى للبحث عن الأوساط، مثل ما أنه إذا رأى إنسان أن ما يلي الشمس من القمر هو دائما مضيء، يفهم بسرعة لأي سبب هو هذا، وهو أنه كذلك من أجل أنه من الشمس ينير»[٣].

وأقول: هذه المسالة المتعلِّقة ببحث الذكاء كقوة حدس، هي من مسائل

---

(١) نفس المصدر، ص٤١٩.

(٢) نفس المصدر، ص٤٣٢.

(٣) نفس المصدر، ص٤٣٦.

علم النفس الفلسفي في الحكمة الطبيعية، وأما مسألة الحدس نفسها فتبحث في مبحث مواد القضايا، ولا علاقة لها هنا ببحث البرهان من قريب أو بعيد.

وإلى هنا تنتهي المقالة الأولى المتعلِّقة بنظرية البرهان، وقد تبيَّن لنا بكل وضوح مدى الخلل الكبير في ترتيب المطالب البرهانية، بالإضافة إلى التكرار والحشو والاستطراد والتطويل الممل وبعثرة المطالب الواحدة، ولننتقل بعد ذلك إلى المقالة الثانية المتعلِّقة بنظرية الحد.

■ **المقالة الثانية: نظرية الحد والعلة**

١ـ قال أرسطو: **«والأشياء التي نطلبها هي أربعة: أحدها أنه يوجد، والآخر لماذا؟ إن كان موجودا وما هو؟»**[1].

وأقول: يشير هنا إلى المطالب العلمية الأربعة: ما هو؟ وهل البسيطة، وهل المركبة، ولِمَ هو؟ وهي مطالب منطقية عامة غير مختصة بصناعة دون أخرى، فموضعها الطبيعي ـ كما ذكرنا ـ هو في نهاية مباحث المنطق العام.

٢ـ قال: **«فقد يلزم إذن في جميع المطالب أن يكون الطلب هو إن كان يوجد شيء وسطا وما هو الوسط؟ وذلك أن الوسط هو العلة...»**[2].

وأقول: يشير إلى رجوع جميع المطالب العلمية لطلب الحد الأوسط، وفيه نفس الكلام.

---

(١) نفس المصدر، ص٤٣٧.

(٢) نفس المصدر، ص٤٣٩.

٣ـ قـال: «فمـن البيّن أنه لا الحـد ولا البرهان همـا شيء واحد بعينـه، ولا أيضا أحدهما أيهمـا كان في أحدهما...»(١).

وأقـول: هـذا بيـان علاقـة الحـد بالبرهان، وهـو متعلّـق ببحـث البرهان بلحـاظ إضافته إلى غيره، ومحله الطبيعي ـ كما ذكرنا ـ بعد الانتهاء من مباحث البرهان الذاتية.

٤ـ قـال: «وأمـا القول ما هو الشـيء، أترى قـد يوجد عليه قيـاس أو برهان أم لا يوجد؟»(٢).

وأقـول: بيـان أنـه لا برهان على الحـد، وهو متعلّـق أيضا بعلاقـة البرهان بالحد.

٥ـ قال: «وأيضا ولا بالطريق الذي يكون بالقسمة...»(٣).

وأقـول: ينـفي هنا إمـكان اكتسـاب الحد بالقسـمة، وهـو متعلّـق بكيفية اكتساب الحد في المنطق العام.

٦ـ قـال: «أفتـرى قـد يوجد البرهـان على ما هـو الجوهر، عندمـا يؤخذ من الأصـول الموضوعة أن معنى ما هو الشـيء والوجود لـه في ذاته، هو الذي مـن خواص تحمل مـن طريق ما هـو...»(٤).

وأقول: ينفي اكتساب الحد بالقياس الشرطي، وفيه نفس الكلام.

---

(١) نفس المصدر، ص٤٣٤.

(٢) نفس المصدر، ص٤٣٥.

(٣) نفس المصدر، ص٤٣٧.

(٤) نفس المصدر، ص٤٤٠.

٧ـ قال: «فمن هذه الأشياء يظهر أن ليس الحد والقياس شيئا واحدا بعينه، ولا أيضا القياس والحد لشيء واحد بعينه...»[١].

وأقول: بيان أن الحد غير البرهان، وهو متعلِّق ببحث علاقة الحد بالبرهان، ومحله كما ذكرنا.

٨ـ قال: «إنه لما كان العلم بما هو، والعلم بعلة ما هو، هما كما قلنا شيئا واحدا بعينه...»[٢].

وأقول: نفس المسألة السابقة، وفيها نفس الكلام.

٩ـ قال: «ومن البيِّن أن الأشياء أيضا التي لها ما هو بعضها لا وسط لها، وهي مبادئ، وهذه قد يجب أن يوضع وضعا أنها موجودة...»[٣].

وأقول: بيان أنه لا برهان على المبادئ، وهو بحث تكراري ذكره سابقا في مبادئ البرهان، وهو واضح في نفسه.

١٠ـ قال: «فأحد أقسام الحد إذن هو قول على معنى ما الشيء غير مبرهن...»[٤].

وأقول: يتكلم عن أقسام الحدود وعلاقتها بالبرهان، وفيه نفس الكلام.

١١ـ قال: «ولما كنا إنما نظن أنّا قد علمنا متى علمنا العلة، وكانت العلل أربعا...»[٥].

---

(١) نفس المصدر، ص٤٤٤.

(٢) نفس المصدر، ص٤٤٥.

(٣) نفس المصدر، ص٤٤٨.

(٤) نفس المصدر، ص٤٤٨.

(٥) نفس المصدر، ص٤٥٠

وأقول: يشير إلى كيفية دخول العلل الأربع في الحدود الوسطى، ومحله في البحث عن أقسام البرهان اللِّمي، حسب تفسيره الأسباب الذاتية بالعلل الأربع، وليس محله هنا مع مباحث الحد وعلاقته بالبرهان، اللهم إلا بالعرض.

١٢ـ قال: «والعلة للأشياء التي تكون، والتي هي مزمعة الكون...»(١).

وأقول: يتحدث هنا عن معية العلة ومعلولها في البراهين، وفيه نفس الكلام.

١٣ـ قال: «فلنقل الآن كيف يجب أن نتصيَّد الأشياء المحمولة من طريق ما هو...»(٢).

وأقول: يشير هنا إلى كيفية اكتساب الحد بالتركيب، ومحله في المنطق الصوري كما ذكرنا.

١٤ـ قال: «وقد يجب في الإخبار عن المسائل والمطالب أن يكون عندنا أمر التشريح والقسمة، ونجري فيها هذا المجرى، وهو أن نضع الجنس العام لجميعها...»(٣).

وأقول: هذا استمرار للفصل السابق في كيفية اكتساب الحد، وقد ذكرنا ما فيه.

١٥ـ قال: «وقد تكون المسائل واحدة بأعيانها...»(٤).

---

(١) نفس المصدر، ص٤٥٥.

(٢) نفس المصدر، ص٤٦١.

(٣) نفس المصدر، ص٤٧٢.

(٤) نفس المصدر، ص٤٧٣.

وأقول: يشير إلى أنه قد تُبيَّن مسائل متعددة بحد أوسط واحد في النوع أو الجنس، وقد تُبيَّن مسألة واحدة بحدود وسط متعددة بينها علية طولية، وهو متعلِق ببحث استعمال البرهان في العلوم، وقد عاد إليه مجددا.

١٦ـ قال: «أو يمكن أن يكون الشيء واحدا بعينه وله علل كثيرة...»[١].

وأقول: كلامه حول تعاقب العلل على موضوع واحد، ونفس الكلام ثابت فيه.

١٧ـ قال: «فقد يمكن إذن أن تكون علل كثيرة هي على شيء واحد بعينه، إلا أنه ليس على أنها علل أشياء واحدة بأعيانها في النوع...»[٢].

وأقول: نفس البحث ونفس الكلام.

١٨ـ قال: «فمن البيّن أنه الأشياء القريبة جدا لكل واحد الذي له العلة، إذ أن العلة في أن يكون الأول الذي تحت الكلي موجودا هو هذا»[٣].

وأقول: بيان أن العلة القريبة هي العلة الحقيقية، وفيه نفس الكلام.

وكل هذه المباحث المطولة والمكررة، بشكل ممل، وبيان مغلق ومعقد، وعبارات ركيكة، حول العلل الأربع وكيفية توسطها في البراهين، وعلاقاتها بمعلولاتها، وأنحاء العلل البعيدة والقريبة، قد حوَّل البحث المنطقي البرهاني إلى بحث فلسفي بامتياز، وضاعت التلازمات العقلية المنطقية ومراتبها وسط هذه الضوضاء، بسبب تفسيره الأسباب الذاتية للعلم بالأسباب الذاتية للوجود.

---

(١) نفس المصدر، ص٤٧٦.

(٢) نفس المصدر، ص٤٨١.

(٣) نفس المصدر، ص٤٨٢.

١٩ـ قال: «فمن البيّن إذن أنه قد يلزم أن نعلم الأوائل بالاستقراء، وذلك أن الحس إنما يُحصّل فيها الكلي بالاستقراء على هذا النحو»(١).

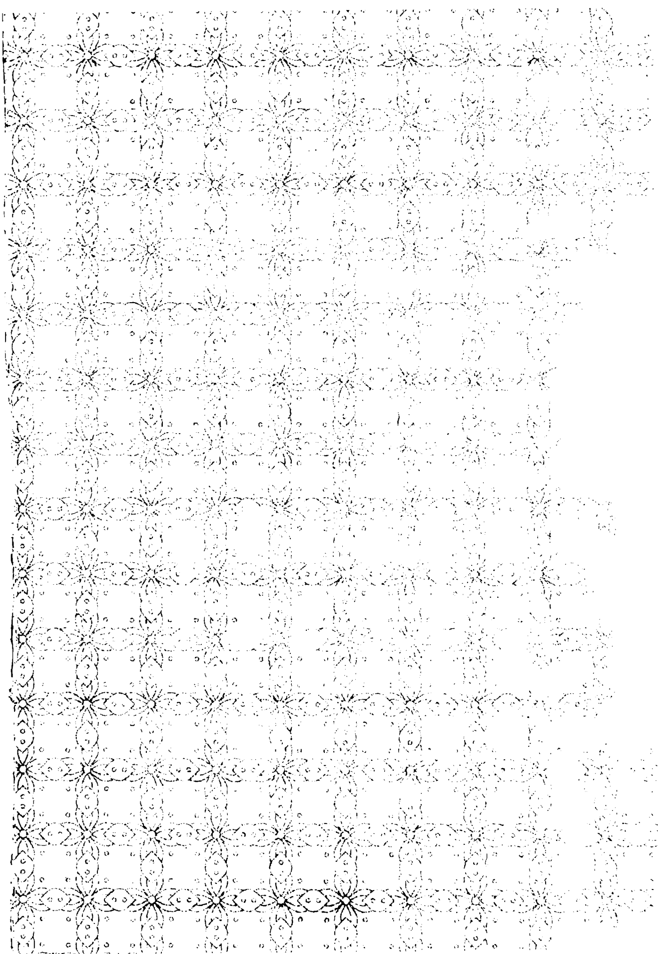
وأقول: ها هو يعود في نهاية بحث البرهان ليشير إلى كيفية اكتساب المبادئ الأولية للبرهان، وأنها تكون عن طريق الحس والاستقراء، مع كونها من المسائل التمهيدية. وقد سبق وأن ذكرنا أن هذه أيضا ـ باعتبار ما ـ من مباحث علم النفس الفلسفي، وذكرها كأصول موضوعة يكون في بداية الكتاب مع مبادئ البرهان أو المنطق العام، وليس هنا في نهاية الكتاب. وإلى هذا الأمر يشير ابن سينا بقوله: «وأما كيفية هذا الصنيع، ومائية القوة الفاعلة لذلك، والقوة المعيّنة للفاعلة، فليس هذا موضع العلم به، بل هو من حق علم النفس، لكن الذي نقوله هاهنا فهو أن يكون الحس يؤدي إلى النفس أمورا مختلطة غير معقولة، والعقل يجعلها معقولة، فإذا أفردها العقل معقولة، كان له أن يركبها أنحاء من التركيب: بعضها على التركيب الخاص بالقول المفهِم لمعنى الشيء، كالحد والرسم، وبعضها بالتركيب الجازم»(٢).

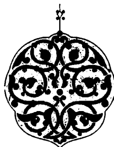
وإلى هنا ينتهي الفصل الثاني من البحث حول ترتيب المطالب البرهانية في التحليلات الثانية، إذ تبيَّن لنا ما فيها من خلل واضطراب. وقد انعكس هذا الترتيب على شراحه من بعده، ولم يتغيَّر إلا تغييرا طفيفا وليس جوهريا على يد الفارابي وابن سينا كما سيأتي لاحقا.

---

(١) نفس المصدر، ص٤٨٤.

(٢) ابن سينا، برهان الشفاء، ص١٦٠.





الفصل الثالث:
نقد ترتيب المطالب البرهانية عند الفارابي

بعـد أن فرغنا من نقـد ترتيب المطالب البرهانية في كتـاب التحليلات الثانية عنـد المعلم الأول أرسـطو، ننتقـل في هذا الفصل لنقد ترتيـب تلك المطالب عند المعلـم الثـاني أبو نصـر الفارابي، لنـرى درجة تأثُّـره بالتحليـلات الثانية ومدى التغييـرات الصوريـة التي أدخلهـا عليها بغية تنظـيم المطالب البرهانيـة، فهناك مـن رأى أن الفارابي لم يلتزم في مؤلفاتـه المنطقية التزاما تاما بطريقة المعلم الأول، قائــلا: «وميزة هـذه المؤلفات المنطقيـة أن واضعها لم يلتزم بالنهج الأرسـطوطالي التزامـا تامـا، بـل أبـرز مـا رآه مـن المواضيع جديـرا بالشـرح والتعليق، لا سـيما في جوامعه أو تلاخيصه»[1].

فهذا القول جدير بالنظر عند أغلب المحققين المعاصرين في تاريخ الفلسـفة، أي الـدور الكبيـر الـذي لعبـه الفارابي ومـن بعده ابن سـينا في تنظـيم وترتيب

---

(١) فخري، ماجد، المنطق عند الفارابي، مقدمة.

أبـواب التـراث الأرسـطي المبعثـر في حكمته النظريـة والعمليـة، إذ يؤكد على ما أشـرنا إليـه من أن «الأورجانون» عبـارة عن مجموعة متفرقة من كلمات أرسـطو المسـموعة مـن دروسـه جمعها تلاميـذه من بعده. يقـول الدكتور حسـن حنفي: «حـاول الفـارابي إخضـاع مؤلفـات أرسـطو طاليـس إلى نسـق عقـلي واحد، وذلـك أن أرسـطو تركها بلا نظـام أو ترتيب، وهو ما حاول تلاميذه وشـراحه من بعـد تلافيه»[1].

هـذا ولكـن هناك من يـرى أن ذلـك النظام والترتيـب الجديد عنـد الفارابي قـد أخـذه من أمونيـوس بن هرمياس من مدرسـة الإسـكندرية المتأخرة، حيث يقـول: «والحقيقـة أن ذلـك التصنيـف والتقسـيم والنسـق العقلي للفـارابي، من وضع مدرسـة الإسـكندرية المتأخرة خاصة، ومنهج أمونيـوس في تقديمه مجموعة مـن الأسـئلة صـدَّر بهـا شـروحه الأرسـطية، لا بـد لمـن أراد تعلم كتب أرسـطو أن يبـدأ بالإجابـة عنهـا، وقد تعلـم أمونيوس ذلـك المنهج من أسـتاذه برقلس في أثينـا، وقـد تأثـر الفـارابي بذلك مـن أمونيـوس، واتَّبعـه طريقـةً ومنهجا في دراسـة فلسـفة أرسـطو، وعنـون كتابـه الـذي وضـع فيه ذلـك النسـق، مؤكدا المنهج السـكندري بـ «فيما ينبغي أن يقدم قبل تعلم الفلسـفة»، وهو اسـتكمال لمنهـج أمونيوس الذي وضع تلك المقدمة قبل دراسـة الميتافيزيقا الأرسـطية»[2]. والشـواهد كثيرة تلك التي تثبت أن الفلاسـفة الإسـلاميين بوجه عام، والفارابي وابن سينا بوجه خاص، قد تأثروا كثيرا بمدرسة الإسكندرية التي أحدثت تغييرات واسـعة على التراث الأرسـطي خلال عشـرة قرون، سـواء على مسـتوى الشكل

(١) الزهري. حسين، مدرسة الإسكندرية المتأخرة، ص١٤٨.

(٢) نفس المصدر، ص١٤٩.

أو المضمـون، وهذا ما يحتـاج إلى بحث طويل وهام للغاية، نسـأل الله أن يوفقنا لإنجازه في المستقبل.

وكما فعلنا مع المعلم الأول في الفصل الثاني هناك فسنعمل أولا على تقديم بيان موجـز حول ترتيـب المباحث المنطقية العامـة عند الفارابي قبـل أن ننتقل للنقد التفصيلي لترتيب المطالب البرهانية عنده.

 ترتيب أبواب المنطق عند الفارابي

قـام الفـارابي بإضافـة أربعـة فصول لمنطـق أرسـطو في التعلـيم الأول، الأول والثـاني والثالث من عنده، وهي التوطئة والفصول الخمسـة وكتـاب التحليل[1]، وأمـا الرابـع فهـو مدخل إيسـاغوجي الـذي أضافـه فرفريوس الصـوري تلميذ أفلوطين السكندري في القرن الرابع الميلادي، ثم سار بعد ذلك تقريبا على نفس الترتيب التقليدي لأرسطو في التعليم الأول، وذلك على النحو التالي:

١ـ التوطئـة: وهـو بمثابـة تمهيـد يتضمـن بيانا مختصـرا حـول الغرض من صناعـة المنطـق، وانقسـام أبوابها إلى ثمانية، خمسـة منهـا للصناعات القياسـية الخاصـة: البرهـان والجـدل والخطابـة والمغالطـة والشـعر، وثلاثة مشتركة بينها، وهي: المقولات والعبارة والقياس.

وأقـول: إن هـذا المدخـل التمهيدي الغائـب عن منطق أرسـطو هو ـ كما ذكرنا ـ أمر لازم قبل الدخول في أي علم، وهو ما كان يُسـمى بالرؤوس

(١) نسـب الأسـتاذ المؤلف هذه الفصول إلى الفارابي لأنها ليسـت منسوبة بشكل واضـح إلى أحـد، بيـد أن مـا أشـار إليه مـن تأثُّـر الفـارابي وغيره من فلاسـفة إسـلاميين بمدرسـة الإسـكندرية يجعل نسـبتها إلى الفـارابي من جملـة ما يحتاج إلى بحـث وتحقيق.

الثمانيـة للعلم، التي من خلالهـا يتمكن الطالب من تحصيل رؤية كلية عن معالم العلم الذي يريد أن يتعلمه. وهو من الفارابي خطوة إيجابية، إلا أنـه كان موجـزا للغايـة من جهة، ولم يسـتوف الكثير مـن عناصره مـن جهـة أخـرى، إذ لم يذكر منـه إلا الغرض وأبـواب العلـم الثمانية بحسـب تقسـيم العلوم. ثم إنه في هـذه لم يتعرض لبيـان عملية التفكير الـتي يعمـل المنطـق على تنظيمهـا وتقنينهـا، وبالتـالي لم يتبـيَّن بنحو منطـقي كيفية انشـعاب أبواب المنطـق تلك، بما يحقـق الغرض منه في بيان قوانين التصور والتصديق كما أشرنا إلى كل ذلك.

٢ـ الفصول الخمسـة: ويشـتمل على كل ما يحتاجه المتعلم قبل شروعه في دراسة علم المنطق، وهي على الترتيب التالي:

- مباحث لفظية عن الألفاظ المستعملة في الصناعات، فمنها أصلية ومنها منقولة ومنها مشهورة وغير مشهورة.
- الأشياء التي تعلم بالبداهة ـ تلقائيا ـ بلا استدلال عند الناس، وهي الأوليـات العقلية والحسـيات والمقبولات والمشـهورات، وغيرها يعلم بالاستدلال.
- إشارة إلى السـبب بالذات الدائمي أو الأكثري، والسبب بالعرض وهو الاتفاقي الأقلي.
- أنحاء التقدم والتأخر بين الأشياء.
- يتعلَّـق الفصـل الخامـس بمباحـث لفظية ومصطلحـات منطقية مسـتعملة في الصناعـة، كالمفـرد والمركـب والموضـوع والمحمول والحد والرسم.

وأقول: إن مباحث الألفاظ هنا، وكذلك تقسيم العلم إلى بديهي ونظري، لها ما يبررها. أما بحث أنحاء علل الوجود، وأصناف التقدم والتأخر، فهي كالمقولات مباحث فلسفية بامتياز، لا تناسب وضع المتعلم المبتدئ، ولا علاقة ذاتية لها بعلم المنطق المتقدم رتبة عليها حتى تكون تمهيدا له. أما علل الوجود الأربع، فقد تناسب صناعة البرهان بناءا على تفسير أرسطو للعلل الذاتية مع تحفظنا على ذلك كما سبقت الإشارة. وأما التقدم والتأخر، فيكفي أن يعلم المتعلم بالبداهة ضرورة تقدم أجزاء الحد على الحد، والمقدمات على النتائج، والقياس على الصناعات الخمس، دون أن يعلم بالتفصيل أي نحو من أنحاء التقدم والتأخر. فلا تسوّغ أدنى مناسبة بين المسائل العلمية أن نفرد لها بحثا تفصيليا في العلم، لأنه يستلزم تداخل العلوم واضطراب المتعلم وإرهاقه.

٣ـ **المدخل إيساغوجي**: وهو مدخل ضروري لمبحث التصورات في المنطق، المبحث الذي يمثل نصف هذا العلم في المعنى، والذي أهمله المعلم الأول في مقدمة كتاب المنطق، ووضعه في كتاب الجدل، واستدركه عليه فرفوريوس بحق، وسار الفارابي وسائر المحققين من بعده على هذه السنة الحسنة.

ثم إن الفارابي سار بعد ذلك وبنحو مشابه تقريبا لترتيب المطالب المنطقية كما جاءت في التعليم الأول، باستثناء بعض الموارد التي سنشير إليها، وذلك على النحو التالي:

٤ـ **المقولات العشر**: حيث أوردها كما جاءت في التعليم الأول بلا أي تبرير أو نقد، فيرد عليه بالتالي نفس النقد الذي أوردناه على أرسطو سابقا.

٥ـ العبارة: وسار فيها تماما على نهج المعلم الأول، ولم يتعرض فيها للقضايا الشرطية مكتفيا بذكر اسمها وأنها مركبة من حمليتين، دون أي إشارة لقسميها المتصلة والمنفصلة، كما لم يذكر هنا مطلقا مبحث مواد القضايا الهام والضروري.

٦ـ القياس:

- صدَّر الفارابي باب القياس بسبعة فصول، تشكِّل نصف الباب تقريبا، متعلِّقة بمبحث القضايا، وفيها يشير باختصار إلى القضايا الشرطية بقسميها المتصلة والمنفصلة، كما أشار باختصار شديد في الفصل السابع إلى بحث مواد القضايا، وهما غير مذكورين بنحو مستقل وواضح في التعليم الأول. ثم ذكر وبنحو تفصيلي القياس الاستثنائي غير المذكور في التعليم الأول. وتعرض بعد ذلك للاستقراء والتمثيل بشكل تفصيلي أيضا، أفضل بكثير مما في التعليم الأول.

وأقول: إن إقحام مباحث القضايا التي لم يبحثها في بابها لتَشغَل نصف مباحث كتاب القياس، هو تقصير في عرض الأشياء في محلها الطبيعي، وخطأ في وضع الأشياء في غير موضعها، وكلها سلبيات ورثها من التعليم الأول. هذا بالإضافة إلى عدم تحقيق مبحث مواد القضايا الضروري بالنحو المناسب.

أما تعرضه لمبحث مواد القضايا المهمل في التعليم الأول، وذكره للقياس الاستثنائي غير المذكور هناك، فأمر يُسجَّل له ويُحمد عليه.

- ثم أفرد بعد ذلك مبحثين جديدين لا وجود لهما في التعليم

الأول، يتعلق الأول منهما بالمتكلمين تحت عنوان «دليل النقلة»، وهو المسمى في لسانهم بقياس الشاهد على الغائب، وهو نفسه الدليل التمثيلي، وأما الثاني فوضعه تحت عنوان «مقاييس فقهية»، حيث تعرض فيه لأنواع المقاييس الجدلية والخطابية والتمثيلية التي يعتمدها الفقهاء في استنباطهم لأحكامهم الشرعية.

وأقول: إن ما أورده هنا من فصلين هما مسألتان جديدتان ونافعتان في أنفسهما، ولكنهما في المجموع ليستا إلا شواهد تطبيقية للقياس والتمثيل، وتتعلَّقان بمنهج علمي الكلام وأصول الفقه الإسلامي، وهذا يكشف عن تأثُّره بالأجواء الدينية المحيطة به.

٧ـ **كتاب التحليل:** وهو من الكتب القيمة البديعة، التي وضعها الفاربي في تصنيف العلاقات العقلية بين المفاهيم الكلية المختلفة، من الاندراج والتلازم والتعاند والتعاكس والتقابل إلخ، بغية استكشاف الأوضاع الكلية العامة التي يعتمد عليها أنحاء الاستدلال المنطقي عن طريق تحليل موضوع ومحمول المطالب العلمية.

وأقول: إن هذا الكتاب مع أهميته العلمية موجود بشكل منتشر في سائر أبواب المنطق التقليدي، على أنه يرجع في الحقيقة إلى تنبيهات عقلية على مبادئ أولية يدركها اللبيب بنفسه، كعلاقة الأعم بالأخص والتقابل والتلازم، فهو لم يأت في هذا السياق بجديد، وغاية ما فعله الفارابي هو أن قام بتجميعها وتصنيفها تحت عناوين كلية،

فهـو يشـبه إلى حـد كبير ما فعلـه فرفريوس في مدخـل المنطق تمهيدا لقوانين التعريف، ولكن الفارابي وضعه في نهاية كتاب القياس، كخاتمة لقوانين الاستدلال، فهو عمل قيّم يحسب له على أي حال.

٨ـ **كتـاب الأمكنـة المغلطـة**: سـار فيه الفـارابي على نفس طريقة أرسـطو في تقسـيمه المغالطات إلى لفظيـة ومعنوية.

وأقـول: لو صحت نسـبة هـذا الترتيب إليـه، بتقديم كتـاب المغالطة على البرهان، ففيه نظر من ناحيتين: الأولى: أنه يكون قد ترك الأَولى بتقديم الأخـس عـلى الأشـرف. والثانيـة: أن معرفة الصـواب متقـدم بالطبع على معرفة الخطأ.

٩ـ **كتاب الجدل**: وقد صنَّفه على خمس مقالات بترتيب داخلي يخالف ترتيب أرسـطو، وذلـك: في ماهية الجـدل، وقواعد السـؤال، وعناصر الجدل، ثم في مواضع التصور والتصديق الجدليين.

وأقـول: لو صحَّ ترتيـب كتاب الجدل في هذا الموضع من تقديمه على كتاب البرهان، فإنه يكون قد أخلَّ بالترتيب التعليمي الذي سـار عليه المعلم الأول، لتقديمه الأخس على الأشرف، والعلم بالعرض على العلم بالذات، ومن ثم تشـبُّع عقل الطالب بالمباحث العرفية المشـهورة والمسـلَّمة، مما يعيقـه بعد ذلك عن التفكير الموضوعي القويم في صناعة البرهان. هذا بالإضافة إلى ما سـبق وأن ذكرناه في الفصل الأول من إيراد ابن رشـد على ابن سـينا في تبريـره لتقديم الجدل على البرهـان، فراجع هناك.

١٠ـ **كتـاب البرهـان**: وقد جـاء في ذيل مباحثـه المنطقية بحسـب الظاهر، وسنشير إلى ترتيب مطالبه في البحث اللاحق.



ترتيب المطالب البرهانية عند الفارابي

أجرى الفارابي تغييرات مهمة ـ كما سنلاحظ ـ في ترتيب المطالب البرهانية قياسا بصورتها وترتيبها في التحليلات الثانية، سواء أكان ذلك بالإضافة أم بالتعديل، وقد دوَّن مطالب الكتاب في خمسة فصول على النحو التالي:

١ـ في الأمور الخاصة التي يحصل بها كل صنف من أصناف المعارف:

وقد تكلم في هذا الفصل عن أنحاء التصديق واليقين، حيث قسَّم التصديق إلى صادق وكاذب، والصادق إلى يقيني وظني، واليقيني إلى ضروري بالذات وغير ضروي بالعرض، وطرق معرفتها جميعا.

قال الفارابي: «وإذ قلنا في الأشياء التي بها نصل في الجملة إلى كل مطلوب نقصد تعرفه، وفي التي تزيل ذهن المتأمل عما قصد معرفته وتغلطه، فلنقل الآن في الأمور الخاصة التي بها يحصل صنف صنف من أصناف المعارف»[1].

وأقول: هذا يدل على أنه بحث عن المغالطة قبل البرهان، فيتأكد إشكالنا السابق عليه.

ثم قال: «ولنقل الآن في اليقين وفيما يحصل عنه اليقين. فنقول: إن اليقين منه ضروري ومنه غير ضروري. فاليقين الضروري هو أن يعتقد فما لا يمكن أن يكون في وجوده بخلاف ما هو عليه أنه لا يمكن أن يكون بخلاف ما اعتقد أصلا، ولا في حين ما»[2].

وأقول: هذه مقدمة تمهيدية لازمة في مدخل البرهان المحصِّل للتصديق

(١) المنطق عند الفارابي، ص١٩.

(٢) نفس المصدر، ص٢١.

اليقيـني، ولكنهـا غيـر وافيـة بالنحـو المطلـوب، الـذي أشـرنا إليه في المقالـة الأولى مـن الفصل الأول.

٢ـ القول في البرهان وأصنافه:

جمـع الفارابي كل المطالب البرهانية الذاتية الأصلية من أقسـامه وشـرائط مقدماتـه في هـذا الفصـل الواحـد، وقـدم البحـث عن أقسـامه على البحـث عـن شـرائط مقدماتـه حيث قـال: «والعلـوم اليقينيـة ثلاثة: أحدهـا اليقـين بوجـود الشـيء فقط، وهـو علم الوجـود، وقوم يسـمونه علم أن الشـيء، والثاني اليقين بسبب وجود الشـيء فقط، وقوم يسمون هـذا العلم علم لِمَ الشـيء، والثالـث اليقين بهما جميعـا»[1]. ثم بحث عن شـرائط مقدمات البرهان الذاتيـة قائلا: «والمحمـولات الذاتية صنفان: أحدهمـا الـذي هـو جوهـر موضوعاتهـا وطباعهـا أن يُحمـل عليها هذه المحمـولات، وذلك مثل قولنا: كل انسـان حيوان، وأشـباه ذلك. والصنف الثـاني هو الذي جوهـره وطباعه أن يوجـد في موضوعاته. وهذه تسـمى الأعـراض الذاتية، مثل وجـود الحركة والسـكون في الأجسـام الطبيعية»[2].

وأقـول: دخوله في بحث المطالـب البرهانية الذاتية الأصليـة بعد المباحث التمهيديـة، وعـدم خلطهـا بالمباحـث الغريبـة أو العرضيـة ـ كما وقع في التحليـلات الثانيـة ـ هـو سـلوك منطـقي وإيجـابي، ولكـن هنـاك ملاحظتان على هذا الفصل:

الأولى: إن حشـد جميـع المطالـب البرهانية الأصلية للعلـم في فصل واحد

(١) نفس المصدر، ص٣٥.

(٢) نفس المصدر، ص٣٨.

من ضمن خمسة فصول من الكتاب، وجعل الفصول الأربعة الأخرى لمباحث تمهيدية وبرهانية بالعرض كما سيأتي، ليس له ما يبرره منطقيا ولا تعليميا، وسينعكس سلبا على استقصاء المطالب الأصلية، وعلى تحصيل المتعلم.

الثانية: إن بحث شرائط البرهان المتعلِّقة بمقدماته في نفسها، متقدم على بحث أقسامه المتعلِّقة بالبحث عن علاقة الحد الأوسط بالنتيجة.

٣ـ القول في الحدود وأصنافها:

قال: «ولنقل الآن في الحدود والأشياء المحدودة، فهي إما أن تدل عليها ألفاظ، مثل الإنسان والشمس والقمر، و إما أن يدل عليها قول ليست صيغة تركيبه تركيب قول جازم. والحدود تؤلّف من أشياء أكثر من واحد بمنزلة ما تؤلَّف البراهين، غير أن نحو تأليف الحدود مخالف لنحو تأليف البراهين»(١).

يتعرض الفارابي في هذا الفصل إلى أنحاء الحدود وعلاقتها بالموضوعات المحدودة، وكيفية اكتسابها.

وأقول: هذا المبحث التصوري الموروث من التعليم الأول ليس محله هنا في صناعة البرهان التصديقية الخاصة، بل في قسم التصورات المتعلِّق بالمنطق العام بعد مبحث إيساغوجي.

وليت شعري ما هي الحاجة إلى إيراده هنا في آواخر مباحث كتاب البرهان؟ وهل معرفة الحد متوقفة على معرفة البرهان أولا وفي رتبة سابقة؟ بل العكس صحيح، فمعرفة البرهان متوقفة على معرفة القياس،

---

(١) نفس المصدر، ص٤٥.

المتوقف على معرفة مقدماته، المتوقفة بدورها على معرفة حدودها.

٤ـ في كيفية استعمال البراهين والحدود في الصنائع النظرية:

قال: «وقصدنا الآن النظر في هذه، فنقول: إن كل صناعة نظرية فإنها تشتمل بالجملة على أشياء ثلاثة: موضوعات ومسائل ومبادئ. فموضوعات الصناعة الأمور التي لها توجد الأعراض الذاتية... والمسائل هي التي شأنها أن تتبرهن في تلك الصناعة، والمبادئ الأول في الصناعة، المقدمات التي لا يمكن أن تتبرهن في تلك الصناعة»[١].

تعرض الفارابي في هذا الفصل لمبحث استعمال البرهان والحدود في العلوم النظرية، وبيان مبادئها الأولى والثانية، ومسائلها، وتشارك موضوعاتها وتباينها.

وأقول: قد أحسن الفارابي ـ وعلى خلاف التعليم الأول ـ في وضع هذا المبحث، المتعلِّق بأحكام البرهان بالعرض، في نهاية البحث عن أحكام البرهان بالذات، لأن هذا هو مقتضى الترتيب العقلي المنطقي، بضرورة تقديم الأبحاث النظرية على تطبيقاتها في العلوم.

٥ـ القول في أصناف المخاطبات البرهانية:

قال: «ولننقل الآن في أصناف المخاطبات البرهانية، والمخاطبات البرهانية أربع: منها مخاطبة التعليم والتعلم، ومنها مخاطبة العناد البرهاني، ومنها تخاطب المشتركين في الاستنباط، ومنها الامتحان العلمي في المادة، وهو المغالطة البرهانية»[٢].

---

(١) نفس المصدر، ص٥٩.

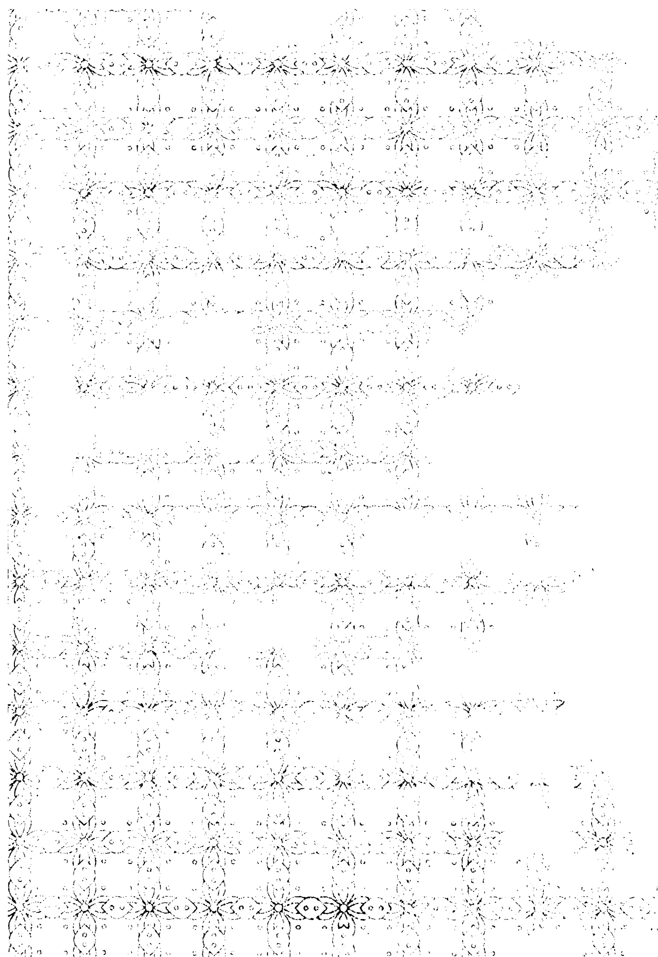
(٢) نفس المصدر، ص٧٧.

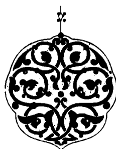
قام الفارابي في هذا الفصل الأخير من كتابه في البرهان بتجميع كل المسائل غير البرهانية بالذات، والتي جاءت مبعثرة في التعليم الأول بعد أن خلطها أرسطو بمباحث البرهان الأصلية، ووضعها الفارابي في نهاية الكتاب، وتشمل أنحاء التعليم والتصديق ومبادئ التعليم والعناد البرهاني والامتحان العلمي.

وأقول: إن ما أورده الفارابي في هذا الفصل الأخير هي مباحث قيّمة ونافعة في نفسها، كما أن تصفيته للمطالب البرهانية الأصلية التي جاءت في التحليل من هذه المباحث الأجنبية هو خطوة علمية تعليمية إيجابية تُحسب له، وتؤكد في نفس الوقت صحة ما أوردناه من انتقادات على التحليلات الثانية في الفصل الثاني من هذا الباب.

ولكن مع هذا أقول: إن مبحث أنحاء التعليم ومبادئه ومراتب التصديق، هي مباحث تمهيدية للمنطق العام أو لصناعة البرهان، فمحلها هناك في البداية وليس هنا في النهاية، وقد أشار إلى أكثرها بالفعل في بداية كتابه في فصلي التوطئة والفصول الخمس، فلا معنى أن يكررها هنا في الخاتمة، أما بحث العناد البرهاني والامتحان العلمي فهما أليق بكتاب الجدل والمغالطة لا البرهان.

وإلى هنا نكون قد انتهينا من نقدنا لترتيب المطالب البرهانية عند المعلم الثاني، وتبيّن لنا أن تنظيمه للمطالب المنطقية العامة والبرهانية الخاصة أفضل بكثير مما ورد في التعليم الأول. وهو على الرغم من عدم تخلُّصه من بعض سلبيات التعليم الأول، إلا أن عمله يعد بحق خطوة مهمة للأمام، سيستكملها من بعده الشيخ الرئيس ابن سينا الذي وصلنا إلى لقائه في الفصل الرابع.





الفصل الرابع:
نقد ترتيب المطالب البرهانية عند ابن سينا

بعد الفراغ من نقد ترتيب المطالب البرهانية عند أرسطو والفارابي في الفصلين الثاني والثالث، نصل للمرحلة الأخيرة في هذا الباب، في نقدنا لترتيب هذه المطالب عند ابن سينا. وسنشير أولا وبإيجاز ـ كما فعلنا سابقا ـ إلى ترتيب المطالب المنطقية عنده بنحو عام، قبل أن ندخل في نقد ترتيب المطالب البرهانية.

 **ترتيب المطالب في صناعة المنطق**

سأعتمد بطبيعة الحال على كتاب المنطق من مجموعة الإشارات والتنبيهات، التي دوّنها الشيخ الرئيس بنفسه في آخر حياته، دون منطق الشفاء الذي دوّنه على طريقة أرسطو وجمهور المشائين التقليدية.

وسيجد الباحث الموضوعي أن هذا الكتاب يتمتع ـ مع إيجازه ـ بنحو من الإبداع

البيـاني والصـوري، والثراء المضمـوني في صناعة المنطق بشـكل منقطع النظير، مما جعله نبراسا لمن جاء بعده، ومقصدا لكبار الشراح والمعلقين والمتعلمين.

يشـتمل منطـق الإشـارات لابـن سـينا على عشـرة أبـواب، سَمَّاهـا بالأنهج، حيـث يتضمـن كل نهـج عدة فصـول عـلى الترتيـب التالي:

١ـ النهج الأول: في الغرض من المنطق

وهـو بمثابـة مقدمـة تمهيديـة للعلم، وقـد تعرض فيهـا لأول مـرة لتعريف علـم المنطق، وقـام بتحليل عمليـة التفكير، وكيفية تنظـيم المنطق لها، وبيـان الحاجـة إلى المنطـق، ثم طـرح مجموعة من مباحـث الألفاظ.

وأقـول: هذا مدخل مناسـب وبديـع ومتميز، وذلك بتعريفـه الدقيق لعلم المنطـق بلحـاظ الغـرض في بداية الكتـاب بأنه: «آلـة قانونية تعصم مراعاتهـا الذهن مـن الوقوع في الخطـأ في التفكيـر»، ثم تحليله لعملية التفكيـر بحركتيهـا الماديـة والصوريـة، ثم بيـان الحاجـة لعلـم المنطق لتنظـيم هـذه العملية. والأهم أنـه يُعد أول من حـذف كتاب المقولات مـن المنطـق، وخالـف بذلك كل مـن قبله بما فيهـم الفارابي.

هـذا ولكـن يؤخذ عليـه أنـه لم يبـيِّن بالتفصيل كيفيـة انشـعاب أبواب المنطـق لتنظـيم هـذه العمليـة كما شـرحناها في الفصـل الأول.

٢ـ النهج الثاني: الكليات الخمسة والحد والرسم

تعرض فيه لبحث الإيساغوجي وبيان الحد والرسم بنحو تفصيلي متميز.

وأقول: اسـتمر ابن سـينا في مراعاة الترتيب الطبيعي لمباحث علم المنطق كمـا ينبغـي أن يكـون، دون إقحـام أي مباحث أجنبية غير مناسـبة، أو إهمـال مـا هو ضروري، وقد أعطى كل مسـألة حقهـا من التحقيق،

واستوفى البحث التصوري من الجهتين الصورية والمادية.

هذا ولكن يؤخذ عليه ـ كما يؤخذ على الذين من قبله ـ أنه لم يوضح بحث كيفية اكتساب الحدود التصورية، وأرجأها إلى آخر باب البرهان على سنة التعليم الأول.

٣ـ النهج الثالث: القضايا

٤ـ النهج الرابع: جهات القضايا

٥ـ النهج الخامس: تناقض القضايا وعكسها

خصص ابن سينا هذه الأنهج الثلاثة المتتالية للبحث الصوري عن القضايا.

وأقول: قسَّم ابن سينا كتاب العبارة «القضايا» إلى ثلاثة أنهج متصلة، استوفى فيها الأحكام الصورية للقضايا بشكل كامل، وأكثر تنظيما مما هو موجود في التعليم الأول وما عند الفارابي.

٦ـ النهج السادس: مواد القضايا

وقد أفرد الرئيس ابن سينا لهذا البحث الحيوي والضروري ـ الغائب عن التعليم الأول ـ فصلا مستقلا، تناول فيه بالتفصيل وبنحو بديع أهم ما يتعلَّق به من أحكام.

وأقول: هذا إنجاز نوعي بالنسبة للتعليم الأول ووضع الأشياء في مواضعها الطبيعية، واستكمال لما بدأه أبو نصر الفارابي، وبه يتم البحث بشكل تام ومتكامل من الناحيتين الصورية والمادية لبحث العبارة، كما فعل مع قسم التصورات.

٧ـ النهج السابع: القياس الاقتراني والاستقراء والتمثيل

٨ـ النهج الثامن: القياس الشرطي والاستثنائي

استوفى ابن سينا في هذين النهجين مبحث الأحكام الصورية للدليل بأقسامه الثلاثة: القياس بشقية الاقتراني والاستثنائي، والاستقراء والتمثيل، ولم يخلطها بمباحث القضايا كما وقع في التعليم الأول ومع الفارابي.

وأقول: هذا استمرار للسلوك الطبيعي في ترتيب المباحث المنطقية دون خلطها بغيرها، واستيفاء البحث فيها في مواضعها الطبيعية دون استدراكها في مكان آخر، وهو أمر يُحسب له ويستحق التنويه والتقدير.

٩ـ النهج التاسع: بيان قليل في العلوم البرهانية

اختزل ابن سينا صناعة البرهان في هذا النهج الواحد كما هو واضح من العنوان، ولم يُفصِّل فيه كما فصَّل في غيره من المباحث الصورية للقضايا والقياس.

وأقول: أما بلحاظ الترتيب، فقد وضع ابن سينا صناعة البرهان في محلها الطبيعي، أي في مقدمة الصناعات الخمس، وبعد الانتهاء من المباحث الصورية للدليل. غير أنه قد يؤخذ عليه بالنظرة البدوية أنه لم يعط هذه الصناعة الشريفة التي هي ثمرة المنطق حقها من البحث والتحقيق. وربما يكون لهذا الإشكال ـ بحسب الظاهر ـ وجه وجيه، فهو لو فعل ذلك يكون قد استوفى جميع المسائل المنطقية وأعطاها حقها من التحقيق، كما فعل مع سائر المباحث في هذا الكتاب. بيد أن الحق والإنصاف أن يقال: إن الشيخ بن سينا ـ كما سيتبيَّن ـ قد أعطى صناعة البرهان حقها كما وكيفا من التفصيل والتحقيق في

كتـاب الشـفاء، بنحو منقطع النظير وغير مسـبوق، قياسـا بمن سـبقه وتقـدم عليه، وبالتالي لم يشـأ أن يكـرر هنا ما بيّنه واسـتقصاه هناك.

هذا ولكن مع ذلك أقول: كان الأولى به أن يستوفي البحث البرهاني في كتابه الخاص الإشـارات، وبنحو متميز وأفضل مما أورده في الشفاء، ولا سيما من ناحية الترتيب، التي حاكى فيها إلى حدٍّ كبير ما جاء في التحليلات الثانية، على الرغم من إبداعاته البيانية والمضمونية.

١٠ـ النهج العاشر: قياس المغالطة

تعـرض ابن سـينا في نهاية الكتاب إلى صناعـة المغالطة بنحو جديد، هو أقـرب إلى طريقتنـا الجديـدة في تقسـيم المغالطة إلى صوريـة ومادية، ولكنـه انطلق مـن القيـاس، وليس من القوانـين العامـة للمنطق كما فعلنا نحن، حيث قال: «إن الغلط قد يقع إما لسـبب في القياس، وهو أن يكون المدعى قياسـا ليس بقياس في صورته، وهو أن لا يكون على سـبيل صورة شـكل منتج، أو يكون قياسـا في صورته ولكنه ينتج غير المطلوب، إذ قد وضع فيه ما ليس بعلة علة، أو لا يكون قياسـا بحسـب مادته، أي أنـه بحيـث إذا اعتبـر الواجب في مادته، اختـلَّ أمر صورته، و إذا سـلم ما فيه على النحو الذي قيل، كان قياسا، ولكنه غير واجب تسليمه»[1].

وقـد خالف بهذه الطريقـة البديعة الطريقة التقليدية لأرسـطو في تقسـيم المغالطـة إلى لفظيـة ومعنويـة، والـتي اعتمدهـا الفارابي أيضـا. ثم إنه لم يتعـرض بعدهـا للصناعات الأخـرى من الجدل والخطابة والشـعر، اكتفـاءا بما أورده عنهـا مفصلا في منطق الشـفاء.

---

(١) ابن سينا، الإشارات والتنبيهات، ج١، ص٤٩٥.

وأقـول: وضـعُ صناعـة المغالطـة بعـد البرهـان، وعـلى خـلاف مـا فعل الفـارابي، هو وضـعٌ في محله الطبيعـي، لأن معرفة مواضـع الغلط متمِّمٌ لمعرفـة الصـواب، على خلاف بقيـة الصناعـات المدنية التي ليسـت كذلـك، فما فعله هـو الصواب.

والحاصـل: إن ترتيـب المطالـب المنطقية قد جـاء عند ابن سـينا على النحو الطبيعي وبصورة وافية، باسـتثناء بعض الموارد القليلة التي أشـرنا إليها، مما يجعله الأفضـل والأنسـب لطـلاب المنطـق. وقد سـار أغلـب المناطقـة والمتكلمين في كتبهـم ومؤلفاتهم من بعـده على هذا الترتيب، وأضحى كتاب الإشـارات مقصدا يقصد المتعلمون والشراح والمعلقون.

 ترتيب المطالب البرهانية

ينبغـي بـادئ ذي بدء القول: إن ابن سـينا، وكما فعـل في المباحث المنطقية العامـة، لم يلتزم ـ كما سـنلاحظ ـ بنفس الطريقـة المعهودة في كتاب التحليلات الثانيـة، بل عدَّلها وأضـاف إليها الكثير[1]. ولكننا نـراه في ذات الوقت، وفي موارد كثيـرة، يحاكـي طريقة أرسـطو في ترتيب المطالـب البرهانية، في الخلط وتشـتيت المسـائل، لأنه قد ألزم نفسـه بذلك كما أشـار في «منطق المشرقيين»، شفقة من شـق عصا جمهور المشـائين، يقول: «ولما كان المشتغلون بالعلم شديدي الاعتزاء إلى (المشـائين) مـن اليونانيـين، كرهنـا شـق العصـا ومخالفـة الجمهـور، فانحزنا

(١) لـن نعتمد هنا على خصوص مجموعة الإشـارات والتنبيهات، بل سـنركز أكثر عـلى برهان الشـفاء، الـذي ـ وكما أشـرنا ـ قد اسـتوعب الرئيس فيـه التفصيل والتحقيق على مسـتوى الكم والكيف بنحو منقطع النظير وغير مسـبوق، قياسـا بمن سـبقه وتقدم عليه.

إليهـم وتعصبنا للمشـائين، إذ كانـوا أولى فرقهم بالتعصب لهـم، وأكملنا ما أرادوه وقصـروا فيـه ولم يبلغـوا أربهـم منـه، وأغضينا عما تخبطـوا فيه وجعلنـا له وجها ومخرجـا، ونحـن بدخلته شـاعرون وعـلى ظله واقفـون. فإن جاهرنـا بمخالفتهم، فـفي الشـيء الـذي لم يمكـن الصبـر عليـه، وأمـا الكثيـر فقـد غطينـاه بأغطية التغافـل. فمـن جملـة ذلك ما كرهنـا أن يقف الجهَّـال على مخالفة مـا هو عندهم من الشـهرة، بحيث لا يشـكون فيه ويشـكون في النهار الواضح. وبعضه قد كان مـن الدقـة بحيـث تعمش عنه عيـون عقول هؤلاء الذيـن في العصـر. فقد بلينا برفقـة منهم عاري الفهم، كأنهم خشـب مسـنَّدة، يرون التعمـق في النظر بدعة، ومخالفة المشهور ضلالة، كأنهم الحنابلة في كتب الحديث»[1].

ثم إنـه بالإضافـة إلى ذلـك، فأن كتاب الشـفاء ـ وهو ما سـتركز عليه في هذا البحث ـ إملاء شـفهي مباشـر من الشـيخ الرئيس على تلميذه الجوزجاني، فهو بالتـالي نصوص مسـموعة في أحوال متفرقـة كما حصل مع أرسـطو، ولا غرو في هـذه الحـال من أن تقع نفـس الاختلالات مـن الخلط والتكرار ووضع المسـائل في غيـر مواضعهـا الطبيعيـة. وكان أولى بـه ـ بدلا مـن هذا الجهـد الجبار الذي بذله في برهان أرسـطو، وشـرح وتطوير مطالبه الكثيرة ـ أن يكتب كتابا مسـتقلا ومفصـلا في صناعـة البرهـان، كمـا فعـل مع المنطـق العـام، يعرض فيـه رؤيته الخاصـة، بعيدا عن محاكاة التحليلات الثانية وتحمل وزر اختلالاتها التدشـينية، ولكنه مع شديد الأسف لم يفعل.

يقـول الدكتـور بـدوي في مقدمتـه على كتـاب برهـان الشـفاء: «فهو ليس تفسـيرا للكتاب [يقصد التحليلات الثانية] كما فعل أسلافه ثامسطيوس ويحي

(١) ابن سينا، مقدمة منطق المشرقيين، ص٣.

النحوي، أو كما سيفعل أخلافه مثل ابن رشد، لأنه لا يتابع النص جملة جملة، ويفسر ما فيها وبحسب ما ورد فيها... وهو ليس تلخيصا من نوع ملخصات ابن رشد لمؤلفات أرسطو، لأنه أكبر من النص الأصلي لأرسطو بمقدار الضعف أو أقل قليلا. ولا يحاول أن يتقيَّد بترتيب الأصل الذي يتولى تلخيصه، بل يرتبه على نحو يراه منطقيا أكثر، خصوصا والترتيب المنطقي في كتب أرسطو ضعيف أو مفقود، بسبب طريقة أرسطو في التأليف، أو الحال التي وصلت عليها إلينا كتبه، من كونها مذكرات للدرس أحيانا لم يقصد إلى تأليفها قصدا. وابن سينا يضيف في عرضه هذا أشياء كثيرة من تفكيره أو اطلاعه الخاص، أو مما أفاده من الشراح اليونانيين، أو مما استعاره خصوصا من تفسير الفارابي... والحق أن قدرة ابن سينا على الهضم والاستيعاب منقطعة النظير»[1].

هذا وقد رتب ابن سينا المطالب البرهانية في أربع مقالات، نتعرض لها الآن بالتحليل والنقد:

- **المقالة الأولى**

وهي من أكبر وأشمل وأهم مقالات الكتاب، وتشتمل على اثني عشر فصلا:

١ـ قد تعرض ابن سينا في الفصل الأول ـ تأثرا بالفارابي ـ لبحث الغرض من صناعة البرهان، حيث أشار إلى انقسام العلم إلى تصور وتصديق، وأنحاء اليقين وطرق اكتسابه بالأقيسة المختلفة، قال: **«لما كان العلم المكتسب بالفكرة والحاصل بغير اكتساب فكري قسمين: أحدهما التصديق الآخر التصور، وكان المكتسب بالفكرة من التصديق حاصلا لنا**

---

(١) بدوي، عبد الرحمن، برهان ابن سينا، ص٣٧.

بقياس ما، والمكتسب بالفكرة من التصور حاصلا لنا بحدٍّ ما، وكان كما أن التصديق على مراتب: فمنه يقين يعتقد معه اعتقاد ثان ـ إما بالفعل و إما بالقوة القريبة من الفعل ـ أن المصدق به لا يمكن أن لا يكون على ما هو عليه، إذا كان لا يمكن زوال هذا الاعتقاد فيه»[1].

٢ـ ثم تعرض في الفصل الثاني لمرتبة البرهان: قال: «الأشبه أن يكون المعلم الأول رتب هذا الفن الذي في البرهان قبل سائر الفنون، لأن الغرض الأفضل في جميع ما سلف وفي القياس نفسه هو التوصل إلى كسب الحق واليقين. وهذا الغرض يفيده هذا الفن دون سائر الفنون، والأولى في كل شيء أن يُقدم ما هو أشد اهتماما فيه وأن يُصرف الشغل إلى الفرض قبل النقل»[2].

٣ـ وفي الفصل الثالث ذكر أنحاء التعليم، وكيف أن كل تعليم وتعلم ذهني فبعلم قد سبق، قال: «وكل تعليم وتعلم ذهني وفكري فإنما يحصل بعلم قد سبق، وذلك لأن التصديق والتصور الكائنين بهما، إنما يكونان بعد قول قد تقدم مسموع أو معقول. ويجب أن يكون ذلك القول معلوما أولا، ويجب أن يكون معلوما لا كيف اتفق، بل من جهة ما من شأنه أن يكون علما ما بالمطلوب»[3].

وأقول: هذا مدخل تمهيدي ضروري لأي علم، وإن خلطه ببعض مباحث المنطق العام من باب التذكير، والمهم منه هو تعريفه للبرهان،

---

(١) ابن سينا، برهان الشفاء، ص٣.

(٢) نفس المصدر، ص٧.

(٣) نفس المصدر، ص١١.

وتمييزه عن سائر الأقيسة الأخرى. وأما ترتيبه لصناعة البرهان فهو في محله، ولكن التماسه المبرر لمن قدم صناعة الجدل على البرهان فغير صحيح كما ذكرنا الفصل الأول.

٤ـ أما الفصل الرابع، ففي تعديد مبادئ الأقيسة: قال: «**ثم إن مبادئ القياسات كلها، إما أن تكون أمورا مصدقا بها بوجه، أو غير مصدق بها. والتي لا يصدق بها، إن لم تجر مجرى المصدق بها بسبب تأثير منها يكون في النفس، يقوم ذلك التأثير من جهة ما مقام ما يقع به التصديق، لم ينتفع بها في القياسات أصلا**»[1].

أقول: هذا تكرار لنفس مباحث مواد القضايا من المنطق العام، ومحلها هناك. ولكن ربما يكون عذره في ذلك هو عدم ذكره لهذا المبحث الهام في محله الطبيعي في كتاب العبارة من الشفاء، سيرا على سيرة التعليم الأول ومراعاة لطريقته بعد أن ألزم نفسه بذلك، فجعله هنا من البحوث التمهيدية لكتاب البرهان.

٥ـ وفي الفصل الخامس تكلم عن المطالب العلمية التصورية والتصديقية، بالإضافة إلى ذكر مبادئ العلوم، قال: «**المطالب بحسب ما يحتاج إليه هاهنا، فإنها بالقسمة الأولى ثلاثة أقسام، وبالقسمة الثانية ستة، أما بالقسمة الأولى: فمطلب «ما»، ومطلب «هل»، ومطلب «لم»**»[2].

أقول: إن المحل الطبيعي لبحث المطالب في نهاية المنطق العام كما ذكرنا، وهو غير مختص بصناعة البرهان دون غيرها من العلوم

(١) نفس المصدر، ص١٦.

(٢) نفس المصدر، ص٢١.

والصناعـات، وكذلـك بحث مبـادئ العلـوم، وقـد جعلهـا هنـا مـن المقدمـات التمهيديـة لصناعـة البرهـان.

٦ـ وفي الفصل السادس تحدث عن كيفية إصابة المجهولات من المعلومات، ودفع شـبهة مانـون في إبطال التعليم بنحو تفصيـلي، قال: «كل مطلب من هذه إنما يتوصل إلى نيله بأمور موجودة حاصلـة. لكن هاهنا موضع شـك في أن المعدوم الـذات المحال الوجود، كيف يتصور إذا سـئل عنه بما هـو، حتى يطلب بعد ذلك: هل هو؟ فإنه إن لم يحصل له في النفس معنى، كيـف يُحكـم عليه بأنـه حاصل أو غير حاصـل؟ والمحال لا صـورة له في الوجود، فكيف تؤخذ عنه صورة في الذهن يكون ذلك المتصور معناه؟»[1].

وأقـول: هـذا البحث ـ مـع قيمته العلميـة الهامة والنافعـة ـ متعلِّق بنفس المسـألة الـتي تعرض لهـا في الفصـل الثالث ومحلهـا هنـاك، والرئيس عـلى أي حـال مسـتمر إلى الآن في بيـان المقدمات التمهيديـة للصناعة.

٧ـ أمـا الفصـل السـابع، فقـد شـرع فيه ببيـان أقسـام البرهـان، من لمي وإني، قـال: «فإذا كان القياس يعطي التصديق بـأن كذا كذا، ولا يعطي العلـة في وجـود كذا كـذا كمـا أعطـى العلـة في التصديق فهـو «برهان إن». و إذا كان يعطـي العلـة في الأمرين جميعا، يكون الحد الأوسـط فيه، كمـا هو علـة التصديق بوجـود الأكبر للأصغر أو سـلبه عنـه في البيان، كذلـك هـو علـة لوجـود الأكبـر للأصغـر حـتى أو سـلبه عنـه في نفس الوجـود، فهذا البرهان يسـمى «برهـان لم»»[2].

---

(١) نفس المصدر، ص٣٥.

(٢) نفس المصدر، ص٣٢.

وأقـول: هـذا أول دخـول لـه في مسـائل العلـم الرئيسـية بعـد المباحـث التمهيدية، وهو من هذه الحيثية على الترتيب الطبيعي. ولكن كان أولى به أن يبدأ ببحث شـرائط مقدمات البرهان كما ذكرنا ذلك مع الفارابي، وهـو على خـلاف كتاب التحليـلات الثانية الذي راعى هـذا التقدم. ومـن الملاحـظ أنه هنـا لم يذكر مـا سماه ابن رشـد والفـارابي بالبرهان المطلق، واكتفى بالقسمة الثنائية للبرهان إلى «إن» و «لم».

٨ـ وفي الفصل الثامن بحث عن أن «ذوات الأسـباب لا تعلم إلا بأسـبابها الذاتية»، ونِسـب حـد البرهان، قـال: «**ثم نقـول: إذا كان يُحمل محمول على موضوع دائما، أو سـلبه عنه دائما، أو لحمله أو لسـلبه في وقت بعينه، يكونـان فيـه بالضـرورة علة لتلـك العلة، صارت النسـبة بـين الموضوع والمحمـول تلـك النسـبة، وذات المحمـول والموضـوع ليس لهما لـولا تلك العلـة تلـك النسـبة بالوجوب، بـل الإمـكان. و إذا علما من غيـر الوجه الذي به صار حكم ما بينهما ضروريا**»(١).

وأقول: هذا استمرار لنفس البحث السابق في أصناف البرهان.

٩ـ وفي الفصل التاسـع تعرض للعلم بما ليس لمحموله سـبب في موضوعه، وبرهان التلازم، بالإضافة إلى البحث عن التجربة وفرقها عن الاستقراء بنحـو تفصيـلي غير معهود في التعليم الأول، قال: «**ثم لسـائل أن يسـأل فيقـول: إنـه إذا لم يكـن بـين المحمول والموضوع سـبب في نفـس الوجود، فكيف تبين النسـبة بينهما ببيان واحد؟ فنقول: إذا كان ذلك بيّنا بنفسه لا يحتاج إلى بيان، ويثبت فيه اليقين من جهة أن نسبة المحمول إلى الموضوع**

---

(١) نفس المصدر، ص٣٧.

لذات الموضوع، فذات الموضوع يجب مواصلتها للمحمول، وقد علمت المواصلة ووجوبها من حيث وَجَبَتْ، فالعلم الحاصل يقيني. وإن لم يكن بيّنا بنفسه، فلا يمكن ألبتة أن يقم به علم يقين غير زائل»[1].

وأقول: هذا الفصل هو استكمال لبحث أقسام البرهان، وفيه إبداع جديد في البحث عن برهان التلازم المسمى «شبه اللم»، والذي سماه ابن سينا بالإن المطلق، وهو مع أهميته البالغة وشيوعه في العلوم غير مذكور بوضوح في التحليلات الثانية. كما أضاف البحث التفصيلي للتجربة بنحو مستوف غير مذكور أصلا في التعليم الأول ولا في برهان الفارابي، فهذا الفصل بالتالي يحسب من إنجازاته المهمة.

١٠ـ وفي الفصل العاشر بحث بالتفصيل عن كيفية كون الأخص علة لإنتاج الأعم، والفرق بين المواد والأجناس والصور والفصول، قال: «إنه مما يُشكل إشكالا عظيما أن الحيوان كيف يكون سببا لكون الإنسان جسما على ما ادعيناه من ذلك، فإنه ما لم يكن الإنسان جسما لم يكن حيوانا»[2].

وأقول: إن ما تعرض له في هذا الفصل هو استكمال لبحث أقسام البرهان، ويشتمل على مباحث بديعة ودقيقة، لم يتعرض لها أحد من قبله بهذا النحو من التفصيل.

١١ـ وأما في الفصل الحادي عشر، فقد شرع ببحث شرائط البرهان من جهة تقدمها وأعرفيتها على النتيجة، قال: «ولما كانت مقدمات

---

(١) نفس المصدر، ص٤٣.

(٢) نفس المصدر، ص٤٩.

البرهان عللا لنتيجة، والعلة أقدم بالذات، فمقدمات البرهان أقدم من النتيجة بالذات. وكذلك هي أقدم من النتيجة عندنا في الزمان، وأقدم عندنا في المعرفة من جهة أن النتيجة لا تعرف إلا بها»[1].

وأقول: هذه هي المسألة الثانية من المسائل الرئيسية في صناعة البرهان، وهي مسألة شرائط مقدمات البرهان بالنسبة إلى النتيجة، وكان من الأولى أن يُقدَّم على بحث أقسام البرهان كما فعل المعلم الأول، كما ينبغي أن يتأخر عن البحث عن المقدمات من حيث هي هي، لأنها مقدمة بالطبع.

١٢ـ بحث في الفصل الثاني عشر ـ الذي هو الفصل الأخير من المقالة الأولى ـ عن مبادئ العلوم، من حدود ومصادرات وأصول موضوعة، قال: «ومبدأ البرهان يقال على وجهين: فيقال مبدأ البرهان بحسب العلم مطلقا، ويقال مبدأ البرهان بحسب علم ما، ومبدأ البرهان بحسب العلم مطلقا، هو مقدمة غير ذات وسط على الإطلاق، أي ليس من شأنها أن يتعلق بيان نسبة محمولها إلى موضوعها ـ كانت إيجابا أو سلبا ـ بحد أوسط، فتكون مقدمة أخرى أقدم منها وقبلها، ومبدأ البرهان بحسب علم ما يجوز أن يكون ذا وسط في نفسه، لكنه يوضع في ذلك العلم وضعا»[2].

وأقول: هو عودة مرة أخرى للمباحث التمهيدية التي قد سبق وأن فرغ منها، وهذا الاختلال نتيجة محاكاته للتعليم الأول في كتاب التحليلات الثانية.

---

(١) نفس المصدر، ص٥٤.

(٢) نفس المصدر، ص٥٨.

▪ المقالة الثانية

تشتمل المقالة الثانية على عشرة فصول:

- تعرض ابن سينا في الفصل الأول إلى ثلاث مسائل: الأولى هي ضرورة تناهي مبادئ البرهان. والثانية والثالثة في شرائط مقدمات البرهان من الضرورة والكلية، قال: **«إنه لما علم أن مبدأ البرهان يجب أن يكون أوضح وأعرف من البرهان، وهو الحق، واقترن به ظن أن كل شيء يبين بالبرهان، وهو باطل، اجتمع منهما رأيان: أحدها رأي يبطل البرهان، والثاني رأي من يرى أن مبادئ البرهان تتبيَّن دَوْرا»**[1].

وأقول: بحث المبادئ العامة للعلم وضرورة تناهيها هو من البحوث التمهيدية للمنطق العام، وأما بحث المبادئ الخاصة لكل علم فهي من مقدمات كل علم وليست من مسائله، وهذا البحث الذي هو في غير محله قد أخذه من التعليم الأول، وكرر نفس الخطأ، وكان أولى به أن يضعه في مكانه المناسب.

وأما تعرضه مرة أخرى لشرائط مقدمات البرهان، من الكلية والضرورة، فكان حريًا به أن يجمعها في محل واحد، ولكنه التزم هنا مراعاة جانب التعليم الأول، في بعثرة وتشتيت المطالب الأصلية الواحدة في أبواب ومقالات مختلفة.

- شرع في الفصل الثاني في بيان شرائط مقدمات البرهان في ذاته، قال: **«و إذا كانت المقدمات البرهانية يجب أن تكون ذاتية المحمولات للموضوعات غير غريبتها، فإن الغريبة لا تكون عللا. ولو كانت**

---

(١) نفس المصدر، ص٦٥.

المحمولات البرهانية للموضوعات الذاتية التي تشترط في البرهان غير غريبتها جوز أن تكون غريبة لم تكن مبادئ البرهان عللا، فلا تكون مبادئ البرهان عللا للنتيجة، فلنبيّن ما الذي هو بذاته»[1].

- ثم بعد ذلك استكمل نفس الكلام في الفصل الثالث والرابع والخامس على شرائط البرهان من الذاتية والأولية والضرورية.

وأقول: هنا التزم بالتسلسل الطبيعي بين جزئيات مسألة أصلية واحدة، وهي شرائط مقدمات البرهان، ولم يخلطها بغيرها.

- وفي الفصل السادس تكلم عن موضوعات العلوم ومبادئها ومسائلها قائلا: «ونقول: إن لكل واحد من الصناعات ـ وخصوصا النظرية ـ مبادئ وموضوعات ومسائل. والمبادئ هي المقدمات التي منها تبرهن تلك الصناعةُ، ولا تبرهن هي في تلك الصناعة، إما لوضوحها، و إما لجلالة شأنها عن أن تبرهن فيه، و إنما تُبَرْهَن في علم فوقها، و إما لدنو منزلتها عن أن تبرهن في ذلك العلم، بل في علم دونه، وهذا قليل. والموضوعات هي الأشياء التي إنما تبحث الصناعة عن الأحوال المنسوبة إليها، والعوارض الذاتية لها. والمسائل هي القضايا التي محمولاتها عوارض ذاتية لهذا الموضوع، أو لأنواعها، أو عوارضها، وهي مشكوك فيها، فيبين حالها في ذلك العلم»[2].

- وأما في الفصل السابع، فقد تعرض لبحث اختلاف العلوم باختلاف موضوعاتها وأنحاء اشتراكها، قال: «نقول إن اختلاف العلوم الحقيقية

---

(1) نفس المصدر، ص٧٣.

(2) نفس المصدر، ص٩٨.

هو بسبب موضوعاتها. وذلك السبب إما اختلاف الموضوعات، وإما اختلاف موضوع واحد»[1].

وأقول: هذه مسألة جديدة متعلقة باستعمال البرهان في العلوم، وقد قطع بها تسلسل البحث البرهاني الذاتي في شرائط مقدمات البرهان قبل أن يستوفيها.

- وفي الفصل الثامن بحث عن مسألتين متباينتين: الأولى هي مسألة نقل البرهان بين العلوم، حيث قال: «إن نقل البرهان على وجهين: أحدهما: مثل أن يكون شي مأخوذا مقدمة في علم، ويكون برهانه في علم آخر، فيُتسلَّم في هذا العلم وينقل برهانه إلى ذلك العلم، أي يُحال به على العلم. والأخرى: مثل أن يكون شي مأخوذا في علم على أنه مطلوب، ثم يبرهن عليه ببرهان حده الأوسط من علم آخر، فتكون أجزاء القياس ـ وهي الحدود ـ صالحة للوقوع في العلمين»[2]. والمسألة الثانية هي عدم جريان البرهان في الجزئيات الفاسدة، حيث قال: «وقد قيل في التعليم الأول: لما كان يجب أن تكون مقدمات البرهان كلية، حتى تكون يقينيته لا تتغير تغيُّر الأمور الشخصية، ووجب أن تكون نتائجها كذلك كلية ودائمة، وجب أن لا يكون برهان على الأشياء الجزئية الفاسدة»[3].

وأقول: بالنسبة للمسألة الأولى، فهي استمرار لبحث استعمال البرهان في العلوم، وقد مضى الكلام فيها. وأما المسألة الثانية، فتتعلَّق بشرائط

---

(١) نفس المصدر، ص١٠٤.

(٢) نفس المصدر، ص١١١.

(٣) نفس المصدر، ص١١٣.

موضـوع مقدمـات البرهان، وليـس محلها هنـا مع بحث العلـوم، وهذا إمعان في بعثرة المسـائل على طريقـة التعليم الأول.

- وفي الفصـل التاسـع تعـرض لمسـألتين: الأولى هـي مناسـبة مقدمـات البرهـان لمطالبـه. والثانيـة في كون مسـألة عليهـا برهـان إن في العلم الأسـفل ولم في الأعـلى، قـال: «وقيـل في التعلـيم الأول: يجـب أن يكون الحـد الأوسـط مـن العـوارض الذاتيـة والمحمـولات الذاتية، حـتى يكون البرهـان مناسـبا، ويكون إنما قـام البرهان على الشـيء جهة مـا هو هو، مثـلا لو أردنـا أن نبيّن أن ثـلاث زوايا المثلـث مسـاوية لقائمتين، فيجب من أن نأخذ الحد الأوسـط مـن الأمور الذاتية للمثلـث أو لجنس المثلث، وبالجملـة الـذي المثلـث مـن عوارضـه الذاتيـة. فـإن جـاء حد أوسـط مـن جنـس آخـر، فيجـب أن يكون مـن جنس أعـلى ينتقل عنـه إلى ما تحته، كما بيّنا من حال الهندسـة والمناظر والحسـاب والموسـيقى، ويكون السـبب في ذلك هو المشـاركة في الموضوع بوجه ما على مـا قيل من قبل، فيكـون حينئـذ العلم الأسـفل يعطي برهـان «إن»، والعلـم الأعلى يعطي برهان «لم»»[1].

وأقول: هذه أيضا من مسـائل كيفية اسـتعمال البرهان في العلوم وارتباطها ببعضها البعض.

- وفي الفصل العاشر عاد ليتكلم عن موضوعات العلوم ومبادئها ومسائلها، الـتي سـبق وأن تكلـم عنهـا في الفصـل السـادس مـن هـذه المقالة، حيـث قـال: «من البـيّن أنه لا سـبيل إلى إقامـة البراهـين في العلوم على

---

(١) نفس المصدر، ص١١٩.

مبادئها. و إلا فما يبين به المبدأ، والمبدأ والعلم به أحق من العلم بما قيل إنه مبـدأ له، فبعض مبادىء العلوم بينة بأنفسـها، وبعضها محتاج إلى بيان، وكلاهـا مـن المسـتحيل أن يُبيّنـا في العلوم التي هـي لها مبـادئ أول، أما البينات بأنفسها فلا يمكن بيانها في ذلك العلم ولا في علم آخر، وأما ما ليس بيّنا بنفسه، فإنما يمكن بيانه في علم آخر، وخصوصا في علم أعلى»[1].

وأقول: هذا استمرار لتكرار المسألة الواحدة في مواضع مختلفة.

■ المقالة الثالثة

وتشتمل على تسعة فصول:

١ـ الفصل الأول في المبادئ والمسـائل المناسـبة وغير المناسـبة في العلوم، قـال: «في المبـادئ والمسـائل المناسـبة وغيـر المناسـبة، وكيـف تقـع في العلـوم المبـادئ الواجـب قبولهـا، وخصوصا المبـدأ الأول الذي تتشـعب منه كلهـا»[2].

٢ـ والفصـل الثـاني في اختـلاف العلـوم الرياضيـة وغيـر الرياضيـة مـع الجـدل، قال: «في اختلاف العلـوم الرياضية وغيـر الرياضية مع الجدل، وفي أن الرياضـة بعيـدة عـن الغلـط، وغيرهـا غيـر بعيـدة عنـه، وبيان اختـلاف مـا ذُكـر في التحليـل والتركيب»[3].

٣ـ وأمـا الفصـل الثالـث، فيبحـث فيـه عـن اسـتئناف القـول في برهان «إن» و «لم» ومشـاركتهما في الحـدود واختلافهمـا في العلـوم، قـال:

---

(١) نفس المصدر، ص١٣٥.

(٢) نفس المصدر، ص١٣١.

(٣) نفس المصدر، ص١٣٦.

«في استئناف القول على برهان «لم» و«إن» ومشاركتهما ومباينتهما في الحدود واختلافهما في علم أو علمين. قد تقدم منا القول في إبانة الفرق بين «برهان إن» و«برهان لم» وكيف يكون»[1].

وأقول: هذه المسائل الثلاثة متصلة بما قبلها ومتعلقة باستعمال البرهان في العلوم.

٤ـ وفي الفصل الرابع تعرض لبحث جديد حول أفضلية الشكل الأول على غيره من الأشكال، وكيفية وقوع الخطأ فيها، قال: **«قد بيّن المعلم الأول أن الشكل الأول أصح الأشكال وأكثرها إفادة لليقين بوجوه ثلاثة»[2].**

وأقول: هذا البحث قد أخذه بنفسه من التعليم الأول، ولكن بصياغته الخاصة، وهو بحث متعلق بالمنطق الصوري، وسبق بحثه بالتفصيل في باب القياس، ولا داعي لإعادة طرحه هنا مفصلا. وأما البحث عن وجوه المغالطة في الأشكال القياسية، فتعلق بكتاب المغالطة، وليس محله هنا أصلا، وكلا المسألتين منقطعتان تماما عما قبلهما وعما بعدهما.

٥ـ أما في الفصل الخامس، فقد تعرض بشكل رئيسي إلى بحث دور الحس في اكتساب المعقولات، وأن من فقد حسا فقد فقد علما كما ذكرها المعلم الأول، قال: **«قيل: إن «مَنْ فَقَدَ حسًّا ما فَقَدْ يجب أن يفقد علما ما»، أي العلم الذي يحرك النفس إليه ذلك الحس فلا يمكنه أن يصل إليه. وذلك أن المبادئ التي يتوصل منها إلى العلم اليقيني برهان واستقراء، أي الاستقراء الذاتي. ولابد من استناد الاستقراء إلى**

---

(١) نفس المصدر، ص١٤١.

(٢) نفس المصدر، ص١٤٩.

الحس، ومقدمات البرهان كلية، ومبادؤها إنما تحصل بالحس، وبأن تكتسب بتوسطه خيالات المفردات، لتتصرف فيها القوة العقلية تصرفا تكتسب به الأمور الكلية مفردة، وتركبها على هيئة القول. و إن رام أحد أن يوضحها لمن يذهل عنها ولا يحسن التنبه لها ، لم يمكن»[1].

وأقول: بحث دور الحس في المعرفة العقلية بحث ابستمولوجي لا علاقة له مباشرة بصناعة البرهان، بل ينبغي ذكره في مبادئ الصناعة وليس هنا.

٦ـ وفي الفصل السادس يبحث الشيخ عن ضرورة تناهي أجزاء القياس، وأوساط الموجب والسالب، قال: «فنقول محاكين للتعليم الأول:

قيل: قد علم أن المحمولات بذاتها موجودة، والموضوعات بذاتها موجودة. فليكن موضوع بذاته مثل (ج) وليس من شأنه أن يصير محمولا إلا بالعرض، وليكن حمل (هـ) على (ج) أولا بلا متوسط. وكذلك (ز) لـ(هـ) و (ب) لـ(ز)، أفترى أن هذه المحمولات تتمادى بلا نهاية ومن موضوع أول محدود، فيؤخذ دائما على كل محمول محمول بلا واسطة ولا يقف أو يقف؟»[2].

وأقول: هذا البحث متعلق أيضا بمبادئ البرهان الذي سبق بحثه أكثر من مرة، ولا مبرر في تكرار هذه المسألة مرات كثيرة في مواضع متعددة ومنفصلة.

٧ـ في الفصل السابع يبحث عن أفضلية البرهان الكلي والموجب والمستقيم على مقابلاتها، قال: «قيل في التعليم الأول: إنه لما كانت البراهين

---

(١) نفس المصدر، ص١٥٨.

(٢) نفس المصدر، ص١٦٥.

منها كلية ومنها جزئية، ومنها موجبة ومنها سالبة، ومنها مستقيمة ومنها بالخُلف، فيجب أن نبحث: هل البرهان الكلي أفضل، أم الجزئي؟ وهل الموجب أفضل أم السالب؟ وهل المستقيم أفضل أم الخلف؟ ثم قيل: إن لظان أن يظن أن البرهان الجزئي أفضل من الكلي»[1].

وأقول: من الواضح أن هذا البحث يتعلق بكتاب القياس الصوري العام، وليس هناك أي مبرر لذكره هنا، كما لا معنى لتفضيل البرهان الكلي ـ كما ذكرنا ـ على البرهان الجزئي، بعد بيان أن البرهان لا يجري أصلا في الجزئيات المتغيرة.

٨ـ وأما البحث في الفصل الثامن، فعنوانه: ذكر اشتراك العلوم واختلافها في الموضوعات والمسائل، قال: **«المباحث إنما تكون من علم واحد إذا اشتركت في الموضوع الأول، وكان البحث فيها إنما هو عن العوارض الذاتية التي تعرض له أو لأجزائه أو لأنواعه، فاشتركت في المبادئ»**[2].

وأقول: وهذه عودة مرة أخرى ـ بعد انقطاع ـ لمسألة العلوم وعلاقة بعضها ببعض.

٩ـ وختم الشيخ المقالة الثالثة في الفصل التاسع بالبحث حول عدة مسائل متفرقة، وهي العلم والظن، والذهن والحدس والذكاء، قال: **«في حال العلم والظن وتشاركهما وتباينهما، وفي تفهيم الذهن والفهم والحدس والذكاء والصناعة والحكمة»**[3].

---

(١) نفس المصدر، ص١٧٣.

(٢) نفس المصدر، ص١٨١.

(٣) نفس المصدر، ص١٨٨.

وأقـول: إن بحـث العلم والظـن ومراتبهما هو من البحـوث التمهيدية، وقد سـبق وأن ذكره في مقدمة الكتاب، فلا معنى لتكراره مرة أخرى هنا في نهايات البحـث. وأما مبحث الذهن والحدس والـذكاء التي نقلها عن التحليلات الثانية، فهي مباحث فلسـفية بامتياز متعلقة بعلم النفس، وأجنبيـة عـن كتـاب البرهان المنطـقي، وقد اعتـرف هو نفسـه بذلك ـ كما نقلنا عنه سابقا ـ وذكر أنها أولى بالبحث الطبيعي.

■ المقالة الرابعة

تتضمن المقالة الرابعة والأخيرة عشـرة فصول، وتدور حول نظرية الحد، وهي تحاكي في نفسها المقالة الثانية من التحليلات الثانية للمعلم الأول.

١ـ وقـد تنـاول في الفصـل الأول بحـث المطالـب العلمية، قـال: «**المطالب والمعلومـات بالطلـب متسـاوية، فـإن الشـيء إنما يطلـب ليُعلـم، فإذا عُلـم بطل الطلـب. والمطالب ـ وإن كان للمكثـر أن يكثرها بالأي والكم والكيـف وغير ذلـك...**»[1].

وأقول: إن بحث المطالب العلمية قد سبق وأن تعرض له في الفصل الخامس من المقالة الأولى، فلا مبرر لإعادة الحديث عنه مرة أخرى هنا.

٢ـ وفي الفصل الثاني تعرض لبحث أن الحد لا يُكتسب ببرهان ولا قسمة، حيـث قال: «**ونقول: إن الحد ليس يُكتسـب أيضا ببرهان وبحد أوسـط، على أن يكون المحدود حـدا أصغر في القياس، والحد حدا أكبر**»[2]. وقال:

---

(١) نفس المصدر، ص١٩٣.

(٢) نفس المصدر، ص٢٠١.

«ثم قيل إن طريق القسمة لا يثبت أيضا أن (أ) حدُّ (ج)، بل لا قياس بالقسمة على شيء كما أوضحناه في الفن المتقدم، لأنه ليس يوضع في القسمة وجود شيء، بل إنما يفصل فقط فيقال: إما أن يكون كذا، و إما أن يكون كذا. ولا يلزم من ذلك أن يوضع أحد الأقسام بالضرورة، إلا أن يصادر عليه ويوضع مسلما كأن لم يكن قياس»[1].

٣ـ وفي الفصل الثالث تكلم عن أن الحد لا يُكتسب بقسمة ولا استقراء، وعلاقة الحد بالبرهان، قال: «في أن الحد أيضا لا يقتنص بالقسمة والاستقراء، وتأكيد الأمر في هذه الأبواب، وفي مناسبة بعض البراهين مع الحدود، وتنبيه بعض البراهين على الحدود»[2].

٤ـ وفي الفصل الرابع تكلم عن علاقة الحد والبرهان، وتوسيط العلل الأربع، قال: «في مشاركة أجزاء الحد وأجزاء بعض البراهين، وكيفية الحال في توسيط الحدود وتوسيط أصناف العلل»[3].

٥ـ واستمر في شرح نفس المسألتين في الفصل الخامس، قال: «في تفصيل دخول أصناف العلل في الحدود والبراهين، ليتم الوقوف به على مشاركة ما بين البرهان والحد»[4].

٦ـ أما الفصل السادس فمتعلق ببيان كيفية اكتساب الحد بالتركيب، قال: «في الإشارة إلى أن اكتساب الحد هو بطريق التركيب. نقول:

---

(١) نفس المصدر، ص٢٠٥.

(٢) نفس المصدر، ص٢٠٩.

(٣) نفس المصدر، ص٢١٧.

(٤) نفس المصدر، ص٢٢٤.

إنما وقعنا إلى ما وقعنا إليه من التطويل، بسبب ذكر العلل لأمر بيان مشاركة الحد والبرهان، حتى نشير إلى أنه كيف يلوح منه الحد. وقد حققنا أنه لا برهان على الحد بوجه، ولا القسمة تكْسِبُ الحد. فيجب الآن أن نبيّن كيف يمكن أن يُكتسَب الحد»[1].

٧ـ والفصل السابع متعلق ببيان أن القسمة نافعة في اكتساب الحد، قال: «**ونقول: إن القسمة، و إن كانت لا تقيس على الحد، فهي نافعة في الحد، وذلك لأن القسمة و إن كانت إنما تؤخذ منها أجزاء الحد، اقتضابا لا لزوما، فهي نافعة في التحديد من وجوه ثلاثة**»[2].

وأقول: كما سبق وأن ذكرنا في نقدنا على التعليم الأول وبرهان الفارابي، إن هذا المبحث متعلق بباب التصورات من المنطق العام وليس هنا، وكل ما أورده من شواهد كالخسوف والرعد، على أن الحد هو جزء أو نتيجة برهان، هو في الواقع يتعلق بموارد جزئية متغيرة، وليست براهين حقيقية بالذات.

٨ـ وفي الفصل الثامن تعرض لمسألتين: الأولى في كيفية الاستعانة بتقسيم الكل إلى أجزائه لتحصيل الحد. والمسألة الثانية في استكمال البحث حول توسيط العلل الأربع في البراهين، قال: «**في الانتفاع بقسمة الكل إلى الأجزاء، وتمام الكلام في توسيط العلل المنعكسة وغير المنعكسة وتحقيق الحال فيه**»[3].

---

(١) نفس المصدر، ص٢٣٣.

(٢) نفس المصدر، ص٢٣٨.

(٣) نفس المصدر، ص٢٤٣.

وأقـول: البحـث الأول ـ وكما ذكرنا ـ متعلق ببـاب التصورات. وأما البحث الثـاني فقد سـبق وأن تعرض له، فهـو متعلق ببحث انقسـام البرهان إلى «إن» و «لم»، ومكانـه هنـاك مـع بقية المطالـب الخاصة بالبحث، فـكان الأولى به أن يتعرض له في مكانه الطبيعي مع بقية المطالب بدلا من تشتيتها وبعثرتها في أبواب مختلفة.

٩ـ وفي الفصـل التاسـع تعـرض الشـيخ لبحث علاقـة العلـل بمعلولاتها، قـال: «في تحقيـق مـا أورده المعلم الأول في معنى توسـيط العلـل، ومحاذاة مذهـب كلامه فيه مـع الإيضاح، فلنرجـع الآن إلى الوجـه الذي يجب أن يُفهـم كلام المعلـم الأول عليـه لئلا تعرض الشـكوك»[1].

وأقول: هذا البحث أيضا متعلق بأقسـام البرهان الذي بحث عنه في المقالة الأولى، ومحله الطبيعي هناك، وليس في آخر مباحث الكتاب.

١٠ـ أمـا الفصل العاشـر والأخير مـن الكتاب، فقد خصصـه للبحث عن القـوة المدرِكـة لمبادئ البرهان الأوليـة، قال: «قد بيّنا مـن قبل أن العلم بمبـادىء البرهان يجب أن يكون آكـد من العلم بنتائج البرهان. فلِشـاك أن يشـك أنـه: هل كلاهما علم ولقـوة واحدة، أو أحدها علـم والآخر شيء آخـر ولقوة أخـرى؟ ثم لا يخلو: إما أن تكون موجـودة فينا كما خلقنا ونحن نعلمهـا منذ ذلك الوقت، فكيف يكون عندنا علـم وكنا لا نفطن له حتى اسـتكملنا؟ وليس يجـوز أن يكـون عندنا علـم برهاني لا نعلمـه، فكيف علـم أصح من البرهان؟ وإن كنا نعلم ثم نسـينا، فـتى كنا؟ وفي أي وقت نسـينا؟ وليـس يجوز أن نعلمهـا ونحن أطفال وننسـاها بعد الاسـتكمال،

---

(١) نفس المصدر، ص٢٥٠.

ثم نتذكرها بعد مدة أخرى عند الاستكمال، إذ مِن الحق أنَّا نكون غافلين عن مبادئ البرهان أولا، ثم إنَّا لنقتنيها ونحصلها. وكيف نحصل مجهولا بغير برهان؟»[1].

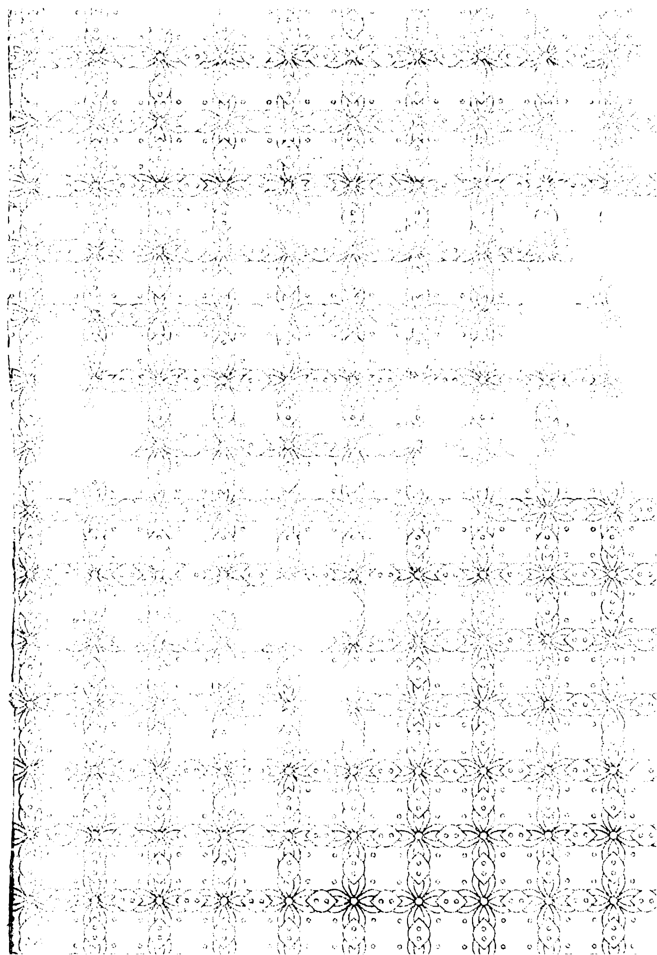
وأقول: من الواضح أن هذا البحث المقتبس من الفصل الأخير من التحليلات الثانية متعلق بعلم النفس الفلسفي، ولا علاقة له ببحث البرهان من حيث هو بحث مفهومي منطقي، لا تمهيدا ولا تتميما.

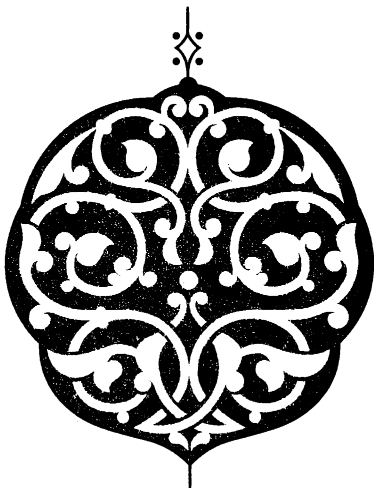
وإلى هنا نكون قد وصلنا إلى نهاية كتاب البرهان للشيخ ابن سينا، وتبيَّن لنا أنه مع إضافاته وتطويره وإبداعه العلمي والبياني لصناعة البرهان بالنظر إلى التحليلات الثانية، إلا أنه حيث ألزم نفسه محاكاة التعليم الأول، ومماشاة جمهور المشائيين، فقد لحقت به معظم المشاكل الصورية في ترتيب المطالب البرهانية، والتي اتسمت بها التحليلات الثانية في مرحلتها التأسيسية.

وبنهاية هذا الفصل ينتهي الباب الأول من الكتاب المتعلق بترتيب المطالب البرهانية عند أرسطو والفارابي وابن سينا، لننتقل بعدها للباب الثاني المتعلق بنقد المطالب البرهانية في نفسها كما جاءت في التحليلات الثانية.

---

(١) نفس المصدر، ص٢٥٤.

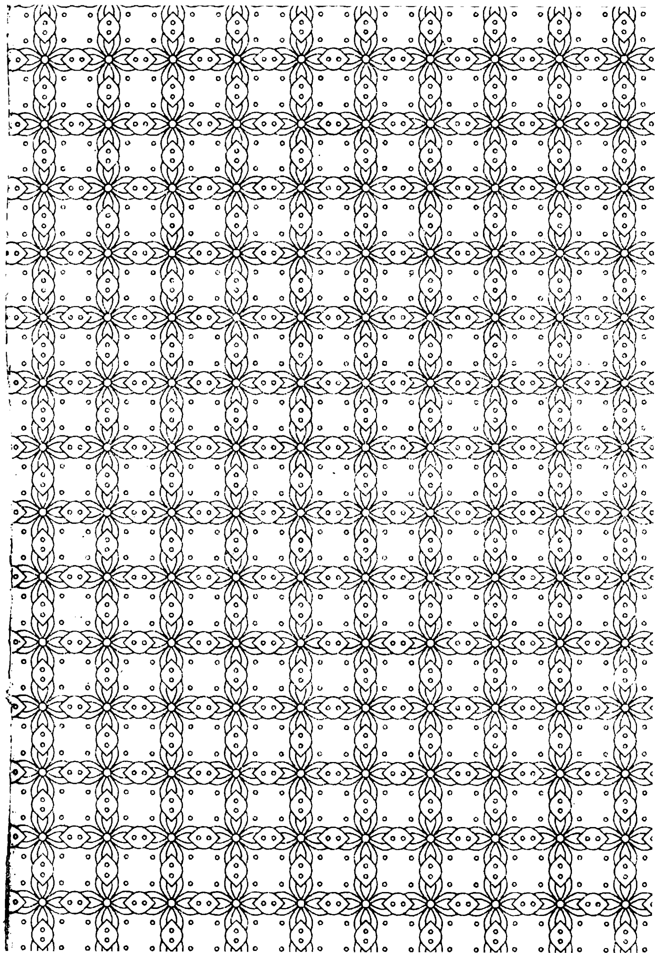




الباب الثاني:

تحقيق المطالب البرهانية





سيتركز البحث في هذا الباب حول نقد بعض المسائل العلمية في كتاب التحليلات الثانية لأرسطو فقط، وسنعتمد أولا المتن الذي نقله وشرحه ابن رشد ـ كما ذكرنا في الباب الأول ـ لوضوح عبارات المتن فيها، ولكي نتناول بالنقد أيضا ما أورده ابن رشد من آراء خلافية مع الفارابي وابن سينا، ثم بعد ذلك نعود مضطرين إلى المتن الأصلي للدكتور بدوي مع بداية الفصل الرابع والعشرين من المقالة الأولى المفقود في شرح ابن رشد.

- **المقالة الأولى**

- **قال أرسطو: «كل تعليم وتعلم ذهني إنما يكون من معرفة متقدمة الوجود. وهذه القضية يظهر لنا صدقها بالاستقراء، وذلك أن العلوم التعاليمية إنما يوقف على مطالبها بهذا الوجه، وكذلك كل واحدة واحدة من الصنائع البواقي. وعلى هذا المثال يجري الأمر فيما يقع التصديق به بالقول، أعني بالقياس والاستقراء»[1].**

---

(١) ابن رشد، شرح البرهان، ص١٦٥.

وأقول:

أولا: إن هذه القاعدة العقلية العريقة التي افتتح بها المعلم الأول كتاب التحليلات الثانية، من افتقار أي نحو من التعليم والتعلم الذهني إلى علم سابق، هي من المبادئ الفطرية الواضحة بذاتها، فلا تفتقر إلى استقراء جميع مسائل العلوم وأحوال المعلمين والمتعلمين للتثبت من صحتها كما يذهب أرسطو، بل الأفضل أن نقول: إن التعليم هو إعطاء العلم، وفاقد الشيء لا يعطيه، فلا تعليم بلا علم سابق. والتعلم هو طلب العلم، والعلم المطلوب إما أن يكون معلوما أو مجهولا، والمجهول يستحيل طلبه. والمعلوم إما إن يكون معلوما كله أو بعضه، والأول تحصيل للحاصل فيستحيل طلبه، فلا يبقى إلا الثاني وهو المعلوم بوجه والمجهول بوجه. وهذا بيان رائق وكاف ودافع لشبهة مانون. ثم لنا بعد ذلك أن نستأنس بشواهد لذلك كما فعل أرسطو.

ثانيا: إن ما ذهب إليه ابن رشد من اختصاص هذه القاعدة بالتصديق دون التصور، واعتراضه على الفارابي بتعميمها، هو غير صحيح، حيث قال: «**وقد ينبغي أن ينظر من هذه القضية فيما يقوله أبو نصر وغيره، من أنها عامة للتصديق الحاصل والتصور، فإن ظاهر كلام أرسطو ومثالاته التي استعملها في ذلك هي من مواد التصديق، لا من مواد التصور**»[1]. وذلك لأن أرسطو قد قسم العلم بعد ذلك مباشرة إلى تصور وتصديق، فالصحيح أن نقول: إن الشيء كما يجهل من وجهين: من جهة معناه في نفسه، أو من جهة الحكم بثبوته أو عدم ثبوته، كذلك يعلم من هذين الوجهين، فالأول هو التصور، والثاني هو التصديق.

---

(١) ابن رشد، شرح البرهان، ص١٦٦.

والشـيء قد يعلم تصورا ويجهل تصديقا، والتصـور قد يعلم لفظا ويجهل رسما، أو يعلم رسما ويجهل حدا، والتصديق قد يعلم كليا ويجهل جزئيا كالقياس، أو العكس كالاستقراء. وقـد يعلـم تقليدا ويجهل تحقيقـا. أو يعلم كونه ويجهل سـبب كونه، فيتحـرك المتعلـم من الجهـة التي يعلمهـا إلى الجهة التي يجهلهـا طالبا إياها.

▪قـال: «وقـد يظن بنا أنـا نعرف كل واحد مـن الأمور على الإطـلاق ـ لا على طريـق السوفسـطائيين ـ الـذي هـو بطريق العـرض، متى علمنـا بعلة الشـيء، وبعلـة العلـة الموجبة لوجـوده، وعلمنا أنهـا علتـه، ولا يمكن أن يكـون مـن دونها. ومن البـيِّن الظاهر أن معـنى أن يعلم الشـيء هو هذا، وذلك أن الذي يعلم والذي لا يعلم كلاهما يزعمان أنهما قد علما الشـيء مـن قبـل العلم بعلته، سـوى أن الـذي لا يعلم يظـن أنه قد علـم بالعلة وليس ظنه بحق، والذي علمه على التحقيق فإنما علمه بالعلة»[1].

وأقول: ذكر أرسطو هنا أمرين:

الأول: إن العلم الحقيقي بالأشـياء إنما يكون عن طريق العلم بأسـبابها الذاتية التي أوجبتها.

الثـاني: إن العلـم الحقيقي هو الـذي لا يحتمل خلافه، وهو ما يسـمى باليقين المضاعف.

أما بالنسبة للإدعاء الأول، فلم يبيِّن لنا بنحو برهاني لميَّة هذه القاعدة الشريفة والعريقة وهي: «ذوات الأسـباب لا تعلم إلا بأسـبابها الذاتية»، بل لجأ للاستقراء الناقـص، واكتـفى بأن كل من يدعي علما بشـيء، يدعي أنه علمه من أسـبابه.

(١) نفس المصدر، ص١٧٩.

والأفضل أن نقول: إن العلم بعد الجهل يكون بسبب في التصديق يرجح أحد طرفي النقيض، والسبب إما ذاتي أو عرضي اتفاقي، والثاني - بالإضافة إلى تغيُّره - فهو ليس علما بالشيء لذاته، وإنما لغيره. والسبب الذاتي إما داخلي بالمادة - الجنس - والصورة - الفصل - ، أو خارجي بالعلة الفاعلية والغائية.

هذا بالنسبة لنظر أرسطو والمشهور في الأسباب الذاتية، أما بالنسبة لنا، فالأسباب الذاتية إما نفس ذات الموضوع، أو ذاتياته المقوِّمة، أو لوازمها الذاتية، فالعلم الحقيقي هو العلم بالأسباب الذاتية، سواء أكانت بوسط أم بغير وسط.

▪ **قال: «فإن كان معنى أن نعلم الشيء علما محققا بحسب ما تقدمنا ووضعنا: هو أن تكون مقدمات البراهين صوادق وأوائل غير ذات أوسط، وأن تكون أعرف من النتيجة، وأن تكون عللا، فإنها على هذا الوجه تكون مناسبة للأمر الذي يتبيَّن بها»[1].**

وأقول:

أولا: في بيانه لشرائط مقدمات البرهان ذكر منها أن تكون صادقة، ولم يبيِّن لنا معنى الصدق وملاكه بنحو مفصل وواضح كما ظهر في العصور اللاحقة وأصبح محلا للخلاف الكبير، مع كونها من المسائل التأسيسة المهمة والضرورية، وإن كان قد ذكر أن الصدق أن يكون ما هو خارج الذهن كما هو عليه في الذهن، وهو معنى مطابقة الواقع، أو أن العلم الحقيقي هو معرفة الشيء في نفسه من أسبابه الذاتية. ولكن يظل هذا غير كاف ولا يخلو من الغموض، وهذا ينبغي توضيحه بشكل تام حتى لايكون مثارا للشبهة بعد ذلك،

(١) نفس المصدر، ص١٨٣.

وتوضيحه ـ كما ذكرنا ـ في مبحث مواد القضايا في المنطق العام، والذي أهمله هناك، وقد شرحناه في شرائط مقدمات البرهان في الفصل الأول.

ثانيا: اشتراطه أن تكون المقدمات من قضايا لا وسط لها ليس تاما، بل أعم من أن تكون بيّنة لا وسط لها أو مبيَّنة بها، وتأويل ابن رشد ـ كعادته ـ لكلامه بحمله على البراهين البسيطة خلاف الظاهر.

ثالثا: أصرَّ ابن رشد على كون الأوسط علة للأكبر في نفسه، وليس علة للأكبر في الأصغر كما ظن ابن سينا، وادعى أن ذلك هو نظر أرسطو.

فلننقل الآن كلام ابن سينا في هذا الموضع، ومن بعده كلام ابن رشد، ثم نعلِّق عليه:

قال ابن سينا: «إن جميع ما هو سبب لوجود المطلوب: إما أن يكون سببا لنفس الحد الأكبر مع كونه سببا لوجوده للأصغر، أو لا يكون سببا لوجود الحد الأكبر في نفسه، لكن لوجوده للأصغر فقط»(١). وأضاف في موضع آخر: «وربما كان الأوسط في الوجود معلول الأكبر بالحقيقة، لكنه ليس معلول وجود الأكبر في الأصغر، بل إنه ـ وإن كان بالحقيقة معلولا للأكبر ـ فإنه يكون علة لوجود العلة في المعلول، فإنه لا يمتنع أن تكون العلة أولا موجودة لشيء، فيكون ذلك الشيء معلولا لها، ثم تكون العلة بتوسط ذلك المعلول لمعلولٍ آخر، فتكون هذه الواسطة معلولة في الوجود للأكبر، ولكنها علة لوجود علته في معلول آخر، وليس سواء أن يقول: «وجود الشيء»، وأن يقول: «وجود الشيء في شيء». ولا يتناقض أن يقول: «هذا معلول للشيء»، ثم يقول: «لكنه علة لوجود هذا الشيء في معلول

---

(١) ابن سينا، برهان الشفاء، ص٣٣.

آخـر»، فإن حركة النـار معلولة مثلا لطبيعتهـا، ثم قد تصير علـة لحصول طبيعتها عند الشـيء الذي حصلـت عنده ففعلـت فيه»[1].

وقـال ابـن رشـد: «فقولـه: «واجـب أن تكـون مقدمـات البرهـان علـلا»، أن يكـون الحد الأوسـط فيها علة للطرف الأعظـم، أعني: لوجود الأعظم نفسـه، لا علة لوجـوده في الأصغـر فقط كمـا يقول ابن سـينا»[2].

وأقـول: إن هـذا كلام غريب، وما يظهر من كلام أرسـطو هو كون المقدمة علة للنتيجـة، لا الأوسـط للأكبـر، فهـل إلى هذا الحد وصـل به الإفـراط في تعريف الأسـباب الذاتيـة والعلـل الأربـع، وتحـوَّل البحـث المنطـقي الذهني إلى فلسـفي خارجـي، وتحوَّلـت حـدود البراهـين العقليـة إلى أعيـان خارجية؟! وهل نسـي طبيعـة الحـد الأوسـط من حيث هـو كذلك، من كونه واسـطة في إثبـات الأكبر للأصغـر وهـو النتيجة، لأنـه لازم للأصغـر، والأكبـر لازم له، فيكـون لازم اللازم لازمـا، وذلـك في القيـاس مطلقـا، وبالتـالي واسـطة في ثبوته كذلـك في القياس البرهـاني؟ وبيان ابن سـينا واسـتدلاله في غايـة الوضوح.

- **قـال: «ويقال بالـذات أيضا على جميع المحمـولات المأخوذة موضوعاتها في حدودهـا، بمنزلة الاسـتقامة والانحنـاء الموجودين في الخـط، والفرد والزوج الموجودين في العدد»[3].**

وأقـول: هذا تعريـف العرض الذاتي في نفسـه، وهو صحيح ويشـمل دخول الموضـوع، أو أي جـزء مـن أجزائـه الذاتيـة المقوِّمة بـلا أي تبعيـض أو تقييد،

---

(1) نفس المصدر، ص٣٥.

(2) ابن رشد، شرح البرهان، ص١٨٦.

(3) نفس المصدر، ص٢٣٠.

سواء من الفصول أو الأجناس السفلى أو المتوسطة أو العليا، لأن ذلك مقتضى الحمل الذاتي لجوهر الموضوع، والضامن للوضوح والكلية والسنخية والضرورة، المحقِّقة للغرض من البرهان، وليس كما يزعم ابن رشد في ردِّه على الفارابي حيث قال: «الذاتي صنفان: إما أن يؤخذ في حدها الموضوع نفسه، و إما جنسه، أو جنس جنسه، ما لم يتعد ذلك الجنس المنظور فيه، أعني: جنس الصناعة التي فيها ذلك العرض الذاتي... وقد يظن أنه ليس من شرط الجنس المأخوذ في حد المحمول ألا يكون متعديا جنس الصناعة، أعني: ألا يكون جنس جنسها. وهو الذي يذهب إليه أبو نصر، فإنه يقول في كتابه: إن الأعراض الذاتية، منها ما هي أُول، وهي ما ينقسم بها جنس تلك الصناعة، ومنها غير أُول، وهي التي ينقسم بها جنس جنس تلك الصناعة، وهو غلط بيِّن»(1).

وأقول: هذا التقييد هو بداية التحريف لمعنى العرض الذاتي، وحصره في العرض الذاتي الأولي تقليدا للمعلم الأول، وخلطه بين شرائط مقدمات البرهان من حيث هو هو، وبين استعماله في العلوم منعا لتداخلها، وسيأتي التفصيل لاحقا. قال الفارابي: «وكل واحد من صنفي الذاتية التي تحمل على موضوعاتها حملا كليا، إما أوّل و إما غير أوّل. والمحمول الأوّل هو الذي لا يمكن أن يوجد محمولا على جنس موضوعه حملا كليا، مثل قولنا في المثلث: إن زواياه مساوية لقائمتين، فإن هذا هو محمول على المثلث حملا أوّلا، من قبل أنه ليس يمكن أن يحمل حملا كليا على جنس المثلث، فإنه لا يصدق أن نقول: كل شكل مسطح يحيط به أكثر من واحد مستقيم، فزواياه مساوية لقائمتين. والمحمول

(1) نفس المصدر، ص٢٢٠.

غير الأوّل هو الذي يوجد لجنس موضوعه وجودا كليا، مثل حملنا مساواة الزوايا لقائمتين على المتساوي الساقين، أو على المختلف الأضلاع»[1].

أقول: وهذا بيان واضح وصحيح في التفكيك بين الذاتي والأولي، وقد أكد ابن سينا على ذلك بقوله: «إن الذي هو بذاته يقال على وجوه، منها وجهان خاصان بالحمل والوضع، وهما المعتد بهما في كتاب «البرهان»، فيقال ذاتي من جهة، لكل شيء مقول على الشيء من طريق ما هو، وهو داخل في حده، حتى يكون سواء قلت: «ذاتي» أو قلت: «مقول من طريق ما هو»، وهو داخل في حده. وهذا هو جنس الشيء، وجنس جنسه، وفصله، وفصل جنسه، وحده، وكل مقوّمٍ لوجود الشيء، مثل الخط للمثلث، والنقطة للخط المتناهي من حيث هو متناهي»[2]. وأضاف أيضا: «ويقال الذي بذاته من جهة أخرى، فإنه إذا كان شي عارضا لشيء، وكان يؤخذ في حد العارض، إما المعروض له كالأنف في حد الفطوسة، والعدد في حد الزوج، والخط في حد الاستقامة والانحناء. أو موضوع المعروض له كالخارج بين المتوازيين لمساوي زواياه من جهة لقائمتين. أو جنس الموضوع المعروض له بالشرط الذي نذكر. فإن جميع ذلك يقال له: إنه عارِض ذاتي وعارض للشيء من طريق ما هو هو. فهذان هما اللذان يدخلان من المحمولات في البراهين»[3]. ثم قال: «واللواتي يؤخذ في حدها جنس موضوع المسألة، إن كان ذلك الجنس أعم من موضوع الصناعة، لم يستعمل في الصناعة على الوجه العام، بل خُصص بموضوع الصناعة، فيكون الضد المستعمل في الطبيعيات

(١) الفارابي، البرهان، ص٢٩.

(٢) ابن سينا، برهان الشفاء، ص٧٣.

(٣) نفس المصدر، ص٧٣.

مخصصا من جهة النظر فيه بما يكون طبيعيا، والمناسبة في المقادير مناسبة مقدارية، وفي العدد مناسبة عددية، تُجْعَل بحيث يدخل في حدها موضوع الصناعة. وأما ما خرج من موضوع الصناعة فلا يعتد به ولا يلتفت إليه ولا ينتفع به من حيث هو خارج. نعم، إن كان خارجا من موضوع المسئلة وليس خارجا من موضوع الصناعة فلا يؤخذ في حده موضوع المسئلة، بل جنسه وموضوعه وأمر أعم منه، ولكن لا بد من أن يؤخذ موضوع الصناعة في حده آخر الأمر، فهو مما يدخل في البرهان»[1]. ثم أشار إلى ما ورد في التحليلات الثانية بقوله: «وربما قيل على معنى أخص وأشد تحقيقا، فيُعنى به ما يعرض للشيء ويقال عليه لذاته ولما هو هو، لا لأجل أمر أعم منه، ولا لأجل أمر أخص منه. وحين استعمل على هذا المعنى في التعليم الأول فقد يتضمن شرط الأولية»[2].

وأما قول ابن رشد في تعليل كلام أرسطو في كون العوارض الذاتية المتقابلة، كالزوجية والفردية للعدد، أو الاستقامة والانحناء للخط، بأن ذلك بسبب الشعور بانحصارهما في جنس الموضوع، فغير صحيح، قال: «ولذلك متى لم نشعر بهذا الانحصار، لم يحصل عندنا أنها ذاتية، ولذلك متى وجدت أعراض لشيء ولم تكن منحصرة في جنس ذلك الشيء الذي حملت تلك الأعراض عليه، أو لم تكن خاصة بنفسه، فليست ذاتية لذلك الذي حملت عليه»[3]. بل أقول: هي عوارض ذاتية لكون الموضوع يستلزمها بذاته، وبالتالي يؤخذ في حدودها، فلا الانحصار دليل الذاتية، كالكاتب أو الطبيب للإنسان، ولا عدم الانحصار دليل عدم الذاتية،

---

(١) نفس المصدر، ص٧٤.

(٢) نفس المصدر، ص٧٥.

(٣) ابن رشد، شرح البرهان، ص٢٢٨.

كأجناس الموضوعات ولوازمها الذاتية، كالحيوان للإنسان والزوجية للأربعة، والمساواة لقائمتين للمثلث متساوي الأضلاع، وسيأتي تفصيله لاحقا.

■ **قال: «والمستعمل من أصناف ما بالذات في البرهان صنفان: المحمولات المأخوذة في حدود الموضوعات، والمحمولات المأخوذة موضوعاتها في حدودها، وهذه أيضا ضرورية وذاتية، من قبل أن وجودها لموضوعاتها من الاضطرار»**[1].

وأقول: هذا هو التعريف التام للمحمول الذاتي الذي اكتشفه بحق المعلم الأول كشرط أساسي في المقدمات البرهانية، وهو ما يميزها عن سائر الأقيسة الأخرى، ويستلزم في نفس الوقت ـ بناء على أصل الهوية ـ التلازم العقلي والضرورة المنطقية بين الحدود الثلاثة في مقدمات مطلق البرهان. ويا ليته قد اكتفى بهذا الاكتشاف العظيم في تحقيق الغرض من صناعة البرهان، في تحصيل العلم بالأشياء من أسبابها الذاتية بنحو كلي، ولم يفسر الأسباب الذاتية بالعلل الأربع، ويورط المتعلم في تفاصيل لا حصر لها ولا جدوى منها، ويجعل الصناعة في معرض الإشكالات والمؤاخذات، بخلطه بين البحث المنطقي والفلسفي، ويوقع نفسه هنا في تناقض واضح، حيث إن العلل الفاعلية والغائية الخارجية لا تؤخذ في حدود موضوعاتها الداخلية ولا العكس. وهذا التناقض قد التفت إليه الشارح الفاضل ابن رشد، ولكن تعصبه للمعلم الأول منعه من التسليم بذلك، فسارع ـ كعادته وكما يفعل رجال اللاهوت في تأويل النصوص الدينية عند ضيق الخناق ـ بتأويل كلام المعلم الأول، بتخصيصه بالبرهان المطلق دون أي قرينة، والتعريض بالمعلم الثاني أبو نصر الفارابي،

---

(1) نفس المصدر، ص٢٣٦.

قـال: «يعني بالبرهـان، البرهان المطلق، لا جميـع أصناف البراهين. فإن النسـبة التي بين السـبب الفاعـل قد تدخـل في الدلائل، وقد تدخـل في براهين الأسـباب فقط، ولذلـك من ظـن أن المحمولات في كل برهان هو أحد صنـفي هذا الحمل ـ كما يعطي ظاهـر كلام أبي نصـر في كتابه ـ فهو غالط. وذلك أن الأسـباب التي خارج الشـيء ليس تدخل في حدود الأشـياء إلا بالعرض، أعني: إذا اتفق أن يكون السـبب الفاعل موجودا في الشـيء، لا مفارقا له، مثل قيام الأرض في الكسـوف بين الشمس والقمر، فإنه سـبب فاعل وموجود مع الكسـوف نفسـه. وكذلك الغاية ليس تدخل في الحد إلا إذا جُهـل الفصـل فتقـام مقامـه. وبالجملة من يضـع أن كل واحد من الأسـباب الأربعة تؤخذ حدودا في البراهين المطلقة، ويضع أصناف الحمل البرهاني هو صنفان: أخـذ المحمـولات في حـدود الموضوعـات، وأخذ الموضوعـات في حـدود المحمولات، هو مناقض نفسه من غير أن يشعر. وقد يظن بأبي نصر أنه هكذا فعل»[1].

وأقول: من ناقض نفسـه هو أرسـطو وشـارحه وليس الفارابي، فليت شـعري هـل كون المحمول ذاتيـا للموضوع هو أمر مختص ببرهـان دون آخر؟ وهل حمل العلـل الخارجيـة على موضوعاتهـا هو حمـل ذاتي؟ وأما ما سماه بالأمـر الاتفاقي، مـن دخول العلـل الفاعلية أحيانـا في ماهية موضوعاتها كما في برهان خسـوف القمـر، فهـو الشـاهد المفضل الـذي ولع به أرسـطو، وكرّره أكثر من مرة كشـاهد برهـاني دائمـي في كتابـه، وكأنـه ليس هنـاك برهـان غيـره، واعتبره أهم شـاهد على ارتباط البرهان بالحد.

▪ قـال: «ويقـال: إن الكلي هو المحمـول على كل الموضـوع، وذاتي له، وبما هو

(١) نفس المصدر، ص٢٣٦.

أولا موجود له. وإذا كان الكلي هذه صفته، فهو ضروري للموضوع، ولا فرق بين هذا القول: إن هذا المحمول موجود للموضوع بذاته، وأنه موجود له أولا، وذلك أن النقطة موجودة للخط بذاتها والاستقامة أيضا. وهما أيضا مأخوذان في ماهيته، ومساواة زوايا المثلث لقائمتين هي ذاتية للمثلث ومأخوذة في ماهيته»[1].

وأقول: عاد هنا أرسطو ليصرّح بمساوقة المحمول الذاتي للأولي، وسماه أيضا بالحمل الكلي، ويؤكد على ذلك في مورد آخر بقوله:

- «فالكلي هو المحمول المقول على كل الموضوع وأولا... والمثلث المتساوي الساقين، وإن كانت زواياه الثلاث تساوي قائمتين، لكن ليس هذا المعنى موجودا له أولا بما هو متساوي الساقين، لكن هذا المعنى أولا للمثلث. فالأمر الذي مساواة الزوايا الثلاث لقائمتين يوجد له أولا، أو غير ذلك أي شيء كان، هذا المحمول كلي له، والبرهان المحقق هو الذي له قبل هذا المحمول. فأما الذي على الأشياء التي تحت هذا، بمنزلة وجود هذا المعنى للمتساوي الساقين، فليس هو على طريق الكلي من قبل أنه قد يفضل»[2].

ثم يؤكد مرة أخرى على ضرورة مساواة المحمول الذاتي الأولي لموضوعه، بحيث يوضع بوضعه ويرفع برفعه، مستشهدا بالمثلث النحاسي متساوي الساقين، حيث قال:

- «لكنا نبحث ونقول: أترى هذا المعنى لأي شيء هو كلي، للمثلث بما هو

(1) نفس المصدر، ص٢٢٩.

(2) نفس المصدر، ص٢٣٢.

مثلث، أو بما هو متساوي الساقين؟ وبالجملة، متى يعلم الشيء الذي هو أول له، والذي يقوم البرهان على أنه كلي له؟ فنقول: إن الشيء الذي إذا ارتفعت سائر الأشياء وبقي، بقي المحمول ببقائه، وإذا ارتفع ارتفع لذلك، يكون كليا بمنزلة المثلث المتساوي الساقين المعمول من نحاس، المحكوم عليه بأن زواياه الثلاث مساوية لقائمتين، فإنه إن رفعت منه أنه نحاس وأنه متساوي الساقين فإن المحمول يبقى ببقاء المثلث. إلا أنك متى رفعت منه أنه شكل وأنه ذو نهاية، لم يبق المحمول، غير أن ارتفاعه ليس هو من ارتفاع هذين فيحصل كليا له، فإذا كان هذا المعنى إنما هو كلي للمثلث، فبتوسطه يوجد البرهان في المثلث، والبرهان على طريق الكلي إنما هو له»[1].

وأقول: بطلان هذا الكلام يتضح من جهات متعددة:

١ـ كما بحثنا في كتاب القياس عن القياس بنحو عام، دون القياس الخاص في الصناعات الخمس، فكذلك ينبغي أن نبحث في كتاب البرهان عن البرهان بنحو عام، وليس عن البرهان الخاص في الرياضيات والطبيعيات وفروعهما.

٢ـ إن الغاية من البرهان هو العلم بالأشياء من طريق أسبابها الذاتية دون العرضية، وهي أعم من الجنس الذي يمثل أصل الذات، والفصل الذي يمثل خصوصيته.

٣ـ إن شرط الذاتية هو الشرط الأهم من ضمن شروط مقدمات

---

(١) نفس المصدر، ص٢٥٠.

البرهان، لضمان الوضوح والضرورة والكلية والإنتاج بالذات، ولا شك أنهما يتحققان بحمل مطلق الجنس والفصل ولوازمهما على حد سواء.

٤- إن الطبيعة الماهوية الصورية للقضية الحملية هي في ثبوت المحمول للموضوع لا العكس، وسور القضية هو دائما في جهة الموضوع المحكوم عليه، في قبال المحمول الحاكم، ولذلك كان من شروط البرهان أن تكون مقدماته كلية، بلحاظ أفراد الموضوع دون المحمول.

٥- إن شرط الضرورة المطلوب في العلم البرهاني يتحقق فقط عندما يوضع المحمول بوضع الموضوع، ولا ينفك عنه أصلا بنحو كلي، ولا علاقة للضرورة العلمية بأن يرتفع المحمول بارتفاع الموضوع، لأنه يتعلق بخصوصية الحمل الذاتي وأحد صوره الخاصة، لا بأصل الحمل الذاتي المطلوب في الضرورة العلمية في قبال الحمل العرضي.

٦- إن انتفاء المحمول بانتفاء جنس الموضوع المحمول عليه أولا، كانتفاء المساواة لقائمتين بانتفاء المثلث، لا يثبت أن المحمول ليس ذاتيا للمثلث المتساوي الأضلاع، لأنه بانتفاء المثلث فلن يبق هناك مثلث متساوي الأضلاع، لضرورة انتفاء الأخص بانتفاء الأعم. والأمر الغريب أن الشاهد الذي أورده أرسطو ينقض كلامه عندما أراد أن يبرر انتفاء المساواة لقائمتين بانتفاء الشكل، مع كونها غير ذاتية له، بأن ذلك لانتفاء المثلث بانتفاء جنسه وهو الشكل، وغفل عن أن نفس هذا الكلام ثابت في المثلث المتساوي الساقين!

٧- إن أرسطو وابن رشد - وكما ذكر ابن رشد نفسه - يقبلون أن يكون محمول المسائل البرهانية أعم من موضوع المسألة، أي غير أولي، بشرط

ألا يكـون أعم من موضـوع الصناعة، الأمر الذي يؤكد على أن شـرط الأوليـة ليـس له مدخليـة بالذات في المسـألة البرهانيـة، بل بالعرض منعا لتداخل العلوم.

والحاصل: إن شـرط الأولية الخاصة التي اشـترطها أرسطو لا علاقة له بشرط الضـرورة ولا الكلية ولا الذاتية في مقدمـات البرهان من حيث هو برهان، بل لأمر عارض عـلى البرهان في العلوم، حيث ينبغي تخصيص محمولات المسـائل الأعم مـن موضـوع العلـم بما لا يخرج عـن موضوع العلم منعـا لتداخل العلـوم، فهناك خلط بين المسـألة البرهانية مـن حيث هي برهانية، وبين كونها مسـألة موجودة في علم من العلوم.

وبهـذا البيـان تندفـع كل مبـررات ابـن رشـد للدفاع عـن مذهب أرسـطو، ولنستعرض ما قاله حول هذا الموضوع واختلافه مع أبو نصر الفارابي:

قـال: «قولـه: لا فـرق بـين قولنـا ذاتي وأولي، وذلـك في أحـد صنـفي المحمولات الذاتيـة، وهـو الصنـف الذي يؤخـذ المحمول فيه في حـد الموضوع. و إنمـا قال ذلك لأن هـذا الصنـف يجمع مع أنـه ذاتي أنه أول، مـن قبل أن الحد والفصل هذا شـأنه، أعـني: أنـه محمول على الشـيء من جهة ما هو ومن غير وسـط، وهـذا مما يدل على أنـه ليـس يدخل في هـذا الصنف الجنـس ولا حد الجنـس، وذلـك أن الجنس وحده ليـس ـ عـلى مذهبه ـ محمولا حملا أولا، بخـلاف ما يقوله أبو نصـر، أعني: أن الجنس عنـده هو محمول أول، وهـذا بخلاف الأمر في الصنف الثاني مـن المحمولات الذاتية، أعني: أن الأعراض الذاتية ليس معنى الذاتية فيها هو معنى الأول»[1].

---

(١) نفس المصدر، ص٢٣١.

وأقـول: هـا هو يصـرح بكون حمل الجنس عـلى النوع ليس أوليـا، وبالتالي لا يصلـح في مقدمـات البرهان، مع كونه ذاتيـا كليا ضروريا محققـا للعلم البرهاني!

ثم يقـول: «ومـن حمل الأول ها هنـا على الذي لا يحمل على جنـس الموضوع، كما فعـل أبـو نصر، فقد ظن فيمـا ليس بأول أنـه أول. وذلك أن الأول قد صرح أرسـطو فيـه أنه المحمول على الشـيء بما هو ذلك الشـيء»[1].

وأقـول: مـا ذهـب إليـه الفـارابي هـو نفس مـا ذهب إليـه ابن سـينا، حيث قـال: «والأعـراض الذاتيـة قد تكون خاصـة بالموضوع، مثـل مسـاواة زوايا المثلث لقائمتـين، فإنه ذاتي للمثلث ومسـاو له. وقـد يكون غير خاص وذاتيـا، وذلك مثل الـزوج، فإنـه عَـرَض ذاتي لمضروب الفـرد في الزوج، ولكـن غير خاص. أمـا أنه غير خـاص فهـو ظاهـر، وأما أنـه ذاتي فلأن العـدد ـ وهو جنـس ـ موضوعـه يؤخذ في حـده. والعـرض الذاتي الخـاص قد يكون مسـاويا، وقـد يكون أنقص من الشـيء عـلى الإطلاق. وأما المسـاوي فمثل مسـاواة الثـلاث لقائمتين، فإنه مسـاو للمثلث. وأمـا الأنقـص فمثل الزوج للعدد»[2]. لأن شـرط الأولية ليس من شـرائط مقدمات البرهـان في نفسـها، بل مـن حيث اسـتعمالها في العلوم لمنـع تداخلها.

أمـا قولـه بـأن الأول هـو الـذي يحمـل عـلى الشـيء بما هـو ذلك الشـيء، فلعمـري إن هـذا متحقـق في الجنـس ولوازمه، ويسـتحيل أن يكـون ذلك من بـاب الحمل بالعـرض كسـائر الأعـراض الغريبة.

ثم يواصـل اعتراضـه على الفـارابي بقوله: «وإذا كان هذا هكـذا، فكيف يقول أبـو نصـر في كتابـه: إن المحمـولات البرهانية منها مـا هو خاص، ومنهـا ما هو أول

(1) نفس المصدر، ص٢٣١.

(2) ابن سينا، برهان الشفاء، ص٨٦.

غيـر خـاص، ومنها مـا هو لا أول ولا خـاص. ولِمَ عدل ـ ليت شـعري ـ في كتابه عن طريقة أرسـطو في اشـتراط الحمـل الكلي في البراهـين، أعني: الذي يجمع الشـروط الثلاثة المتقدمة؟»[1].

ثم نجـده بعـد ذلك يـزداد في تعنته، ويرفـض تبرير أبو بكر بـن الصائغ «ابن باجـه» للجمـع بين قول أرسـطو والفـارابي ويقـول: «وأما أبـو بكر بـن الصائغ، فإنـه يقـول في جواب هـذا: إن قصد أرسـطو غير قصـد أبي نصر، وذلك أن أرسـطو لـما كان قصـده بالبراهين أن تكـون حـدودا بالقوة، اشـترط فيها هذا الشـرط، وأبو نصـر لـما نظـر في البرهان مـن حيث هو برهـان وبإطلاق خالف شـروط أرسـطو... فـكأن أرسـطو ـ عـلى مذهـب أبي بكر بـن الصائغ ـ أتى بالشـروط الـتي يكون بها البرهـان أفضـل وأتم، وسـكت عـن الضرورية، وأبـو نصر بالعكس عرف الشـروط الضروريـة، وسـكت عـن الـتي يكـون بهـا البرهـان أفضـل، وعلى هـذا فقـد يلزم أن يكـون كلا التعليمـين ناقصـا، وأن يكـون المفسـرون ـ عـلى كثرتهـم وجلالهم ـ قد أغفلوا هذا المعنى»[2].

وأقول: هذا مجرد استبعاد خطابي لا يغير من الواقع شيئا.

ثم يضيف أنه كان في السابق يتبنى رأي ابن باجه، ثم علم أن الحق في خلافه، قـال: «وأمـا أنـا، فاعتقـدت زمانـا طويلا أن الصـواب هـو الجمع بـين التعليمين، ثم إنّي لـما تبيّنـت غـرض البرهـان بمـا هـو برهـان وفحصـت عـن ذلـك، تبـيَّن لي أن الصواب والحق هو الذي فعل أرسطو، وأن الذي فعله أبو نصر خطأ»[3].

---

(1) ابن رشد، شرح البرهان، ص٢٤٥.

(2) نفس المصدر، ص٢٤٦.

(3) نفس المصدر، ص٢٤٦.

وأقول: ليت شعري، إن غرض البرهان يتحقق في نفسه ـ كما ذكرنا ـ دون شرط الأولية الذي يتعلق بالبرهان من حيث استعماله في العلوم، والبحث في كتاب البرهان هو بحث عن البرهان العام، بمادته العامة في جميع العلوم الحقيقية، وليس البرهان الخاص في الرياضيات والطبيعيات، والتي ينبغي أن تخصص محمولاتها بموضوعاتها كما ذكر ابن سينا. وأضيف إلى ذلك: إن المحمول الأولي في العلوم يمكن أن يكون أعم من موضوع المسألة، بشرط ألا يكون أعم من موضوع العلم.

- قال: «والسبب في ذلك، هو أن من رام أن يعلم الشيء علما محققا لا سبيل له إلا بالعلة، فيجب من ذلك أن يكون الحد الأكبر موجودا للأوسط بالذات، والأوسط للأصغر بالذات. و إذا كان الأمر على هذا، فغير ممكن أن ينقل البرهان من جنس إلى جنس آخر، مثل أن ينقل البرهان على أمر هندسي، فيستعمل في أمر عددي»[1].

وأقول: إنه وبناءا على ما تبناه أرسطو من ضرورة اختصاص محمولات المقدمات البرهانية بموضوعاتها، فلا معنى مطلقا لانتقال البرهان من علم إلى علم آخر مغاير له، لضرورة تمايز العلوم بموضوعاتها، سواء كان ذلك بنقل المقدمة الكبرى في علم إلى علم آخر، أو بنقل نتيجة علم لتكون مقدمة لعلم آخر. ولكن سنجد أن أرسطو قال بامتناع الأول وإمكان الثاني إذا كان العلم الثاني تحت الأول، وهو عين التناقض، والذي حاول ابن رشد كعادته تبريره كما سنرى. قال ابن رشد: «وفي هذا الذي قاله موضع فحص شديد وعويص

(١) نفس المصدر، ص٢٧٥.

كبير، وذلك أنه إما أن يعني بنقل البرهان من جنس إلى جنس، نقل مقدمته نفسها من صناعة إلى صناعة...»[1].

ثم قال: «وكذلك ليس يمكن أن يوجد عرض ذاتي لصناعتين مختلفتين بالموضوع، وذلك أن ذلك العَرَض الذاتي لا يخلو إما أن يؤخذ في حَده جنس الصناعة، أعني: موضوعها، أو جنس جنسها كما يقول أبو نصر، فإن كان المأخوذ في حده جنس الصناعة، فبيّنٌ أنه خاص بتلك الصناعة. وإن كان الذي يؤخذ في حده جنس جنس تلك الصناعة، فبيّنٌ أنه أول وذاتي لجنس جنس تلك الصناعة، وليس يعرف لتلك الطبيعة إلا بالعَرَض، أعني: التي فرضناها جنس الصناعة، أي من قبل وجوده للطبيعة التي هي أعم من جنس تلك الصناعة. وبالجملة، فتكون نسبته إلى جنس الصناعة مثل نسبة مساواة الزوايا لقائمتين للمثلث المتساوي الأضلاع أو المختلف الأضلاع، على ما بيّنه أرسطو من قبل»[2].

وأقول: قوله: إن البحث عميق وعويص... ليُموّه على التناقض الظاهر في كلام المعلم الأول كما سيأتي، لأنه بعد أن منع أخذ جنس جنس - طبيعة - موضوع العلم في حد العرض الذاتي، وانتقد الفارابي لتجويزه ذلك، نراه سيجوز ذلك بين العلم الأعلى والأدنى.

ثم أضاف بعد ذلك قوله: «فقد تبيَّن من هذا، أنه ليس يمكن أن ينقل البرهان من صناعة إلى صناعة، أعني: أن تنقل المقدمة الكبرى من صناعة إلى صناعة، أو المقدمتان أنفسهما. وأما أن يستعمل في إحداهما مقدمة كبرى ما كان في أخرى نتيجة، فإن ذلك ليس بممتنع على ما سيقوله أرسطو، وذلك

(١) نفس المصدر، ص٢٧٦.

(٢) نفس المصدر، ص٢٧٨.

في الصنائع التي بعضها تحت بعض، أعني: أن تستعمل الجزئية مقدمات كبرى هي في الكلية نتائج»[1].

وأقول: ليت شعري ما الفرق بين منع استعمال الكبرى من علم في علم آخر أو من العلم الأعلى في العلم الأدنى، وبين استعمال النتيجة؟ أليس ملاك المنع واحدا، وهو كون المحمول مأخوذا في حده جنس جنس الموضوع، وهو ثابت في كليهما، لأن الحد الأكبر مساو لموضوع العلم الأعلى بحسب الفرض، وبالتالي سيكون أعم من موضوع العلم الأدنى. فلننظر الآن ماذا يقول أرسطو؟

- قال أرسطو: «وإذا كان البرهان إنما يكون من الأشياء الذاتية والخاصة، فيجب أن يكون الحد الأوسط من الطبيعة نفسها، أو من الطبيعة التي هي أعلى، بأن لم يكن الوسط من الطبيعة نفسها، لكن من الطبيعة التي هي أعلى منها، بمنزلة الوسط التي تبين بها المطالب الموسيقية وهي من علم الأعداد. فإن كلا البرهانين ـ الأعلى والأسفل ـ يجريان مجرى واحد، ويختلفان من قِبَل أن الذي تحت يبيّن أن الشيء، وأما الذي هو فوق فيبيّن «لِمَ هو»، وذلك أن الوسط هو فيه علة قريبة. فقد بان وظهر على جميعها أنه غير ممكن أن يبرهن على أمر من الأمور على الإطلاق إلا من الأمور الذاتية والمبادىء التي تخص ذلك الأمر»[2].

قال ابن رشد شارحا لكلامه: «وقوله: «أو من الطبيعة التي هي أعلى منها»، يعني طبيعة موضوع الصناعة التي تتنزّل منزلة الجنس لموضوع الصناعة التي

---

(١) نفس المصدر، ص٢٧٨.

(٢) نفس المصدر، ص٢٩٤.

هي أخص منها. وينبغي أن تعلم أنه ليس يكون موضوع صناعة جنسا لموضوع صناعة أخرى، إلا بأن تكون الصناعة الأعلى تنظر في شيء ما مطلقا وتنظر فيه صناعة أخرى بتقييد، مثل صناعة العدد والموسيقى، فإن صناعة العدد تنظر في النسبة مطلقا، وصناعة الموسيقى تنظر في النسبة الصوتية العددية»[1].

وأقول: لعمري إن هذا هو التهافت بعينه، ألم يعتبر أرسطو حمل المساوي لقائمتين على المثلث المتساوي الساقين حمل بالعرض ووافقه ابن رشد على ذلك؟ هذا مع كون المثلث المتساوي الساقين نوعا حقيقيا تحت جنس المثلث، وهنا نراهما يعتبران حمل المحمولات الأولية الخاصة بالعلم الأعلى - وهو العدد - على موضوع العلم الأدنى - وهو الموسيقى - حملا بالذات، هذا مع كون موضوع الموسيقى في نفسه - وهو النغم - أجنبيا تماما عن موضوع علم العدد، وقد دخل تحته بالعرض، بسبب اقترانه بعرض غريب وهو النسبة التأليفية.

- قال أرسطو: «وصور الأشياء الفاسدة في الحد كصورتها في البرهان، وذلك أن الحد إما أن يكون مبدءا للبرهان، و إما أن يكون برهانا متغيرا في الوضع، و إما أن يكون نتيجة برهان»[2].

قال ابن رشد: «يريد حال الأشياء الفاسدة في أنه ليس لها حد كحالها في البرهان، أعني: إنه كما أنه ليس يقوم عليها برهان، كذلك ليس يكون لها حدود، ولما ذكر هذا أتى بالسبب في ذلك فقال: وذلك أن الحد إما أن يكون مبدءا للبرهان، و إما أن يكون برهانا متغيرا في الوضع، و إما أن يكون نتيجة برهان»[3].

---

(١) نفس المصدر، ص٢٩٤.

(٢) نفس المصدر، ص٢٨٩.

(٣) نفس المصدر، ص٢٨٩.

وأقـول: هذه مسـألة جديدة، في أنه لا حد للأشـياء الجزئية الفاسـدة. وقوله: إن الحـد كالبرهان لا يتعلق بالأشـخاص الفاسـدة، لأنه قد يكـون مبدأ برهان أو نتيجـة برهـان... فيـه أن الحد ليـس دائما هكذا كمـا يعترف هو بنفسـه، بل هو في بعـض المـوارد العرضيـة. والحق هـو أن عدم قيـام البرهان على الأشـخاص الفاسـدة هـو لانتفاء الحد عنهـا، وبالتالي انتفـاء المحمولات الذاتيـة، فلابرهان على الجزئيات الفاسدة لأنها لا حد لها، لا أنها لا حد لها لأنها لا برهان عليها، وكأن الحد مكتسب بالبرهان مطلقا، وهو على خلاف ما ذهب إليه هو نفسه.

- **قـال: «وقـد يخالـف البرهـان عـلى «أن الشـيء موجـود» للبرهـان «فلِمَ هـو موجـود»، إمـا أولا، فـي علم واحـد بعينه. وهـذا فعلى وجهـين، أحد الوجهـين هـو أن البرهـان عـلى أن الشـيء، يكـون من مقدمـات ذوات أوسـاط، وهـذا ليـس توجد فيـه العلـة القريبـة، والبرهان بِلِمَ الشـيء؟ يكـون بالعلـة القريبة»[1].**

وأقول: هنا شـرع أرسـطو ـ ولأول مرة ـ ببيان انقسام البرهان إلى «لِمّي» يكون الحد الأوسـط فيه علة للنتيجة، وسماه ابن رشـد ببرهان السـبب، و«إِنّي» يكون الأوسـط معلـولا للنتيجـة، وسماه ببرهـان الوجـود أو الدليل. ثم أضـاف إليه ابن رشـد ما سماه «البرهان المطلق»، أو برهان السـبب والوجود، الذي يكون الأوسط فيه علة سببية ووجودية للنتيجة، أو للأكبر في نفسه كما يدعي.

وهنا لنا وقفة مهمة مع المعلم الأول وشـارحه ابن رشـد، قد سـبق وأن أشـرنا إليها في مبحث شـرائط مقدمـات البرهان، فأقول:

---

(١) نفس المصدر، ص٣٤٧.

أولا: قـد ذكر أرسـطو ـ بحـق ـ أن العلم الحقيقي بالأشـياء هو الذي يكون عن طريق العلم بأسبابها الذاتية، ثم ذكر بعد ذلك في بحث شرائط مقدمات البرهان، ضـرورة أن تكون المحمـولات البرهانية ذاتية لموضوعاتهـا، وأن ذلك منحصر في صنفين: أن يؤخذ المحمول في حد الموضوع أو العكس، حيث قال: «والمسـتعمل مـن أصنـاف مـا بالـذات في البرهـان صنفـان: المحمـولات المأخـوذة في حـدود الموضوعـات، والمحمـولات المأخوذة موضوعاتهـا في حدودهـا»[1]. وكلامه ظاهر في حصر البرهان في هذين الصنفين، وقد حاول ابن رشـد ـ على عادته في التأويل والتبريـر، وبـلا أي وجـه أو قرينة ـ أن يحمل كلام أرسـطو هذا عـلى ما سماه هو بالبرهان المطلق، دون برهان السـبب وبرهان الوجود، حتى يسـوّغ دخول العلل الأربع في البرهان كما سيأتي.

ثانيا: نجد أرسـطو بعد ذلك، وكأنه قد نسـي ما قاله في العلم الحقيقي وصنفي المحمـولات البرهانية الذاتية، شـرع في تقسـيم البرهان إلى برهان سـبب وبرهان وجود، واعتبر أن الأسـباب الذاتية هي العلل الخارجية الأربع، واسـتمر على هذا المنـوال في جميع استشـهاداته إلى نهاية الكتاب، حيث نجده يقـول: «ولما كنا إنما نظـن أنَّا قـد علمنا متى علمنـا العلة، وكانت العلـل أربعـا»[2]، وتحولت العلاقات المنطقيـة بـين مقدمـات البرهـان ونتائجها، وكذلك بـين حدود البرهـان الثلاثة، وأيضـا بين العلـوم المختلفة، إلى علاقات وجودية خارجيـة بين العلل الخارجية ومعلولاتهـا، وتحولـت أكثـر المطالـب البرهانية المنطقيـة التحليليـة، إلى مطالب فلسـفية محضـة تبحث عـن العلل الأربع، وانقسـاماتها إلى علل قريبـة وبعيدة،

---

(١) نفس المصدر، ص٢٣٦.

(٢) بدوي، منطق أرسطو، ج٢، ص٤٥٠.

وأنحـاء معيـة العلـل لمعلولاتها، وجـواز أن تكـون علة واحـدة لمعلـولات كثيرة، أو تعاقب العلل الكثيرة على معلول واحد!

ثالثا: بعد أن تورط أرسـطو في التفسـير الخاطئ للأسـباب الذاتية، نجده قد عجز عن الإتيان بشـاهد واحد لتوسـيط العلل الفاعلية والغائية، بنحو يسـتوفي شـرائط البرهـان الـتي ذكرها في البدايـة من الكليـة والذاتية، ونراه قد استشـهد بشـواهد حسـية جزئية شـخصية متغيرة، لا كلية ولا ذاتية. والسبب في كل ذلك واضـح، وهـو أن العلـل الخارجية أعـراض غريبة عـلى موضوعاتهـا، فلا يمكن أن تكون ذاتية، وبالتالي لا يمكن أن تكون كلية برهانية.

وقد التفت ابن سـينا وتنبَّه لذلك الأمر الغريب في التعليم الأول، والمؤسف أنه بدلا من أن ينقده نراه ـ خشـية شـق عصا الجماعة على طريقة الفقهاء ـ يحمله على المسـامحة، من باب تيسـير الأمر للمتعلم، وكأن المتعلم الذي وصل إلى ذروة الصناعـة العقليـة في البرهـان ما زال يحبـوا وعقله في عينيه، حيـث نجده يقول: «وبعـد هذا كله فيجب أن يعلم أنه لا يكفي في اليقين التام الدائم، أن يكون الأوسـط علـة لوجـود الأكبـر في الأصغر فقـط، وأن يعلـم أن أكثـر الأمثلة المـوردة في التعليم الأول، المقتصرة على هذا القدر، إنما أوردت على سـبيل المسـامحة، مثل حال الشـجر وعرض ورقها وجفاف الرطوبة والانتثار، وحال القمر وسـتر الأرض والكسوف، وذلك لأنـه إذا كان الأوسـط ليـس دائم الوجـود للأصغر، فإنـه لا يجب أن يـدوم ما يوجبه ومـا هو علة لـه، وإن كان علـة فيكون ما يفيده مـن اليقين إنما يفيـده وقتا ما»[1].

رابعـا: إنـه ومن وجهة نظري أن السـبب الذي أوقع المعلـم الأول ـ مع جلالة شـأنه ـ في هـذا التفسـير الخاطئ للأسـباب الذاتيـة، هو عدم تحقيقـه في تلك

(١) ابن سينا، برهان الشفاء، ص٤٣.

المرحلة التأسيسية البدائية لمبحث ملاك صدق القضايا، ومعرفة مطابقة القضية لنفس الأمر، وهي ذروة سنام المباحث العقلية المنطقية في الأزمنة المتأخرة عنه بقرون، فظن أنه بما أن ما يميز القياس البرهاني عن سائر الأقيسة هو كون حده الأوسط واسطة في الإثبات التصديق والثبوت الواقعي معا، فينبغي إذاً أن يكون التلازم الواقعي بين المقدمات البرهانية ونتائجها مطابقا لما هو في الطبيعة والوجود الخارجي، وهو منحصر في العلل الأربع ومعلولاتها. وهو ما يظهر من كلماته وكلمات شارحه ابن رشد، من ضرورة أن تجري صناعة البرهان كما هي عليه في الطبيعة، وهذا ما أوقع أرسطو في هذه الازدواجية، بين شرائط مقدمات البرهان العقلية الكلية الذاتية المنطقية، والقول بالأسباب الخارجية الجزئية الغريبة، وهو نفس السبب الذي اضطر ابن رشد إلى أن يجعل شرائط البرهان الكلية الذاتية مختصة بما سماه بالبرهان المطلق أو البرهان الحقيقي، الذي لم يذكره أرسطو بوضوح، وجعل الأسباب الخارجية متعلقة فقط ـ وبشكل استثنائي ـ ببرهان السبب والوجود، مع كونهما قطب الرحى للكتاب الذي تدور حولهما جل مباحثه العلمية. وليت شعري كيف يبقى معنى للبرهان بعد سلب شرطي الكلية والذاتية عنه؟

خامسا: بناءا على حققناه وذكرناه، من أن ملاك صدق القضية ومطابقتها للواقع ونفس الأمر هو ثبوت محمولها لموضوعها في نفسه بلا تعمُّل عقلي، وأن معرفة ذلك يكون إما بالتحليل العقلي لطرفي القضية ومشاهدة تضمن أحد طرفيها للآخر، وبالتالي ثبوته لنفسه في نفسه بناءا على أصل الهوية، وهو البرهان التحليلي الشائع في المنطق والرياضيات والفلسفة الأولى. وإما بمشاهدة تكرار ثبوت المحمول لموضوع القضية تحت ظروف مختلفة لإحراز

العلاقة الذاتية بينهما بناءا على أصل السببية، كما في البرهان التجريبي الشائع في الطبيعيات والكيمياء.

سادسا: بناءا على ما تقدم، يتجلي لنا بكل وضوح أن العلم الحقيقي بالأسباب الذاتية هو العلم بالتلازم العقلي التحليلي أو التجريبي بين موضوع القضية ومحمولها. أما العلل الخارجية، من الفاعلية والغائية، فهي لا تدخل في حد موضوعاتها ولا تدخل موضوعاتها في حدها في البراهين التحليلية. وأما العلل الداخلية من المادة والصورة، فما يدخل منها أو فيها في البراهين التحليلية هو ما ينتزع منهما من الأجناس والفصول ولوازمهما، التي هي أولا وبالذات للبسائط الخارجية، وثانيا وبالتبع للمركبات منها، حيث إنه لا يمكن ـ بما هما جزءان ـ حمل أحدهما على الآخر، ولا على المركب منهما.

أما البراهين التجريبية للموضوعات المادية المحسوسة، فهي تستكشف العلاقة بين العلل ومعلولاتها في الخارج، ولكن ما يمكن أن يدخل منها في القياس البرهاني الكلي الذاتي هي العلة المادية والصورية الداخلية فقط، ومن حيث هي مفاهيم كلية أي «لابشرط»، من أجناس وفصول ولوازمها، لا من حيث هي موجودات خارجية «بشرط لا». وأما العلل الخارجية فلا محل لها ـ كما ذكرنا ـ في البراهين العقلية الكلية الذاتية.

سابعا: يتبين من كل ما تقدم السرُ في كون العلم الحقيقي الصادق والثابت بالأشياء هو العلم بأسبابها الذاتية، وأن الشرط الأساسي لمقدمات البرهان مطلقا هو ذاتية المحمولات لموضوعاتها، وهو الشرط الذي تنبعث منه سائر الشرائط البرهانية من الكلية والضرورية.

■ **قال أرسطو: «والوجه الآخر هو البرهان على أن الشيء موجود، و إن**

كان من مقدمات غير ذوات أوساط، سوى أن الوسط يكون فيه من المعلولات المتعاكسة على عللها بالتساوي، أو تكون بأشياء هي أعرف، وذلك أن البرهان على «أن الشيء» ليس بشيء يمنع من أن يكون من المعلولات التي هي أعرف من عللها، أو من المؤثرات التي هي منعكسة على عللها بالتساوي، بمنزلة البرهان على أن الكواكب المتحيرة قريبة منا، من قبل أنها لا تلمع»[1].

وأقول: بعد أن قسم البرهان إلى إِن ولِم، وقال إن برهان «الإِن» قد يكون من مقدمات ذات وسط وهي علل بعيدة، ويكون برهان «اللِم» من العلل القريبة. يشير هنا إلى الوجه الآخر، وهو كون برهان «الإِن» الوجودي من مقدمات غير ذات أوساط، وينعكس الوسط الأعرف فيها على العلة بالتساوي.

- **ثم قال: «وقد يمكن أن نجعل الحد الأوسط محمولا، فيكون عند ذلك برهان بـ «لِمَ». والمحمول وسطا... ويكون هذا برهانا بـ «لِمَ هو»، لأن الوسط فيه علة قريبة»[2].**

وأقول: وفي هذه الحالة التي ينعكس فيها الأوسط، المعلول في برهان «الإِن»، على الحد الأكبر الذي هو العلة، فإذا انعكس في هذه الحالة يصبح بنفسه برهان «لِمَ»، وهو ما سماه ابن رشد برهان السبب.

- **ثم قال: «وأما البراهين التي أوساطها معلولات هي أعرف، وليس ينعكس بالتساوي، فهي براهين على «أن الشيء» وأما على «لِمَ هو» فلا»[3].**

---

(١) ابن رشد، شرح البرهان، ص٣٥١.

(٢) نفس المصدر، ص٣٥٤.

(٣) نفس المصدر، ص٣٥٥.

وأقول: يعني أن البرهان الإِني، إن كان الأوسط المعلول فيه أعم من العلة، فلن ينعكس عليها، وبالتالي فلا يكون منه برهان «اللِم».

وقد لخص ابن رشد هذه الأحوال الثلاثة لبرهان الإِن واللِم بشكل أجلى وأشمل بقوله: «وذلك أن اللزوم في هذا الباب بين المتقدم والمتأخر، والعلة والمعلول، يوجد على ثلاثة أنحاء: إما أن يلزم كل واحد منهما صاحبه لزوما متساويا، وهذا إذا كان المعلول أعرف عندنا من العلة ائتلف فيه برهان وجود فقط، ثم قد يمكن أن نأخذ العلة فنبرهن بها سبب وجود المعلول للموضوع، فيكون هنالك برهان سبب فقط... وأما النحو الثاني من اللزوم، فهو أن يلزم المتأخر عن المتقدم، أعني: المعلول عن العلة، وليس ينعكس الأمر، وهذا الصنف ليس يتأتى فيه إلا برهان مطلق، وذلك إذا كانت العلة أعرف، وإن لم تكن أعرف لم يتأت هنالك برهان أصلا... وأما النحو الثالث من اللزوم فهو عكس هذا، وهو أن يكون المتقدم يلزم عن المتأخر، أعني: العلة عن المعلول، ولا ينعكس، وهذا إنما يتصور فيه برهان دليل فقط»(١).

وأقول: خلاصة كلامه بترتيب أفضل:

إن قيام البرهان يتصور على ثلاثة أنحاء: إذا كانت العلة أعرف عندنا من المعلول، فليس هناك إلا برهان مطلق. وإن كان المعلول أعرف عندنا من العلة، فيكون برهان إن. وله حالتان: إما أن ينعكس على علته بالتساوي، وبعد الانعكاس يصبح برهان «لِم» فقط. وأما إن كان أعم فلا ينعكس، ويبقى برهان «إِن» فقط.

وفي كل هذا الكلام نظر:

أولا: لا يمكن اعتبار ما يسمى ببرهان «الإِن» برهانا للأسباب التالية:

---

(١) نفس المصدر، ص٣٥٢.

١ـ البرهان هو الذي يُحصِّل لنا العلم الحقيقي بالأشياء عن طريق أسبابها الذاتية، لا العلم بالأسباب الذاتية عن طريق معلولاتها.

٢ـ الانتقال من المعلول إلى العلة: إما بنحو جزئي، كالانتقال من هذا المعلول إلى هذه العلة، لسبق معرفتي بصدور هذا المعلول عن هذه العلة، كمن سبق وأن شاهد دخانا يخرج من النار، فعندما يشاهد دخانا ينتقل إلى وجود النار، والحال أن البرهان لا يجري في الجزئيات الشخصية، كسائر الشواهد التي أوردها المعلم الأول في كتابه. وإما أن يكون الانتقال بنحو كلي، وهذا لا يكون إلا بالاستقراء أو التجربة، بمشاهدة تكرار ثبوت الأثر لجزئيات الموضوع المتماثلة. أما الاستقراء فلا يفيد إلا الظن، ويصلح للأقيسة الجدلية دون البرهانية. وأما التجربة فهي مما لم يتعرض له المعلم الأول بالتحقيق أصلا، في أي بحث مستقل في التعليم الأول، لا في المنطق العام، ولا في التحليلات الثانية، ومن الواضح أن أحكامها وصلاحيتها العلمية وحدودها المعرفية لم تكن واضحة عنده مع استعماله إياها في الطبيعيات.

والغريب أننا نجد ابن رشد يعتبر برهان «الإِن» برهانا، ولكن أقل مرتبة من البرهان المطلق، وفي رده على ابن سينا ـ الذي أنكر بحق ما يسمى ببرهان «الإِن» ـ نراه يسعى لبيان هذا الانتقال الكلي من المعلول إلى العلة بالاستقراء، عن طريق ما سماه بالشعور، بانحصار المعلول في موضوعه أو جنس موضوعه، حيث قال: **«وهذه القسمة للبراهين هي أمر معلوم بنفسه، مجمع عليه عند أهل هذه الصناعة، إلا ابن سينا، فإنه أنكر برهان الوجود، وزعم أنه برهان غير صحيح،**

واعتمد في رد ذلك بأن قال: إن الأمور المتأخرة عن الأمور المتقدمة المركبة، ليس يوقف على كونها ذاتية للأمور المتقدمة، إلا إذا وقف على السبب الذي مِنْ قبله وُجد المتأخر عن المتقدم... ويقول: إنه متى لم يشعر بهذا المعنى في حمل الأعراض على موضوعاتها، لم يكن فرق عندنا بين المقدمات التي تؤلف من الأعراض الذاتية، أعني: التي محمولاتها أعراض ذاتية، وبين المقدمات التي تؤلف من الأعراض التي شوهد بالحس أنها في جميع الموضوع، من غير أن يشعر بالنسبة بينها وبين الموضوع. مثال ذلك قولنا: كل غراب أسود، وكل ثلج أبيض، فإن هذه الأعراض ليست ذاتية ولا ضرورية، إذ كان لا يمتنع أن يوجد غراب أبيض، وأمثال ذلك: لو نشأ إنسان في بلاد ليس فيها أسود ولا سمع به، لقد كان يقطع بمثل هذا القطع أن كل إنسان أبيض. فإذا كان الاستقراء غير كافٍ في كون العرض ضروريا لموضوعه، فباضطرارٍ ما يجب ألا يوقف على العرض أنه ذاتي للموضوع ما لم نقف على سببه، وما كان سببه هو المطلوب، أعني: أنه مجهول، لزم ألا تكون مقدمات الدلائل ذاتية، و إذا لم تكن ذاتية لم تكن براهين. وكذلك يشبه أن يقال في الصنف منها الذي يأتلف من الأسباب البعيدة»[1].

وأقول: وقد أكد ابن سينا في كلام آخر عقم برهان الوجود بقوله: «وكذلك لو قال قائل: إن كل إنسان ضحاك، وكل ضحاك ناطق، فلا يجب من هذا أن يتيقن أن كل إنسان ناطق، بحيث لا يجوز أن يصدق فيه إمكان نقيض هذا، وذلك لأن الضحك، أي القوة الضحكية،

(١) نفس المصدر، ص٣٤٨.

لما كانت معلولة لقوة النطق، فما لم يعلم وجوب قوة النطق أولا للناس ووجوب اتباع قوة الضحك لقوة النطق، لم يجب أن يتيقن أنه لا يمكن أن يوجد إنسان ليست له قوة الضحك، إلا أن يوجد في ذلك بالحس، والحس لا يمنع الخلاف فيما لم يحس أو يوجد بالتجربة»(١).

إلى هنا نجد أن ابن سينا قد استوفى الكلام في رده للبرهان الإني، وأنه لا يمكن إثبات ذاتية الأثر للموضوع، وأنه من عوارضه الذاتية بمجرد الاستقراء، ولكن نجد ابن رشد ـ مع تسليمه بسقوط برهان «الإن» عن مرتبة البرهان المطلق ـ يسعى لتبرير هذا الانتقال ردا على ابن سينا بقوله: «أما أن التصديق الذي يكون وجود العرض الذاتي لموضوعه من قبل السبب الخاص به، هو أتم تصديقا من التصديق بالعرض الذاتي الذي يوجد للموضوع من قبل طبيعة الموضوع، فذلك أمر واجب. وأما أننا لا نشعر بكون العرض ذاتيا للموضوع إلا متى شعرنا بسبب وجوده في ذلك الموضوع، فذلك أمر غير صحيح، بل قد نشعر بكون العرض ذاتيا من انحصاره في طبيعة الموضوع، وذلك إما في الموضوع نفسه، و إما في جنسه الذاتي... وهذا هو الفرق بين المقدمات الذاتية والاستقرائية، أعني: أنه متى لم يشعر الذهن بضرورة أخذ الموضوع في حد العرض، كانت المقدمة استقرائية، ولم يؤمن أن يوجد موضوعها في وقت ما خاليا من ذلك العرض. ولكن ـ كما قلنا ـ اليقين بذلك هو دون اليقين الذي يحصل من قبل شعورنا بنسبه في ذلك الموضوع، ومن قبل هذا، صارت براهين الدلائل أنقص في التصديق

(١) ابن سينا، برهان الشفاء، ص٣٧.

بالوجود من البراهين. لكن وإن كانت أنقص منها، فليس النقصان العارض لها مما يخرجها أن تكون من جنس البراهين، وإنما لم نقل: إن سواد الغراب ذاتي للغراب، ولا بياض الققنس للققنس، من قبل أنه ليس السواد محصورا في طبيعة الغراب، ولا في جنسه القريب الذي هو الحيوان. ولو كان محصورا في جنسه، لكان من الأعراض الذاتية له، ولقطعت النفس أن كل غراب أسود ولا بد... فابن سينا إنما غلطه ما وجد بين اليقينين من التفاوت، أعني: الذي يكون من قبل الشعور بوجود العرض الذاتي للموضوع من قبل سببه، ويوجد له من قبل انحصاره في الموضوع، فظنّ أن انحصاره في الموضوع ليس يفيد يقينا، وأنه لا فرق بينه وبين المقدمات الاستقرائية التي تستوفى فيها جميع أنواع الموضوع من غير أن يشعر الذهن بالنسبة الذاتية بينهما، بل نقول: إن الذهن لا يقطع بأن العرض محصور في طبيعة الموضوع، إلا وقد نشك أن هنالك شيئا هو السبب في انحصار ذلك العَرَض في ذلك الموضوع، وإن كان بعد لم يقف عليه ما هو، ولذلك يطلب معرفته بسببه»[1].

وأقول: إنما نقلنا كلامه بطوله لأهمية البحث، وفيه:

I. إنه لا تشكيك في اليقين، ولا واسطة بين الإثبات والنفي، فبرهان «الإن» إما أن يفيد اليقين أو لا.

II. إن الشعور بالانحصار، إما أن يبتني على مبررات علمية موضوعية، كأصل السببية والسنخية فيكون برهانيا، كما في التجربة العلمية التي لم يذكرها أرسطو. وإما أن يبقى مجرد شعور

---

(١) ابن رشد، شرح البرهان، ص٣٤٩.

ذاتي نسـبي متغير. ثم إن انحصار الأثر لا يسـتلزم كونه ذاتيا، بل قد يكون عرضا غريبا خاصا لموضوعه، كالكتابة للإنسـان، كما أن عدم انحصاره لا ينفي كونه ذاتيا لموضوعه كما شـرحنا سـابقا، كالزوجية للأربعة والمساواة لقائمتين للمثلث متساوي الأضلاع.

ثانيا: إن ما أشـار إليه أرسـطو وسماه ابن رشـد ببرهان السبب فقط، الحاصل مـن انعـكاس الحد الأوسـط المعلـول والمسـاوي للأكبـر، إن كان الأوسـط فيه مجـرد سـبب لا غير، وليـس موجدا للنتيجـة، فهو ليس بقياس فضـلا عن كونه برهانـا، وإن كان سـببا وموجدا، فهـو برهان مطلق وليس برهان السـبب.

فقـد تحصَّل مما تقدم: إنه لا معنى لهذا التقسـيم الثلاثي المذكور للبرهان إلى لِمَ وإِن ومطلق، على أسـاس العلـل الأربع الوجودية، وإن الحق هـو ما ذكرناه، من تقسيم البرهان إلى تحليلي قائم على أصل الهوية، وتجربي قائم على أصل السببية والسنخية، وهذا هو سبيل العلم لا غير.

▪ قـال: «ويظهـر أنَّـا عندمـا نفقد حسـا من حواسـنا، أنـه يلـزم بذلك من الاضطـرار أن نفقـد علما من علومنـا ولا يمكننا إدراكه، مـن قبل أن جميع مـا نعلمه ليس يخلـو أن يكون إمـا بالاسـتقراء و إما بالبرهـان، والبرهان إنمـا يـتم مـن مقدمـات كليـة، وأمـا الاسـتقراء فإنما يكـون مـن الجزئي، والمقدمـات الكليـة لا طريـق لنـا إلى إظهارها والعلـم بها إلا بالاسـتقراء»[1].

وأقـول: كلام في ظاهـره غريب ومسـتهجن، ويخالف ما يعتقده هو وما سـبق وأن شـرحه بالفعل، وما سـيذكره لاحقا أيضا، من أن الحس لا يفيد علما، فقوله: مـن فَقَـدَ حسـا فَقَـدَ علمـا، وأن العلم إمـا بالاسـتقراء أو البرهـان، وأن البرهان

(١) ابن رشد، شرح البرهان، ص٤١٤.

يفتقر للكليات، وهي تكتسب بالاستقراء، فلا علم لنا إلا بالاستقراء، وأن الكبرى استقرائية، هو كلام في ظاهره باطل.

وقد حاول ابن رشد ـ عبثا كعادته ـ الدفاع عنه بتخصيص كلامه بالمعقولات المحسوسة، وحمل انتزاع البديهيات العقلية، مثل الكل أعظم من الجزء، ومساوي المساوي مساو، حمل ذلك على الحس المشترك الذي لا نعلم متى وأين انتزعناه، ورفض بشدة أن تكون هناك معقولات غير حسية، حيث قال: «وهذا الذي قاله ليس في شيء منه شَك، إلا ما قال من أن كل مقدمة كلية فإنها تحصل بالاستقراء، فإن المقدمات الأول قد قيل إنها صنفان: صنف يحصل بالاستقراء، وصنف يحصل لنا بالطبع من غير أن ندري متى حصل لنا، ولا من أين حصل. فهذه المقدمات قد يظن بها أنها لا تحتاج إلى الاستقراء، و إذا لم تحتج إلى الاستقراء، لم تحتج إلى الحس. لكن قد يظهر من أمر هذه المقدمات أنها إنما تكون في المحسوسات المشتركة، مثل أن الكل أعظم من الجزء، وأن المساوية لشيء واحد متساوية، ولهذا السبب كانت حاصلة لنا من أول الأمر، لوجود المحسوسات المشتركة في كل ما تقع عليه حواسنا. ولما كانت حاصلة لنا منذ الصبا، لم نذكر متى حصلت لنا، ولا كيف حصلت، وهي لا شك حاصلة لنا عن المحسوسات»[1].

وأقول:

أولا: لا شك أن الحس هو المبدأ الأول لمعلوماتنا، التي تمثل المواد الخام لما سيعمل عليه العقل، أما انتزاع المعقولات الكلية الأولى بالتجريد العقلي، وانتزاع المعقولات الثانية منها بالنظر إلى أنحاء وجودها، واكتساب الحدود والبراهين التجريدية الفلسفية بالتحليل والتركيب العقليين، فلا علاقة لها بالحس

---

(١) نفس المصدر، ص٤١٦.

أصلا. وأما قوله بأن كل مقدمة كلية فلا تعلم إلا بالاستقراء، فإنه يخالف بالضرورة ما تكرر منه، من أن العلم الحقيقي الكلي بالأشياء لا يكون إلا عن طريق أسبابها الذاتية، وأن علمية المقدمات البرهانية إنما تتحقق بالتحليل العقلي لطرفيها المتضمن أحدهما للآخر.

ثانيا: إن رجوع كل الكليات إلى الاستقراء يرسخ شبهة دورية القياس المشهورة، لسبق العلم بالنتيجة الجزئية المحسوسة على الكبرى الكلية المكتسبة منها، وربما يكون منشؤها من هنا.

ثالثا: إن ما ذهب إليه ابن رشد من رجوع الأوليات العقلية تامة التجرد إلى المحسوسات المشتركة، ومجهولية كيفية انتزاعها، أمر غريب ومستهجن للغاية. وأما قوله بأن المبادئ الأولى إما مكتسبة بالطبع أو بالاستقراء، فقد اقتبسه بنفسه من الفارابي في مقدمة كتابه في المنطق، فلنذهب إلى هناك لنرى ما قال أبو نصر، قال: «فالمقدمات الكلية التي بها يحصل اليقين الضروري لا عن قياس صنفان: أحدهما الحاصل بالطباع، والثاني الحاصل بالتجربة. والحاصل بالطباع هو الذي حصل لنا اليقين به من غير أن نعلم من أين حصل ولا كيف حصل، ومن غير أن نكون شعرنا في وقت من الأوقات أن كنا جاهلين به، ولا نكون قد تشوّقنا معرفته، ولا جعلناه مطلوبا أصلا في وقت من الأوقات، بل نجد أنفسنا كأنها فطرت عليه من أول كوننا وكأنه غريزي لنا لم نخلُ منه. وهذه تسمى المقدمات الأول الطبيعة للإنسان»(١).

أقول: هذا في ظاهره أمر غريب جدا من المعلم الثاني، والأغرب هو محاولته إثبات الحجية الذاتية لهذه المبادئ العقلية الأولى، باستقراء أن كل من حاول أن يستدل عليها فهو يعتمد عليها، فيقول: «وظاهر أنّا إنما نصل إلى اليقين بجهة

---

(١) فخري، ماجد، المنطق عند الفارابي، ص٢٣.

وقوعها عن قياسات تؤلَّف عن أمثال هذه المقدمات، فإن كانت هذه لا تصح أو تعرف من أين وقعت المعرفة بها وكيف وقعت؟ لم يمكن أن نستعملها في تبيين شيء أصلا، وجهات وقوعها إن كانت لا تعرف إلا بهذه، وهذه لا يمكن أن تستعمل في بيانها، لزم أن لا يوصل إلى معرفة شيء أصلا. ولذلك غلط من ألزم النظر في جهات حصول هذه المقدمات في المنطق»[1]. وقد غفل عن أن السفسطائي له أن يتمسك بهذا الكلام كدليل على امتناع المعرفة العلمية ويلتزم بلوازمه.

وأما كلامه عن اكتسابها بالتجربة، فلا يقل غرابة عن قوله باكتسابها بالطبع الغريزي، حيث لم يبيّن لنا ملاك حجيتها في تحصيل اليقين، حيث يقول: «وأما الحاصل بالتجربة، هي المقدمات الكلية التي يتيقن بها هذا التيقن عن تعمد منا للإحساس بجزئياتها، إما قليل منها و إما كثير، فإن التجربة هي أن نتصفح جزئيات المقدمات الكلية، هل محمولها في واحد واحد منها، ونتتبعه في جميعها أو في أكثرها، إلى أن يحصل لنا اليقين الضروري، فإن ذلك الحكم حكم على جميع ذلك النوع... وهي شبيهة بالاستقراء، غير أن الفرق بينها وبين الاستقراء أن الاستقراء، هو ما لم يحصل عنه اليقين الضروري بالحكم الكلي، والتجربة هي ما حصل عنها اليقين بالحكم الكلي. وكثير من الناس يبدلون كل واحد من هذين الاسمين بدل الآخر، إلا أنّا نحن لا نبالي كيف جرت العبارة عن هذين المعنيين، ونبيّن أيضا أن النفس ليست تقتصر في هذه على مقدار ما يتصفح منها، بل تحكم بعد التصفح بحكم عام يشمل ما قد تصفح وما لم يتصفح. وأما من أين يحصل لها بعقب هذا التصفح هذا الحكم العام، فذلك، كما قلنا، ينبغي أن يرجأ

---

(1) نفس المصدر، ص٢٣.

أمـره. إذ لم يكـن في معرفتـه غنـاء في اليقـين الكائن بـه، ولا الجهل به يزيـد اليقين بالمقدمـات أو ينقصـه، أو يعوقنـا عـن اسـتعمالها. ولنسـمِّ هـذه المقدمـات أوائل اليقين»[1].

أقـول: قولـه باسـتعمال مصطلح الاسـتقراء بدلا مـن التجربة، هو إشـارة إلى المعلم الأول وشراحه الذين لم يستعملوا إلا مصطلح الاستقراء، دائما أو في الغالب، بـدلا مـن التجربـة، مما أوهـم الفلاسـفة المحدثـون التجريبيون في الغـرب، مثل بيكون ولوك، بأنهم هم الذين اكتشفوا المنهج العلمي التجريبي.

والغريـب مـن الفـارابي أيضـا، بالإضافـة إلى عـدم بيانـه للحجيـة المعرفية للتجربـة، واكتفائه باليقـين الذاتي دون الموضوعي، أنه قـد غفل عن أن حجية التجربة قائمة على المبادئ العقلية التجريدية الأولى، كأصل السـببية والسنخية، الـذي تجاهـل أيضا بيان حجيتهـا العلمية. وهـذا الإهمال والتقصيـر من جانب أربـاب الصناعـة البرهانيـة، في بيـان الحجيـة الذاتيـة للمبـادئ العقلية الأولى بنحـو علمـي موضوعي واضـح، هو الذي فتـح الباب على مصراعيـه بعد ذلك لظهور الاتجاهات السفسطائية والنقلية والمادية المناوئة للعقل.

وأما ابن سـينا، فله أن يفتخر بتحقيقه مبحث التجربة بنحو تام غير مسـبوق بنظيـر، وهو يسـتحق بجـدارة لقب محي، بل مؤسـس المنهج العلمـي التجريبي، ببيانـه الدقيـق للصلاحيـة العلميـة لمبادئـه وحـدوده المعرفية، والـذي لم يطلع عليه الغرب الحديث، فوقع فيما وقع فيه من التخبطات.

وقـد بـيَّن ذلك بنحـو تفصيلي مطول في صناعـة البرهان من كتاب الشـفاء،

---

(١) نفس المصدر، ص٢٤.

ولنقتبس بعض المقتطفات منها لأهميتها البالغة، قال: «وأما التجربة فإنها غير الاستقراء، وسنبين ذلك بعد، والتجربة مثل حكمنا أن السقمونيا مسهل للصفراء، فإنه لما تكرر هذا مرارا كثيرة، زال عن أن يكون مما يقع بالاتفاق، فَحَكَمَ الذهنُ أن من شأن السقمونيا إسهال الصفراء، وأَذْعَنَ له، و إسهال الصفراء عرَض لازم للسقمونيا... فإنه لما تحقق أن السقمونيا يعرض له إسهال الصفراء، وتبين ذلك على سبيل التكرار الكثير، عُلم أن ذلك ليس اتفاقا، فإن الاتفاق لا يكون دائما ولا أكثريا، فعلم أن ذلك شيء يوجبه السقمونيا طبعا»[1].

ثم عاد وفرق بين التجربة والاستقراء بقوله: «ولقائل أن يقول: ما بال التجربة تفيد الإنسان علما بأن السقمونيا تسهل الصفراء على وجه يخالف في إفادته إفادة الاستقراء؟ فإن الاستقراء إما أن يكون مستوفى الأقسام، و إما أن لا يوقع غير الظن الأغلب، والتجربة ليست كذلك. ثم يعود فيتشكك، فيقول: ما بال التجربة توقع في أشياء حكما يقينيا؟... فنقول في جواب ذلك: إن التجربة ليست تفيد العلم لكثرة ما يشاهد على ذلك الحكم فقط، بل لاقتران قياس به قد ذكرناه، ومع ذلك فليس تفيد علما كليا قياسيا مطلقا، بل كليا بشرط، وهو أن هذا الشيء الذي تكرر على الحس، يلزم طباعه في الناحية التي تكرر الحس بها أمرا دائما، إلا أن يكون مانع، فيكون كليا بهذا الشرط، لا كليا»[2].

ثم يقول في الختام: «فالفرق بين المحسوس والمستقرأ والمجرب، أن المحسوس لا يفيد رأيا كليا ألبتة، وهذان قد يفيدان. والفرق بين المستقرأ والمجرب، أن المستقرأ لا يوجب كلية بشرط أو غير شرط، بل يوقع ظنا غالبا، اللهم إلا أن يؤول

(١) ابن سينا، برهان الشفاء، ص٤٥.

(٢) نفس المصدر، ص٤٦.

إلى تجربـة، والمجـرب يوجـب كليـة بالشـرط المذكـور»[1].

والآن أعود إلى ما كنت فيه لأقول: لا شك أن شأن أرسطو وابن رشد والفارابي أعلى من هذا، وهم من معلمي العقل والبرهان، ولكن ما أريد الإشارة إليه هو أن العبـارات المبهمة أو الفضفاضـة والبيانات غير الدقيقة، تنافي الأسـلوب العلمي الواضـح والدقيق، وهـي غالبا ما تلازم المرحلة التأسيسـة وأحوال المتقدمين غير الناضجـة. ولكن كان على الشـراح الفضـلاء المتأخرين أن يكرسـوا جهدهم في التحقيـق والنقد والتطوير، بدلا من التأويل والتوجيـه والتبرير، ولا يتركوا المجال للعبارات المغلقة والبيانات القاصرة غير الناضجة لأن تكون مظنة للشبهات ومثارا لسـوء الفهم والإشـكالات، وهو ما وقـع بالفعل لأكثر فلاسـفة الغرب المحدثين، ولا سـيما أولئك الذين اطلعوا مباشرة على كتب أرسطو أو شرح ابن رشد، وأثاروا مشـاكل جدوائية القيـاس العقلي، والصلاحية العلمية للمبـادئ العقلية الأولى، وكيفيـة تعمـيم مبـادئ التجربـة، وغير ذلـك من المشـاكل الخطيرة الـتي ما زال الغرب يعاني منها إلى الآن.

- **قـال أرسـطو: «ولـما كان البرهان منـه كلي ومنـه جزئي، ومنـه حملي ومنه سـالب، ففي ذلك مواضع للشـك: وهو أي البرهانين ليت شـعري أفضل! وكذلك قد نتشـكك في البرهان الذي يقال: إنه برهاني، وفي الذي يسـوق الكلام إلى ما لا يمكن، فلنبحث أولا عن البرهان الكلي والجزئي»[2].**

وأقـول: لا معنى لهذا البحـث هنا أصلا بعد بيان اسـتحالة جريان البرهان في الجزئيـات، كما كان ينبغي اسـتقصاؤه في بداية الكتـاب ـ كل تعليم وتعلم فبعلم

---

(1) نفس المصدر، ص٤٨.

(2) بدوي، منطق أرسطو، ص٤٠٤.

قد سبق - ببيان الفرق بين المعرفة الجزئية والعلم الكلي كما فعل بن سينا، وأنه لا علم إلا بالكليات تصورا وتصديقا.

- **قال: «وأيضا لا سبيل إلى قبول العلم بالحس، وذلك أنه إن كان الحس بالشيء هو مثل هذا وليس هو بهذا، لكن قد يلزم أن يكون الإحساس بهذا الشيء وأين والآن، وأما الكلي والذي هو في كل شيء، فليس يمكن أن يقع بالإحساس، إذ كان ليس هو لهذا، ولا هو الآن أيضا، وإلا ما كان يكون كليا... وكان لا سبيل إلى أن يقع الإحساس بهذه، فمن البيّن أنه لا سبيل إلى قبول العلم بالحس، بل معلوم أنه لو كان وجد السبيل إلى الإحساس بأن المثلث زواياه الثلاث مساوية لقائمتين، لقد كنا نطالب بالبرهان على هذا، وليس [كما يقول] قوم إنَّا قد كنا نكون عالمين به»(1).**

وأقول: هذا البيان ينافي تماما في الظاهر ما قدمه من قبل في قوله: لا علم إلا بالحس، وهنا بيّن بحق أن الحس لا يفيد علما، ولكن مع هذا ستجد من يسعى دائما لتبرير هذا التناقض الظاهر في كلماته.

وكل هذا الإضطراب والتناقض الظاهري في البيان، مرجعه لسوء الترتيب للمطالب البرهانية وكثرة الاستدراكات، علاوة على عدم اعتماد الدقة في التعبير، وكلها - كما ذكرت - من لوازم المرحلة التأسيسة الأولى، وكونها خطابات مسموعة.

- **المقالة الثانية**

- **قال أرسطو: « الأشياء التي تطلب، وجميع الأشياء التي نعلمها، هي**

---

(1) نفس المصدر، ص٤١٧.

متساوية، والأشياء التي نطلبها هي أربعة: أحدها أنه يوجد، والآخر لماذا؟ إن كان موجودا؟ وما هو؟»[1].

وعلق ابن رشد على ذلك بقوله: «والمطلوبات عددها بالجملة أربع: اثنان مركبان، واثنان بسيطان. فالأول من المركبة هو أن نطلب: هل هذا موجود لهذا؟ مثل أن نطلب: هل الشمس منكسفة غدا أم لا؟ وهو مطلب «هل» المركب، والمطلب الثاني مطلب «لِمَ» كان هذا الشيء موجودا لهذا؟ مثل أن نسأل: لِمَ كانت الشمس منكسفة؟ وهذا الطلب الثاني إنما يكون بعد الأول، أعني: أنه إنما يطلب في الموضوع لِمَ وجد له هذا المحمول، بعد أن يتبيّن عندنا وجود ذلك المحمول له، فهذان هما المطلبان المركبان له. فأما المطلوبان المفردان: فأحدهما هو طلب وجود الشيء على الإطلاق لا بحال ما. والمطلوب المفرد مثل أن نطلب: هل الخلاء موجود، أو غير موجود؟ والطلب الثاني هو الذي نلتمسه بعد معرفة هذا الطلب فيه، وهو طلب ما هو هذا الشيء الذي تبيّن وجوده»[2].

وأقول: السؤال العلمي بحسب السلوك المنطقي ينبغي أن يراعي الترتيب الطبيعي، انطلاقا من التصور إلى التصديق، ومن البسيط إلى المركب، وما أورده أرسطو وشرحه ابن رشد هو خلاف الترتيب الطبيعي، بالإضافة إلى كونه مجملا.

فبحسب الترتيب الإجمالي، فإن أمهات المطالب على النحو التالي:

أولا: المطالب التصورية:

مطلب ما هو

(١) نفس المصدر، ص٤٢٧.

(٢) ابن رشد، شرح البرهان، ص١١٩.

ثانيا: المطالب التصديقية:

I. هل هو

- هل البسيطة
- هل المركبة

II. لم هو

وأما الترتيب التفصيلي للمطالب العلمية، فهو على النحو التالي:

١ـ ما الشارحة التصورية: التي تطلب المعنى التفصيلي للاسم المجهول أولا.

٢ـ هل هو التصديقية البسيطة: التي تسأل عن أصل وجود الشيء.

٣ـ لِمَ هو التصديقية العلمية البسيطة: التي تطلب السبب الواقعي على أصل وجود الشيء.

٤ـ ما هو الحقيقية العلمية: التي تطلب معرفة حقيقة أو ماهية الشيء «الحد».

٥ـ لِمَ هو الحقيقية العلمية: التي تطلب السبب الواقعي لتقوُّم ماهية الشيء «البرهان على صحة الحد».

٦ـ هل هو التصديقية المركبة: التي تسأل عن ثبوت شيء لشيء، المتعلقة بأنحاء وجود الشيء.

٧ـ لِمَ هو التصديقية العلمية المركبة: التي تسأل عن السبب الواقعي لثبوت شيء لشيء «البرهان».

- **قال أرسطو: «فقد يلزم إذن في جميع المطالب أن يكون الطلب هو إن كان يوجد شيء وسطا، وما هو الوسط؟ وذلك أن الوسط هو العلة، وفي جميعها إنما يطلب هذا... فالعلم ـ كما نقول ـ بـ «ما هو» و بـ «لِمَ هو»**

واحـد بعينـه... وذلـك أن في جميـع هذه هو ظاهـر أن الطلب لـ «ما هو» ولـ «لِمَ هـو»، هـو واحد بعينـه. ما هو الكسـوف؟ عدم ضوء القمر لسـتر الأرض إيـاه. لِمَ هو الكسوف، أو لِمَ يقبل القمر الكسـوف؟ لأنـه يفقد نوره عندما تسـتره الأرض»(1).

وقد علق ابن رشـد على ذلـك بقوله: «ويظهر أنه إذا طلبنـا: هل هذا المحمول موجـود لهـذا الموضـوع ـ وهو مطلـب «هل» المركـب ـ فإنَّـا إنما نلتمـس وجود الحد الأوسـط، الـذي هـو علـة في كـون ذلك المحمـول موجـودا لذلـك الموضـوع أو غير موجـود، وكذلـك متى طلبنا: هل الشـيء موجـود بإطلاق، فإنَّا نلتمـس وجود الحد الأوسـط، الـذي إنما هو علة وجـود ذلك الشـيء على الإطـلاق أو نفيه»(2).

وأقـول: هـذه من المطالب الغريبة والغامضـة في التعليم الأول، وهي رجوع كل المطالـب إلى طلـب الحد الأوسـط، واتحاد مطلب مـا هو ولِمَ هو؟، فمـن البيّن أن المطالب الأربعة الرئيسـية تتباين وتختلـف في طبيعتها ومتعلقاتها، فمطلب ما هو؟ يطلب تصور ماهية الشـيء في ذاته وحقيقته، ومطلب هل هو؟ يطلب التصديق بوجـود الشـيء مطلقا أو بحـال من الأحـوال. ثم من الواضح أيضـا أنه لا علاقة لهـذه المطالب الثلاثة بمطلـب «لِمَ هو؟» وهو المطلب الذي يتعلق بالسـؤال عن الحـد الأوسـط أو السـبب في ثبوت المحمـول للموضوع مطلقا في هـذه المطالب الثلاثـة، فليت شـعري كيف أضحـت كل هذه المطالب الأربعـة مطلبا واحدا؟!.

أما من يسـعى لتخريج ذلك تخريجا فلسـفيا، بأنه لولا السـبب ما كان الكون، ولـولا الكـون مـا كانـت الشـيئية، فهـي مجـرد تمحُّلات تخلـط البحث الفلسـفي

---

(1) بدوي، منطق أرسطو، ص٤٢٩.

(2) ابن رشد، شرح البرهان، ص١٢٠.

بالبحث المنطقي، وتتجاهل التحاليل العقلية النفس أمرية، بتقدم ما للشيء بذاته على ما له من غيره، وتَقدُم التقرر الماهوي على الوجود، والشيئية على الكون البسيط، والكون البسيط على المركب.

هذا بالإضافة إلى أن البحث هو في السؤال بحسب ما يرد على ذهن السائل أولا، فهو لا يصدق بشيء قبل أن يتصور معناه، وبعد أن يعلم بوجوده وتحققه يطلب تصور حقيقته، ثم يطلب الدليل أو الحد الأوسط على كل ذلك، فهذه المطالب متباينة ومتسلسلة ثبوتا وإثباتا. بل هناك كون بسيط بلا سبب، كواجب الوجود لذاته بذاته، وجميع المبادئ العقلية الأولى يثبت محمولها لموضوعها بلا سبب، ومع ذلك يطلب تصورها بما هو؟ ويعلم ثبوتها تلقائيا، ولا يُسأل عنها بِلِمَ هو؟

والمطالع لما يقوله المعلم الأول في كتابه ومن تابعه من الشراح لإثبات هذا المدعى، يرى أنهم يتمسكون بأمرين لا يثبتان المدعى في الواقع:

الأول: إن السؤال بما هو؟ هو في حقيقته السؤال بما هو الحد الأوسط في الدليل.

وفيه: إن هذه مغالطة واضحة في الخلط بين متعلق السؤالين، فالسائل بما هو؟ إنما يطلب تصور ماهية الشيء في نفسه أولا، وقبل كل شيء أو اعتبار آخر. وأما السؤال بما هو الحد الأوسط، فهو طلب تصديقي عن علة ثبوت المحمول للموضوع في القياس، وهما أمران متباينان بتمام الذات، فكيف يكونان شيئا واحدا؟

الثاني: هو الاستشهاد ببعض الظواهر الطبيعية، كالخسوف والرعد، على اتحاد مطلبي ما هو ولِمَ هو.

وفيه: إن مثال الخسوف الذي ولع به أرسطو وما فتئ يكرره بغزارة في مختلف أبواب كتابه وكتبه الأخرى، وكأنه لا برهان غيره، فإنه لا يثبت المطلوب، لأن

السائل عن الخسوف هو في الحقيقة يسأل عن سببه بعد أن شاهده، لا عن ماهيته، أو بعبارة أخرى: يسأل عن ما هو الحد الأوسط، وليس عن ما هو في ذاته، ولذلك فمن الطبيعي أن يقع البرهان المشتمل على السبب أو الحد الأوسط في جوابه، وإن لم يشاهده فيسأل عن معناه البسيط دون السبب، فلا يلزم اتحاد مطلب ما هو ولِمَ هو. فالمغالطة هنا هي في الخلط بين السؤال بما هو الشيء في ذاته وحقيقته، وبين ما هو سببه. هذا علاوة على أن الخسوف أو فقدان الضوء ليس ذاتا حقيقية قائمة بنفسها في الخارج، بل هو أمر عدمي لا ماهية له يعرض القمر عند توسط الأرض بينه وبين الشمس، والكلام هو في نفس ماهية القمر والأرض والشمس الذاتية، لا ما يعرضها بالعرض، مضافا إلى كون موضوعه شخصيا متغيرا لا يتعلق به البرهان.

وأمثال هذه الشواهد ـ كالرعد والبرق وقوس قزح وغيرها ـ التي أوردها في كتبه، هي مجرد ظواهر طبيعية وجودية جزئية، يُسأل عن أسبابها دون ماهياتها، ولا يجري فيها البرهان من حيث هي كذلك. فالحاصل أن كل ما أورده أرسطو من شواهد جزئية لإثبات اتحاد الحد والبرهان، هي ـ في الواقع ـ لا حد لها ولا برهان عليها. ولا ينبغي لأحد أن يبرر هكذا شواهد ـ كما فعل ابن سينا ـ على أنها من باب التعليم، بل لا تخلو من نقض لهذا الغرض، كما ليس لأحد أن يتهمنا بالمناقشة في الأمثلة والشواهد بعد أن استند إليها أرسطو في إثبات توسط العلل الأربع في البرهان، واتحاد الحد والبرهان، ولنفهم ذلك جيدا.

■ **قال: «فمن البيّن أنه لا الحد ولا البرهان هما شيء واحد بعينه، ولا أيضا أحدهما، أيهما كان في أحدهما»**[1].

---

(١) بدوي، منطق أرسطو، ص٤٣٤.

وأقول: يقول هذا الكلام بعد أثبت بحق هذه المسألة الواضحة، أن مطلب الحد التصوري غير مطلب البرهان التصديقي، ولكن هذا يناقض بحسب ظاهره ما أثبته سابقا من اتحاد الحد والبرهان، وأن مطلبي ما هو ولِمَ هو واحد بعينه، واستشهد بمثال الخسوف الشائع عنده، الذي يؤكد هذا الاتحاد. اللهم إلا أن نوجه كلامه هنا بأن مقصود من ما هو هناك، هو ما هو الحد الأوسط، ومقصوده هنا ما هو في ذاته وحقيقته، ولكنه خلاف ظاهر وسياق كلامه.

- **قال: «فأحد أقسام الحد إذن هو قول على معنى ما الشيء غير مبرهن، والآخر قياس على معنى ما هو، يخالف البرهان بالتصريف، والثالث نتيجة البرهان على ما هو»(١).**

وأقول: بعد أن ذهب أولا إلى اتحاد مطلبي ما هو ولِمَ هو، وأنهما شيء واحد بعينه بنحو مطلق، واستشهد لذلك بمثال الخسوف، ثم نفى ثانيا اتحاد الحد والبرهان بنحو مطلق، وأثبت استحالة اكتساب الحد بالبرهان ولا بالقياس ولا بالقسمة لاختلاف طبائعها، عاد وفصَّل القول في أنواع الحد وأنه على ثلاثة أقسام: الأول لا برهان عليه، وأنه يوضع وضعا في مقدمة العلوم، كما يفعل المهندس مع المثلث والدائرة. والثاني الذي يكتسب بالبرهان، بإعادة ترتيب حدوده الوسطى بالعكس. والثالث نتيجة برهان. ثم سنراه بعد ذلك يعود ويبحث عن كيفية اكتساب الحد.

وليت شعري ما الداعي لإيراد هكذا مباحث مطولة ومضطربة ومتناقضة بحسب الظاهر، توقع المتعلم في الحيرة والتيه بلا أي غرض علمي واضح أو ثمرة عملية! فالخبير فضلا عن المتعلم، لا يمكنه أن يستوعب حقيقة الأمر في هذا

---

(١) نفس المصدر، ص٤٥٠.

المطلب البسيط بهكذا بيان معقد ومغلق ومضطرب. فما هو واضح بذاته، أن المطالب العلمية متباينة بذاتها، مع كونها متسلسلة ومتكاملة مع بعضها البعض، وأن الحد غير البرهان. وأما علاقة الحد بالبرهان، فليس على ما ذهب إليه أرسطو من اكتساب أحد أنواع الحدود بالبرهان، بل العكس تماما، فلا برهان بلا حد، حيث تشكل أجزاء الحدود، من أجناس فصول ولوازمها الذاتية، حدود البرهان الثلاثة الذاتية الأصغر والأوسط والأكبر، كما اتضح ذلك من شرائط مقدمات البرهان، من الكلية والذاتية، والتي شرحها هو نفسه بالتفصيل، ثم نسيها أو تغافل عنها بعد ذلك في باقي الكتاب. وأما كيفية اكتساب الحد فسيأتي لاحقا.

- **وقال: «أما كيف يوفى معنى ما هو، وعلى أي نحو يوجد له برهان أو حد، أو ليس يوجد له؟ فذلك قد قلناه فيما تقدم، فلنقل الآن كيف يجب أن نتصيَّد الأشياء المحمولة من طريق ما هو»[1].**

قال ابن رشد تعليقا على كلامه: **«وقال: و إذا كان الأمر على هذا، فعلى أي وجه يمكن أن يبين الحد، إن كان ليس يمكن أن يكون بيانه من جنس بيان الأشياء الخفية بالأشياء الظاهرة، بأن تكون الأشياء الخفية تلزم من الاضطرار عن الأشياء الظاهرة، إذ كان البيان الذي بهذه الصفة هو البيان الذي يكون بالبرهان؟ وقد تبيَّن أن الحد لا يتبيَّن بالبرهان، ولا أيضا يمكن أن يتبيَّن الحد بالاستقراء، من قبل أن الاستقراء إنما هو بيان الأمر الكلي من جميع جزئياته. والحدود ليست للأمور الجزئية، فضلا عن أن تتبيَّن بالأمور الجزئية. وأيضا فإن الاستقراء إنما يتبيَّن به أن شيئا موجود لشيء، أعني قولا حمليا قولا منبيء عن ذات الشيء»[2].**

---

(١) نفس المصدر.

(٢) ابن رشد، شرح البرهان، ص١٣٨.

وأقـول: يعـود هنـا ويقـول بأنه قـد اسـتوفى كيفية البحـث عن الحـد، ببيان أنواعـه الثلاثـة التي أشـرنا إليها، وهـي التي لا برهـان عليها وتقتضـب اقتضابا، أو الـتي عليهـا برهـان بعكـس الترتيـب، أو الـتي هـي نتيجـة برهان، وأنـه هنا سـيبحث عـن كيفيـة معرفـة الأشـياء المحمولة مـن طريق مـا هو، وهـو معنى كيفيـة اكتسـاب الحـد. ومعـنى كلام ابن رشـد هنـا هو الانسـداد المعـرفي التام لتحصيل الحدود الذاتية الحقيقية، بالقياس أو البرهان أو الاسـتقراء أو القسـمة.

وفي خضم هكذا بيانات مضطربة ومبعثرة يتحير المتعلم، فما معنى الشـروع في كيفية اكتسـاب الحد، بعد أن فرغ من بيان ذلك سـابقا مع أنواعه الثلاثة؟ أو ما معنى اكتسـاب الحد مع انقطاع السـبل العلمية المعقولة لمعرفته؟ فلا بد للشراح أن يجتهـدوا في التأويل والتوجيـه لتبرير هذه التضاربـات والجمع بين المفارقات التي تربك المتعلم.

ولنغـض الطرف عن ذلك كله، ونعود لهذه المسـألة المهمة والأجنبية تماما عن صناعة البرهان، والمتقدمة عليه بالطبع كما ذكرنا سابقا، لنرى كيف سيحققها؟

- **قـال: «إن الأشـياء الموجـودة دائمـا، لكل واحـد منها ما يفضـل عليه وهي أكثـر منـه، غيـر أنهـا لا تخرج عـن جنسـه، وأعني بقـولي: «إنهـا تفضل عليـه وهـي أكثر منه» جميـع الأشـياء الموجودة لـكل واحد من الأشـياء عـلى الكل، وهـي موجودة أيضـا لآخر غيـره. مثال ذلك: قـد يوجد شيء موجـود لـكل ثلاثيـة، إلا أنه موجود أيضـا لما ليس هو ثلاثيـة، مثل معنى الفـرد موجود لـكل ثلاثية، ووجـوده أكثر، وذلـك أنه موجود للخماسـية أيضـا، غيـر أنـه ليـس يخرج عـن جنسـها، فـإن الخماسـية هـي عدد، وليـس يخـرج معـنى الفـرد عـن العـدد. فينبغـي أن نتخيـر أمثـال هذه،**

إلى أن ننتهي في تخيرها إلى مقدار ما يكون كل واحد منها وجوده أكثر، وتكون جميعها ليست بأكثر، وذلك أن هذا قد يلزم ضرورة أن يكون جوهر الأمر، مثال ذلك معنى العدد، ومعنى الفرد ومعنى الأول على ضربي الأول موجود لكل ثلاثية. وأعني بضربي الأول أنه لا يعده عدد، وأنه ليس هو مركبا من الأعداد. فالثلاثية إذاً هي هذا الشيء، أعني: عددا فردا أول، وبهذه الحال أول»[1].

وأقول: هذه طريقة التركيب، ولم يبيّن لنا أرسطو فيها كيف نتعرف على المعاني الذاتية للشيء، والواقعة في طريق ما هو، وكيف نعلم أنها أعم منه، وأن مجموعها مساو له، مع المجهولية التامة للماهية المراد تحديدها؟ ومع سبق العلم بها يلزم الدور أو تحصيل الحاصل.

■ قال: «فأما في إثبات الحد بالقسمة، فقد يجب أن ينحو نحو هذه الثلاثة، وهي أن تؤخذ الأشياء المحمولة من طريق ما هو، وأن يرتب في هذه أيما هو الأول والثاني، وأن جميعها هي هذه»[2].

وقال ابن رشد في بيان اكتساب الحد بالقسمة: «وإنما يفعل ذلك حيث تكون الأجناس المقسومة معروفة للشيء الذي تحمل عليه، وتكون قسمته إلى الفصول التي ينقسم إليها قسمة لا يقع فيها خطأ، مثل أن يزاد في المقسومات ما ليس فيها أو ينقص منها ما هو فيها، أو يتخطى القاسم القسمة من الفصول الأول إلى غير الأول، مثل أن يتخطى قسمة الحيوان إلى المشاء والسابح، بأن يقسمه إلى ذي الرجلين وذي الأرجل الكثيرة. وأما إذا تسلم أن الجنس المقسوم موجود للشيء

(١) بدوي، منطق أرسطو، ص٤٦١.

(٢) بدوي، منطق أرسطو، ص٤٦٨.

الـذي يطلب تحديده، ولم يقع فيها شيء مـن الخطأ والتجاوز، حتى ينتهي بذلك إلى النوع الذي يقصد تحديده، فقد يسـتخرج الحد بطريق القسـمة من الاضطرار»[1].

وأقـول: هنـا يذكر أرسـطو طريقـا ثانيا لكسـب الحد وهـو القسـمة، وهو مع سـبق نفيه لاكتسـاب الحد بالقسمة، فهو ها هنا يشـير أنها نافعة في ذلك، ويرد عليه مثل سابقها.

ويضاف إلى ما ذكره ابن رشـد، أنهم لم يبيّنـوا لنا كيفية معرفة الفصول العالية والمتوسـطة والسـافلة للأجناس، مـع كونها من العـوارض الغريبة لهـا، ولا يمكن انتزاعها منها بالتحليل العقلي المحض.

والحاصل أن أرسـطو في التحليلات الثانية، وشـارحه ابن رشـد، لم يبيّنوا لنا طريقـا مسـتقيما واضحا وكاملا لاكتسـاب الحد، وهما مع اضطـراب كلماتهم في إمكان ذلك من عدمه، فإنهما قد اكتفيا ببيان الطريق الصوري في ترتيب المعاني الذاتيـة، مـن الأجناس والفصـول، دون أن يبيّنـوا لنا الطريق المـادي في كيفية انتزاع هذه المعاني وترتيبها بالنحو التفصيلي.

وقد تسـبب ذلك بإيجاد ثغـرة مهمة في صناعة المنطق، نفذ منها المشـككون المرجفـون من أمثال الشـيخ أحمد بن تيميـة، الذي كرّس معظـم كتابة في «الرد عـلى المنطقيين» لإبطال الحـد، وإثبات امتناع تحصيله بلزوم الدور والتسلسـل، وقـد رددت شـبهاته بعد أن قمت ـ بفضل الله تعالى ـ بتقـديم بيان جديد وبديع ومتكامـل في اكتسـاب الحـد صوريـا وماديـا، بنحو علمـي برهـاني موضوعي، أرى مـن النافـع أن أذكـره هنـا. ولكـن قبـل بيانـه ينبغـي أن أبـيّن سـبب هذا

---

(١) ابن رشد، شرح البرهان، ص١٣٦.

الاضطـراب والتخبـط في كيفيـة تحصيل الحد، والانسـداد المعرفي الـذي وصلوا إليـه، بعـد بيان امتناع اكتسـابه بالبرهان والقسـمة والاسـتقراء، وبالتالي امتناع الاستدلال عليه:

- إن جميـع أنحاء الاسـتدلال هـي لإثبات صحة الحكم بثبـوت القضية في التركيـب الخبري، والحال أن ثبوت الحد للمحدود، هو تركيب تقييدي، لا يتعلق به التصديق والحكم.

والجـواب: إن هنـاك فرقا بـين التركيب التقييدي الواقـع في جواب ما هو، وبـين التركيـب الخبري المتعلق بثبـوت الحد للمحـدود، والثاني هو ما يتعلـق بـه الحكـم والاسـتدلال دون الأول، والخلـط بينهمـا هو الذي أوقعهـم مـن البدايـة في الحيـرة والانسـداد المعـرفي بالحـد، ودفع ابن رشـد إلى القول بامتناع بيان الحد بنحو مسـتدل حيـث يقول: «ليس **يمكـن أن يكون بيانه مـن جنس بيان الأشـياء الخفية بالأشـياء الظاهرة، بـأن تكون الأشـياء الخفية تلـزم من الاضطـرار عن الأشـياء الظاهرة**»[1].

وأقـول: لعمري مـا الفرق بـين إثبات التصـور وإثبات التصديـق، أليس المنطـق هـو لتصحيح التفكير بنحـو مطلق، للتصـورات والتصديقات على حد سـواء؟ ألا يعلمنا المنطق كيفية الانتقالات الذهنية الصحيحة مـن المعلوم إلى المجهـول، والمعلوم أعـم من التصـور والتصديق؟ وما فائـدة إثبات صحـة التصديق دون التصـور المبتني عليه؟!

والحـق إن القـول بـأن «كل تعليـم وتعلم فبعلم قد سـبق» هـو ـ كما ذكر

---

(١) ابن رشد، شرح البرهان، ص١٢٨.

الفـارابي ـ أعم من التصور والتصديق، وليـس مختصا بالتصديق دون التصـور كمـا توهم ابن رشـد في بدايـة التحليلات الثانيـة. والواقع أن السـائل بما هو؟ إذا حصل جوابه من المجيب، ووثق في كلامه وصدق بـه، يكون دليل تصديقه خطابيا، وإن لم يكتف بذلك، فله أن يسـأل عن السبب الواقعي أو الدليل العلمي على صحة ثبوت الحد للمحدود وعندها يفتقر الجواب للبرهان.

- السـبب الآخـر هـو توهـم انحصـار الاسـتدلال في البرهـان التحليـلي، والاسـتقراء الظني أو القسمة الشـرطية، والتي تبيَّن أنها كلها لا يمكن أن تفيد العلم بالحد.

والجـواب هـو أن الحصر غير حاصر، بل إثبات الحـد للمحدود إنما يكون بالبرهـان التجريـبي، الـذي يفيـد اليقـين بالمشـاهدة المباشـرة لأفراد الطبيعـة الكليـة تحت ظـروف مختلفـة، دون الحاجة إلى سـبق معرفة حدهـا المسـتلزم للـدور والتسلسـل كمـا توهـم ابـن تيميـة، ثم يتبعه البرهان التحليلي بعد ذلك كما سيتبين.

ونعود الآن لبيان كيفية تحصيل الحد بنحو علمي يقيني موضوعي:

الخطـوة الأولى: هـي تكـرار مطالعـة العقـل للأفـراد المتخيَّلة المنتسـبة لأنواع متعـددة في الخارج، والـتي كان الحس قد انتزعها من الأفـراد الخارجية المتنوعة، ثم احتفـظ بها في مخزن الخيال، مثل أفراد الإنسـان وسـائر الحيوانـات والنباتات والجمادات مثلا.

الخطـوة الثانية: فصل الأفراد المتشـابهة بحسـب الصورة والشـكل الخارجي، والـتي غالبـا مـا يجمعها نوع واحد، كأشـخاص الإنسـان المنتصـب القامة مثلا،

وفرزها عن الأفراد المباينة لها في جوهر الصورة، كسائر الأنواع الحيوانية والنباتية والجمادية الأخرى.

الخطوة الثالثة: التجريد العقلي التلقائي لأفراد النوع الإنساني المتخيَّلة المتشابهة، عن عوارضها المادية التي تتعلق بها الإشارة الحسية، لتتحوَّل من مجرد صور متخيَّلة إلى أفراد كلية معقولة، تتمتع بصفات كلية متعددة، مثل أوصاف أحمد وحسن وحسين إلخ. وهذه العملية التجريدية التحويلية تتم بنحو تلقائي وبدون تفكير، وهي من خصائص العقل الإنساني.

الخطوة الرابعة: تكرار مطالعة أمثال هذه الأفراد المعقولة المتعددة، والتي انتزعها وجرَّدها العقل في الخطوة الثالثة من الأفراد المتخيَّلة، وذلك في أزمنة وأماكن متعددة، وتحت ظروف وأحوال مختلفة، والتي سيدرك العقل من خلالها صنفين من الصفات: صفات أساسية ثابتة مشتركة، لا تتغير من فرد إلى فرد، ولا تتبدل تحت كل الأحوال المختلفة، كطبيعة الجسم والشعور والحركة الإرادية والتفكير. وصفات أخرى تتغير وتختلف باختلاف الأفراد والأحوال، كألوانها وأشكالها وأصواتها ولغاتها وثقافاتها.

الخطوة الخامسة: يحدس العقل عندها ـ بقوته التحليلية ـ أن الصنف الأول من الصفات الثابتة واللازمة، نابع من ذوات هذه الأفراد المتعددة، ومن طبيعتها النوعية الأصلية المشتركة، وهذا هو سر ملازمتها للأفراد المختلفة تحت الظروف المتغيرة، فهي باقية ببقاء الذات، ويسميها بالصفات الذاتية. وأما الصنف الثاني، وهي الصفات المتغيرة بتغيُّر الأفراد والأحوال، فهي خارجة عن ذوات هذه الأفراد وطبيعتها النوعية المشتركة، وعارضة عليها بنحو اتفاقي راجع إلى خصوصيتها واستعداداتها الشخصية وبيئتها الخاصة، ويسميها

بالصفـات العرضيـة. وفي نهاية هـذه الخطوة يتمكـن العقل من تمييـز الصفات الذاتيـة عن العرضية بقوته الحدسـية، بعد تكرار المشـاهدات الحسـية والعقلية لأفراد متعددة تحت ظروف مختلفة.

الخطوة السادسـة: يعيد العقل النظر في نفس هـذه الصفات الذاتية المنتزعة، فيجدهـا مـع اشـتراكها في الثبات واللزوم عـلى نحوين: نحو ينتـزع من الذات في نفسـها، دون لحـاظ أي معنى خارجها، ويسـميها بالصفات الذاتيـة المقوِّمة لها، مثـل الجسـم والشـعور والتفكير. ونحو آخـر ينتزع من الذات من حيث قياسـها إلى معـنى خارج عنها، ويسـميها بالعـوارض الذاتيـة اللازمة والمعلولـة للذات، مثـل قـوة الضحـك للإنسـان، إذ تنتـزع منه مـن حيث هـو متعجـب، أو مثل الزوجيـة للأربعـة الـتي تنتزع منها من حيث هي منقسـمة إلى متسـاويين.

الخطـوة السـابعة: يقـوم العقـل بعـد ذلـك بالتجربة السـابقة نفسـها، تكرار الملاحظـات الحسـية والمشـاهدات العقليـة لأفراد متشـابهة من أنـواع أخرى، كالطيـور أو الزواحف أو السـباع، أو الأنواع النباتية والجمـادات المختلفة، لانتزاع صفاتهـا الذاتية وتمييزهـا عن صفاتها العرضية، واسـتخلاص طبائعهـا النوعية.

الخطـوة الثامنة: يوسِّـع في هذه الخطوة العقل من مسـاحة قدرتـه التحليلية، مـن أجل ترتيب الصفـات الذاتية التي حصلها للأنـواع المختلفة بلحاظ العموم والخصـوص، ويقوم بالمقارنة هـذه المرة، ليس بين الأفراد المتشـابهة لنوع واحد، بـل بين الأنواع المتشـابهة نسـبيا في صفاتهـا الذاتية، والتي اكتشـفها من خلال الخطـوة السـابعة، في حركـة صعوديـة يكتشـف مـن خلالهـا الصفـات الذاتية العامة المشـتركة بين الأنـواع المختلفة الأقرب فالأقرب. حيث يبـدأ بمقارنة النوع الإنسـاني مـع الأنـواع الحيوانية، ليكتشـف أنهـا تشـترك في كونها أنواعـا حية،

تتمتع بالشعور والحركة الإرادية، ولكن يتميَّز عنها الإنسان بقدرته العقلية التفكيرية. ثم يقارن بين الأنواع الحيوانية ـ بما فيها الإنسان ـ مع الأنواع النباتية، فيجد أنها تشترك معها في صفة النمو اللازم لها، وتتميَّز عنها بكونها حية ذات شعور وحركة إرادية. ثم يقارن مرة أخرى بين الأنواع الحيوانية والنباتية من جهة، مع الأنواع الجمادية من جهة أخرى، فيجد أنها تشترك معها في الجسمية، وتنفصل عنها بكونها نامية.

الخطوة التاسعة: بعد الفراغ من عملية تحليل الصفات الذاتية للإنسان، ومقايستها مع الأنواع الأخرى في هذا العالم، واكتشاف الصفات الذاتية المشتركة معها والمتباينة عنها، يقوم بعملية التركيب المنطقي بين هذه الصفات الذاتية في الإنسان على نحو مترتب، بدءا من أعم الصفات الذاتية المشتركة بين الإنسان وسائر الأنواع، كالجسمية هنا، ويسميها بالجنس العالي، ثم الأخص منها كالنمو، فالأخص كالشعور والحركة الإرادية، ويسميها بالفصول المتوسطة، ثم يضمها لما فوقها من الأجناس، ليحصل الأجناس والأنواع المتوسطة، إلى أن ينتهي لأخص الصفات الذاتية التي تختص بالنوع الإنساني، وتفصله عن سائر الأنواع، ويسميها بالفصل الأخير، وهي القوة العاقلة أو الناطقة باصطلاح الحكماء.

وبانتهاء التركيب المنطقي للصفات الذاتية من الأجناس والأنواع العالية والمتوسطة مع الفصل الأخير، يتشكل حد الإنسان التام بنحو تفصيلي على النحو التالي، وهو كونه «جسما ناميا حساسا متحركا بالإرادة ناطقا». ويمكن بعد ذلك إيجاز هذا الحد التفصيلي بنحو إجمالي مختصر، بما تيسر من الألفاظ اللغوية المستعملة في نظام اللغة، فيعبر بحسب الحد بنحو مختصر، وهو كونه «حيوانا ناطقا».

الخطوة العاشرة: بعد اكتساب الحد من الخطوات السابقة، يقوم العقل بإعادة اختبار صحة تحصيله له، وذلك بإعادة مقايسته مع المحدود من كل ما يرد إلى الذهن من أفراده المعقولة المتماثلة بنحو متكرر، فيجد انطباق هذا الحد مع ذواتها وحقائقها المقولة بنحو متساو، كانطباق حد الإنسان وهو «الحيوان الناطق» على ذوات زيد وعمرو وبكر، ويدرك في الوقت نفسه تقدم أجزاء هذا الحد عليه في التصور، وكذلك تقدم الذات المحصلة على أفرادها، واستحالة انفكاك هذه الصفات الذاتية عن ذواتها، سواء في التصور أو الوجود، وأنه بانتفائها تنتفي الذوات وحقائق الأفراد، فيجدها في النهاية قد استوفت شروط الصفات الذاتية المعقولة، وتيقن من انطباق الحد المكتسب على الأفراد المحدودة. وأما ما تبقى من الصفات غير الذاتية المقوِّمة، فهي الصفات العرضية، سواء كانت لازمة أو مفارقة، وبانتهاء تصنيف الصفات الذاتية والعرضية يتمكن العقل بسهولة من اقتناص الحد والرسم، أقسامهما التامة والناقصة[1].

- قال: **«أما ما القياس وما البرهان، وكيف يكون كل واحد منهما، فذلك ما قد تبيَّن، وقد تبيَّن مع ذلك أيضا ما العلم البرهاني، وكيف يكون، وذلك أنهما شيء واحد بعينه. فأما في المبادئ، كيف تكون معلومة، وأي ملكة هي عارفة بها، فليكن ذلك ظاهرا من ها هنا»**[2].

وأقول: شرع في نهاية الكتاب بالبحث عن كيفية حصول المبادئ العقلية الأولى للبرهان، وفيه نظر من وجهين:

الأول: إنه إن قصد من ذلك البحث عن طريق أي قوة من قوى النفس

---

(١) المصري، التنبيهات العقلية، ص١٤٣.

(٢) بدوي، منطق أرسطو، ص٤٨٣.

قد حصلت عندنا هذه المبادئ الكلية، فهو متعلق بعلم النفس الفلسفي في الحكمة الطبيعية. وإن قصد نفي الصور المثالية الأفلاطونية، وإثبات الكلي الطبيعي في الخارج، فمحله الحكمة الإلهية في الفلسفة الأولى، وليس هنا في صناعة البرهان.

الثاني: إنه إن قصد البحث عن الصلاحية العلمية لهذه المبادئ، التي ابتنت عليها صناعة البرهان برمتها، فهذا لعمري موضعه في بداية الصناعة لا في نهايتها، لأن هذا هو مقتضى السلوك المنطقي البرهاني، وصناعة البرهان نفسها أولى به، فكان عليه أن يبحثها هناك بعد أن ترك البحث عنها في القضايا الواجب قبولها من مواد القضايا، التي أهملها بالكلية في المنطق العام.

- قال أرسطو: «فمن الحس يكون حفظ كما قلنا، ومن تكرار الذكر مرات كثيرة تكون تجربة، وذلك أن الاحفاظ الكثيرة في العدد هي تجربة واحدة، ومن التجربة عندما يثبت ويستقر الكلي في النفس، الذي هو واحد في الكثير، ذلك الذي هو في جميعها واحد بعينه، هو مبدأ الصناعة والعلم... فمن البيّن إذن، أنه قد يلزم أن نعلم الأوائل بالاستقراء، وذلك أن الحس إنما يحصل فيها الكلي بالاستقراء على هذا النحو»[1].

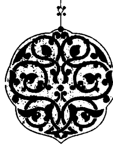
وأقول: إن صحّت الترجمة، فهذه هي المرة الأولى التي يذكر فيها أرسطو اسم التجربة في هذا الكتاب، بل لعله لم يذكرها في سائر «الأورجانون»، حيث لم يذكر إلا الاستقراء الذي ينصرف بطبيعته إلى الدليل الاستقرائي الظني، وهذا النقص في بيان التجربة هو من أهم الأسباب التي أفقدت صناعة البرهان رونقها وعزلتها عن الحياة العلمية والعملية، وأوهمت الآخرين، ولا سيما المحدثين منهم، أنها مجرد صناعة تأملية معزولة عن الواقع الطبيعي

(١) نفس المصدر، ص٤٨٤.

المحسـوس، وأدت إلى انحسـار صناعـة البرهان كما ذكرنـا في بداية البحث، مع أن المعلـم الأول قـد أعطـى للطبيعـات القائمة عـلى التجربة مسـاحة كبيرة من حكمتـه، ولكـن دون أن يحقق منهجهـا التجريبي بنحو علمـي تفصيلي، أو حتى يذكر اسمه. ولو افترضنا أن أرسطو يقصد هنا بالاستقراء التجربة العلمية اليقينية، فهـو لم يبيّن قياسـها، ولا حجيتها العلمية القائمة على أصل السـببية والسـنخية، ولا حدودها المعرفية كما فعل الرئيس ابن سينا.

كمـا أنه لم يفسـر لنـا هنا، من خلال هـذا البيان الموجز والمغلـق، كيف ننتزع المفهوم الـكلي من تتبع الجزئيات؟ وكيف نميز الذاتي من العرضي؟ وكيف نقتنص الأوائل من الاستقراء؟ وهو منشأ القصور عنده في مسألة اكتساب الحد.

وفي الختـام أقـول: إن السـير المنطـقي الطبيعي للأشـياء، يبدأ أولا ممـا هو أعرف عنـد الحـس، وهـي الجزئيـات المحسوسـة، لينتهـي إلى ما هـو أعرف عنـد العقل، وهـي المبـادئ العقلية الأولى البسـيطة، ثم ينطلق منهـا ثانيا إلى المطالـب العلمية لتحقيقهـا، بنحـو برهـاني. وبعبارة أكثر تفصيـلا: ينطلق أولا من الحـس الجزئي، إلى التعقـل الكلي المركب للأشـياء، الـذي ينتهي بالتحليـل العقلي إلى المبـادئ الأولى البديهيـة تصورا وتصديقا، التي هـي مبادئ العلم والتعلـيم، ثم الانتقال إلى التركيب الأول لاكتسـاب الحـدود، ثم الانتقـال منهـا إلى التركيب الثاني لاكتسـاب الأقيسـة والبراهـين كمـا هـو عليـه الحـال في أبـواب المنطـق، ثم عندمـا نصـل إلى البرهان نكـون قد اسـتوفينا بيـان كل عناصـره الأولى في محلها، لنبحث بعدها عن شـرائط مقدماتـه وأقسـامه، والذي بهما نسـتكمل البحث عـن البرهان، الـذي يمثل الثمرة النهائيـة للمنطـق، والغايـة الأخيرة للعاقـل الطالب للعلـم الحقيقي بالـذات. وهذا هـو راحة العقل وسـبيل العلـم واليقين.



المصادر

١. بدوي، عبد الرحمن، منطق أرسطو، دارالقلم، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٨٠م.

٢. أرسطو، الأخلاق إلى نيقوماخوس، ترجمة أحمد لطفي السيد، دارالكتب المصرية، ١٩٣٤م

٣. ابن سينا، الحسين، منطق المشرقيين، المكتبة السلفية القاهرة.

٤. بدوي، عبد الرحمن، خريف الفكر اليوناني، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الرابعة، ١٩٧٠م.

٥. ابن سينا، الحسين، برهان الشفاء، تحقيق بدوي، دارالنهضة العربية، ١٩٦٦م.

٦. ابن رشد، شرح وتلخيص البرهان، تحقيق بدوي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٨٤م.

٧. ابن النديم، محمد بن إسحاق، الفهرست، دار المعرفة، بيروت.

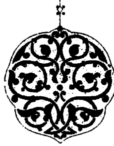
٨. ابـن أبي أصيبعـة، موفق الدين، عيون الأنبـاء في طبقات الأطباء، تحقيق نزار رضا، مكتبـة الحياة، بيروت.

٩. المصـري، أيمـن، التنبيهـات العقليـة، مؤسسـة الدليـل، العـراق، الطبعـة الأولى، ٢٠٢٣م.

١٠. ابن سينا، الحسين، الإشارات والتبيهات، تحقيق سليمان دنيا، دارالمعارف، القاهرة، الطبعة الثالثة.

١١. الفارابي، أبو نصر، المنطق عند الفارابي، تحقيق رفيق العجم وماجد فخري، دار المشرق، بيروت.

١٢. الزهـري، حسـين، مدرسـة الإسـكندرية المتأخـرة، مكتبة الإسـكندرية، مركـز المخطوطات.



فهرس المحتويات